

مساءلة وسائل الإعلام في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

دراسة نموذجية

تحرير:

سوزان فنغلر

إيزابيلا كوركوفسكي

مونيكا لينغور



ترجمة:

فاطمة اللواتي

عميروش نجاع

المحتوى

7	الإمتنان
8	نبذة عن المساهمين في هذا البحث
13	المقدمة: المساءلة الإعلامية في منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط، آفاق جديدة
22	المساءلة الإعلامية في الجزائر
38	قيود المساءلة الإعلامية المستقلة في مصر - التحديات والخيارات المستقبلية
56	المساءلة الإعلامية في العراق
76	تعزيز آليات المساءلة الإعلامية في الأردن - الآفاق والتحديات
94	المساءلة الإعلامية في لبنان
113	المساءلة الإعلامية في ليبيا
131	آليات المساءلة الإعلامية في المغرب
148	تعزيز ممارسات المساءلة الإعلامية في سوريا - التحديات والآفاق
167	المساءلة الإعلامية في تونس
191	المراجع

قائمة الجداول والرّسوم البيانية

	الجزائر
31	الرّسم البياني 1.1: فعاليّة أدوات المساءلة الإعلامية في الجزائر
	مصر:
47	الرّسم البياني 1.2: ممارسة الصحفيين للرّقابة الذاتيّة في مصر
48	الرّسم البياني 2.2: وعي الصحفيين بأليّات المساءلة الإعلامية التي تديرها الحكومة
49	الرّسم البياني 3.2: تقييم الصحفيين لفعالية المساءلة الإعلامية في مصر
52	الجدول 4.2: العوامل التي تُمكن وتعيق إقامة مساءلة إعلامية
	العراق
64	الرّسم البياني 1.3 العوامل السياقية التي تدعم / تُمكن وسائل الإعلام الإخبارية من العمل بطريقة خاضعة للمساءلة في العراق
65	الرّسم البياني 2.3 العوامل السياقية التي تمنع / تحد وسائل الإعلام من العمل بطريقة خاضعة للمساءلة في العراق
65	الرّسم البياني 3.3 تقييم تطبيق الصحفيين للرّقابة الذاتية في العراق
65	الرّسم البياني 4.3 فعاليّة جمعيات الصحفيين في العراق
66	الرّسم البياني 5.3 فعاليّة اتحادات / نقابات الصحفيين في العراق
66	الرّسم البياني 6.3 فعاليّة رسائل القراء الموجهة إلى رئاسة التحرير في العراق
66	الرّسم البياني 7.3 فعاليّة نشر التّصحّحات في العراق
67	الرّسم البياني 8.3 فعاليّة مدوّنة أخلاقيات مهنة الصحفيين في العراق
67	الرّسم البياني 9.3 فعاليّة المدوّنة الداخلية لأخلاقيات المؤسسة الإعلامية الخاصة بالصحفيين في العراق
67	الرّسم البياني 10.3 فعاليّة المنظمات غير الحكومية ذات الصّلة بوسائل الإعلام في العراق
68	الرّسم البياني 11.3 فعاليّة مرصد الإعلام في العراق
68	الرّسم البياني 12.3 فعاليّة منظمات دعم الإعلام الدّولية (الجهات المانحة) في العراق
68	الرّسم البياني 13.3 هل أنّ مجلس الصحافة أو الإعلام في بلدك ذاتي التنظيم ومستقل؟
68	الرّسم البياني 14.3 هل أدى عمل مجلس الصحافة أو الإعلام برأيك إلى مزيد التقيد بالمعايير الأخلاقية بين الصحفيين؟

69	الرّسم البياني 15.3 ما هي أدوات تعديل الإعلام الموجودة في بلدك والتي احدثتها/ تسيطر عليها الحكومة بشكل كبير؟
69	الرّسم البياني 16.3 كيف تقيم مدى فعالية هذه الأليات في مساءلة وسائل الإعلام؟
69	الرّسم البياني 17.3 هل يوفر بلدك إطارًا تعديليًا للقطاع السمعي البصري، مثل مجلس للبث الإذاعي والتلفزيوني أو سلطة تعديلية مثل هيئات التّعديل؟
70	الرّسم البياني 18.3 في تقديرك، هل أن الحكومة والبرلمان والمحاكم مفتوحة أمام وسائل الإعلام بطريقة نزيهة ومتساوية في ظل الوضع الحالي؟
70	الرّسم البياني 19.3 هل تعتقد أن القوانين الحالية المتعلقة بالإعلام في بلدك تدعم وسائل الإعلام في العمل بطريقة خاضعة للمساءلة، أم أنها تمنعها من ذلك؟
70	الرّسم البياني 20.3 هل تتمتع وسائل الإعلام باستقلالية تحريرية؟
71	الرّسم البياني 21.3 هل تعتقد أن هناك اختلافات كبيرة في ممارسات المساءلة بين وسائل الإعلام التابعة للدولة ووسائل الإعلام الخاصة السائدة؟
71	الرّسم البياني 22.3 كيف تقيم أهمية المساءلة الإعلامية ضمن مجموعة القيم والثقافة المهنية الخاصة بالصحفيين في بلدك؟
71	الرّسم البياني 23.3 هل تواظب أنت أو الوسيلة الإعلامية التي تعمل لديها على تقديم ملاحظات متعلقة بالمقالات الصحفية المنشورة إلى القراء/ الجمهور/ مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي؟
72	الرّسم البياني 24.3 إلى أي حد يتم إجراء التعديل الذاتي لوسائل الإعلام (إجراءات الوساطة للتصدي للتعطية الإعلامية غير السليمة دون تدخل من المحكمة أو الحكومة) في بلدك من قبل مجلس الصحافة أو الإعلام؟
72	الرّسم البياني 25.3 هل تعتقد أن وسائل التواصل الاجتماعي مهمة في بلدك كفضاء للنقاش حول جودة/سوء أداء وسائل الإعلام؟
72	الرّسم البياني 26.3 بالنظر إلى السنوات الثلاث الماضية، هل تعتبر أن المساءلة الإعلامية ظلت مستقرة، أم تحسنت أم أنها تدهورت؟
	الأردن
86	الرّسم البياني 1.4: الأثر الملموس للرّقابة الذاتيّة بين الإعلاميين
88	الرّسم البياني 2.4 : تقييم فعالية آليات المساءلة الإعلامية في الأردن
91	الجدول عدد 3.4: نظرة عامّة حول عوامل التمكين وعوامل الحدّ من مساءلة وسائل الإعلام.

لبنان	
103	الجدول عدد 1.5: العوامل المساعدة والمعرقلَة وفقًا للمستجوبين يليها عدد من المشاركين الذين كرروا ذكر أحد العوامل
105	الرّسم البياني رقم 2.5: تقييم المشاركين لأدوات المساءلة الإعلامية في لبنان.
107	الرّسم البياني عدد 3.5 : تقييم المشاركين لتطبيق الصحفيين للرقابة الذاتية في لبنان
ليبيّا	
123	الرّسم البياني 1.6 حضور وفعاليّة آليّات المساءلة الإعلاميّة
126	الرّسم البياني 2.6 أهميّة شبكات التّواصل الاجتماعيّ في المساءلة الإعلاميّة
سوريا:	
162	الرسم البياني 1.8: تقييم فعالية آليات المساءلة الإعلامية في سوريا
165	الجدول 2.8: نظرة عامة حول العوامل المُمكنة للمساءلة الإعلامية والمقيّدة لها
تونس:	
176	الرّسم البياني 1.9 ماهي العوامل المساعدة/الممكنة في بلدك لوسائل الإعلام الإخبارية لتعمل بطريقة مسؤولة؟
178	الرّسم البياني 2.9 ماهي العوامل المانعة/المُعيقَة في بلدك لوسائل الإعلام الإخبارية لتعمل بطريقة مسؤولة؟
180	الرّسم البياني 3.9 هل تُقدّر أنّ الحكومة والبرلمان والمحاكم منفتحون على وسائل الإعلام بطريقة عادلة ومتساوية في ظلّ السّياق الحاليّ؟
181	الرّسم البياني 4.9 هل تعتقد أنّ القوانين المتعلّقة بالإعلام في بلدك تدعم أو بالأحرى تمنع وسائل الإعلام من التّصرّف بطريقة مسؤولة؟
182	الرّسم البياني 5.9 كيف تقيّم أهميّة المساءلة الإعلاميّة ضمن جملة القيم والثّقافة المهنيّة للصحفيين في بلدك؟
183	الرّسم البياني 6.9 هل تعتقد أنّ مواقع شبكات التّواصل الاجتماعيّ مهمّة في بلدك كفضاء للنّقاش حول جودة/سوء تصرّف وسائل الإعلام الإخباريّة؟
184	الرّسم البياني 7.9 في ضوء السّنوات الثلاثة الأخيرة، هل يمكن القول بأنّ المساءلة الإعلاميّة قد ظلت كما هي أو تحسّنت أو تدهورت؟
185	الرّسم البياني 8.9 ماهي حسب رأيك، التّحدّيّات الكبرى أمام المساءلة الإعلاميّة اليوم في بلدك؟ وماهو المطلوب بشدّة لدعم المساءلة الإعلاميّة بطريقة مناسبة؟

الإمتنان

نقدم شكرنا وامتناننا إلى وزارة الخارجية الألمانية، على دعمها وتحفيزها وتمويلها للمعرفة الأكاديمية والتجريبية لدى زملائنا الباحثين لتطوير ونشر هذا التقرير. يودّ فريق التحرير في هذه المرحلة أن يعرب أيضا عن امتنانه العميق لمختلف الباحثين والإعلاميين على مساهمتهم في إنجاز التقارير المحليّة بالإضافة إلى خبراء الإعلام في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: نادية ليس وعبير سعدي وكارولين ليندكامب ودومينيك شبيك ولؤي مدهون الذين قدموا دعما استشاريا لا يقدر بثمن عبر دعمهم المعرفي أثناء مرحلة التحضير لهذا العمل.

دعمت أليس بيسافنتو الطالبة بجامعة دورتموند، فريق التحرير في إعداد هذا العمل ■

نبذة عن المساهمين في هذا البحث

الدكتور خالد غلام:

أستاذ مساعد ومحاضر في كلية الآداب والإعلام بجامعة طرابلس بليبيا. تحصل على شهادة الدكتوراه من جامعة كارديف عام 2010، وهو منسق المختبر الإعلامي بكلية الفنون والإعلام بجامعة طرابلس، وشغل خطة رئيس قسم الإعلام إلى حدود سنة 2020.

الأستاذ الدكتور عبد الكريم حيزاوي:

أستاذ بمعهد الصحافة وعلوم الأخبار بجامعة منوبة بتونس، وهو المؤسس والرئيس لمركز تطوير الإعلام بتونس. علاوة على ذلك، فهو مؤسس ورئيس تحرير مرصد الصحافة العربية شريك مرصد الصحافة الأوروبية. شغل في حياته المهنية عدة مناصب مثل المدير العام للمركز الأفريقي لتدريب الصحفيين والإعلاميين.

المجالات الأكاديمية ذات الاهتمام والخبرة: تعديل الإعلام، وقانون الإعلام، ومساءلة وسائل الإعلام.

الدكتورة نور الهدى بوزقاو:

صحفية من حيث التكوين والمهنة وهي أستاذة وباحثة بجامعة الجزائر حاصلة على شهادة الدكتوراه في إدارة الإعلام من جامعة الجزائر. وتعمل الدكتورة نور الهدى بوزقاو حاليا كمسؤولة في مركز البحوث التابع لمؤسسة التلفزيون العمومي بالجزائر العاصمة، وقد قدمت ندوات حول أبحاثها في الجزائر ولبنان والمغرب وألمانيا وتركيا وأكملت دورات تدريبية في الجزائر وإيطاليا وتونس. وساهمت الدكتورة بوزقاو في مقالات بحثية مختلفة في مجلة بحوث العلاقات العامة الشرق الأوسط.

الدكتور محمد أبحرين:

أستاذ مشارك في الإعلان والتسويق بالجامعة الأمريكية في الشارقة، الإمارات العربية المتحدة. وقبل انضمامه إلى الجامعة الأمريكية في الشارقة عام 2009، عمل كأستاذ مساعد بجامعة الأخوين في إفران بالمغرب. كما عمل كأستاذ محاضر في جامعة هامبورغ وجامعة إرفورت بألمانيا وحاضر في العديد من جامعات أوروبا وأمريكا الشمالية. وفي ربيع 2020، نال جائزة التميز البحثي من كلية الآداب والعلوم بالجامعة الأمريكية في الشارقة، وله منشورات عديدة حول التقنيات الرقمية والسلوك البشري وكذلك الابتكار وريادة الأعمال.

الدكتور حبيب إبراهيم:

أستاذ محاضر في معهد الدراسات الإعلامية بجامعة الرور في بوخوم بألمانيا. عمل كأستاذ مساعد في قسم التسويق بالجامعة اللبنانية الفرنسية في العراق بين سنتي 2014 و2016. ومن سنة 2009 إلى حدود سنة 2014، شغل الدكتور إبراهيم خطة أستاذ مساعد ومحاضر في قسم الإعلام بجامعة صلاح الدين في أربيل/العراق، وله منشورات باللغات العربية والكردية والإنجليزية.

عبد الملك القدوسي:

أستاذ مساعد في الإعلام والاتصال بجامعة ابن طفيل، القنيطرة، المغرب. وعلى مدى السنوات الخمس عشرة الماضية، أجرى أبحاثاً حول مستويات مختلفة من الدراسات الإعلامية، بما في ذلك على سبيل الذكر لا الحصر، الإعلام والتحول الديمقراطي والاقتصاد السياسي للإعلام والإنتاج والتلقي الإعلامي. كما قدم أبحاثاً في مؤتمرات وطنية ودولية وله منشورات في مجلات وطنية ودولية.

مونیکا لينغور:

هي باحثة أولى في معهد إريش بروست للصحافة الدولية بجامعة دورتموند التقنية، حيث تتابع أيضاً مرحلة الدكتوراه في التعليم الصحفي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وهي محاضرة في الصحافة العالمية مع التركيز على

منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفريقيا جنوب الصحراء وآسيا. تخصصت في مجال العلوم السياسية وامتهدت الصحافة، وتستند خبرتها إلى أكثر من ثلاثين عامًا من العمل في مجال الاتصالات والتنمية، بما في ذلك إنشاء برامج صحفية في الأردن وميانمار، والتواصل السياسي في الحكومة الألمانية والمنظمات الدولية الموجودة بألمانيا والهند والعراق وأرمينيا والصين والأردن ونيبال وميانمار وغرب إفريقيا. وهي تتنقل حاليًا بين مقرها في غينيا بيساو، غرب إفريقيا، ومعهد إريش بروست في دورتموند بألمانيا.

الدكتور فيليب مدانات:

مواطن أردني حاصل على شهادة الدكتوراه في مجتمع المعلومات والمعرفة من جامعة أوبيرتا دي كاتالونيا ومقرها برشلونة. خلال عقدين من الخبرة في مجال البحث والتطوير الإعلامي في أوروبا والشرق الأوسط، قام الدكتور مدانات بتدريس علم الاجتماع السياسي وعلم اجتماع الدين، إضافة إلى إدارة مكتبه الاستشاري الخاص حول القضايا ذات الصلة.

أيمن جورج مهنا:

المدير التنفيذي لمؤسسة سمير قصير التي انضم إليها في 2011 ومقرها بيروت، وهي منظمة غير حكومية رائدة في مجال حرية التعبير في منطقة الشرق العربي. وبهذه الصفة، يشرف أيمن على أنشطة الرصد والمناصرة والبحث والتدريب في المؤسسة. وهو أستاذ زائر في كلية أوروبا، في المركب الجامعي ناتولين وارسو، يدرّس مادة بعنوان "التحديات الجديدة لحرية الصحافة". ومن يناير 2016 إلى فبراير 2017، شغل أيضًا منصب المدير التنفيذي للمنتدى العالمي لتطوير الإعلام، وهي شبكة تضم 200 منظمة لتطوير وسائل الإعلام ودعم الصحافة. عمل سابقًا في المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية (2007-2011) في مراقبة الانتخابات، ومشاريع الإصلاح الانتخابي، ومشاركة المجتمع المدني في صنع السياسة العامة. كما عمل أيضًا كأستاذ محاضر في برنامج الماجستير في كلية العلوم الاقتصادية بجامعة القديس يوسف، حيث قام بتدريس صياغة السياسات والتواصل (2011-2016). حاز على شهادة البكالوريوس في العلوم الاقتصادية من جامعة القديس يوسف في بيروت وشهادة الماجستير في الشؤون الدولية من معهد الدراسات السياسية

بباريس. وهو عضو في شبكة القادة الأوروبيين الشباب لقسم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بمنظمة أصدقاء أوروبا، وفي مجموعة الاتصال المعنية بالمحتوى والاختصاص القضائي بشبكة سياسة الاختصاص القضائي على الإنترنت.

نادية لايز:

باحثة مشاركة في معهد إريش بروست. تعمل منذ أكتوبر 2017 في مشروع NEWSREEL الممول من "Erasmus +" ومساهمة في نشر تقرير بحثي وتطوير مواد تعليمية رقمية لدورة حول الصحافة التعاونية. من 2014 إلى 2017، قادت مشروع "الموفقين الاعلاميين في تونس"، الذي أدخل مفهوم الموفق الإعلامي إلى وسائل الإعلام التونسية كما دربت عددا من الصحفيين ليصبحوا موفقين الإعلاميين. بالإضافة إلى ذلك، تعمل كصحفية مستقلة وطالبة دكتوراه في جامعة إرفورت وجامعة Freie Universität Berlin

الدكتورة جوديت بيس:

تحصلت على شهادة الدكتوراه في علوم الاتصال من جامعة إرفورت وعملت كأستاذة للصحافة الدولية في جامعة دورتموند وجامعة بوندسفير ميونيخ من سنة 2015 إلى سنة 2018. ولديها خبرة طويلة في البحث الأكاديمي والتدريس والصحافة وإدارة مشاريع التعاون الإعلامي الدولي. وفي عام 2018، أسست منظمة "الإعلام | الكفاءة | العالمية"، التي تقدم الاستشارات البحثية الدولية، ومواد التعلم الإلكتروني والتدريب على التربية الإعلامية.

كريم صفي الدين:

باحث في مؤسسة سمير قصير التي انضم إليها في أكتوبر 2020. يشمل مجال عمله إجراء أبحاث نوعية عن الجمهور، والعمل على توعية الجمهور بقضايا الحقوق الرقمية، ورصد التمييز والمحتوى المحرض على الكراهية على وسائل التواصل الاجتماعي. وهو حاصل على درجة الماجستير في السياسة المقارنة من كلية لندن للاقتصاد وشهادة البكالوريوس في الاقتصاد من الجامعة الأمريكية في بيروت.

الدكتور بوزيان زايد:

حاصل على شهادة الدكتوراه، وأستاذ مشارك في الاتصال العالمي بجامعة الشارقة بالإمارات العربية المتحدة. تتمحور اهتماماته البحثية حول مجالات تقنيات الإعلام، وقانون وسياسة الإعلام، والمناصرة الإعلامية، واتصالات الشركات. قدم أبحاثه في أكثر من 20 دولة في أمريكا الشمالية والجنوبية وآسيا وأوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا. ألّف الدكتور زايد وشارك في تأليف كتابين والعديد من المقالات الصحفية والتقارير الدولية وفصول كتب. كما عمل مستشارًا لليونسكو، ومنظمة المجتمع المفتوح، وفريدوم هاوس، ومنظمات دولية أخرى ■

المقدمة

المساءلة الإعلامية في منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط، آفاق جديدة مونيكا لنجور

مساءلة وسائل الإعلام هي إطار عمل ناشئ لبحث التنظيم أو التعديل الذاتي لوسائل الإعلام في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وهي مرتبطة بتحليلات حول كيفية "استعادة الثقة أو الحفاظ عليها في الصحافة" (Eberwein, Fengler, & karmasin, 2018, p.3). يبحث هذا الإطار في "عملية وضع القواعد وتنفيذها والمعاقبة عليها من قبل أعضاء المهنة نفسها" (Puppis, 2009, p.36, p.57, cit) (ed in Eberwein, Fengler, & karmasin, 2018, p. 2). يبيّن برتراند (2000)، أنّ المساءلة الإعلامية لا تتعلّق فقط بالمهنيين في مجال الإعلام، بل تشمل أيضا مستخدمي وسائل الإعلام، كما يُعرّفها على أنّها "أَيّ وسيلة غير حكومية تجعل من وسائل الإعلام مسؤولة تجاه الجمهور" (Bertrand, 2000, p. 107, cited in) (Eberwein, Fengler, & Karmasin, 2018, pp. 2-3).

تمّ تأسيس أدوات المساءلة الإعلامية ودراسات الاتصال الجماهيري الخاصة بها بطريقة جيّدة للديمقراطيات الغربية، (Eberwein, Fengler, & Karmasin, 2018, p. 2) في الوقت الذي تسعى فيه بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى البحث على نطاق واسع في هذا المجال. استنادا إلى عقد كامل من العمل على مساءلة وسائل الإعلام العالمية (Eberwein, Fengler, Lauk, & Leppik-Bork, 2011) ومع خبراء من الفاعلين في مجال الإعلام (Fengler, Eberwein, Mazzo, & Leni, & Porlezza, 2014) على مختلف التحدّيات الإقليمية (Eberwein, Fengler, & Karmasin, 2018). حان الوقت للمساهمة في العمل الأكاديمي حول أدوات المساءلة الإعلامية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

تمّت دراسة عدد بسيط من الجوانب المختارة من أدوات المساءلة الإعلامية في منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط خلال العقود الماضية. على سبيل المثال، تابع فوغت (2002)، أدوات التنظيم/التعديل والتنظيم/التعديل الذاتي عبر المجالس والهيئات الإعلامية والهيئات المهنية الأخرى. وأعرب عن أسفه لأنّ "الدول الإسلامية لم تتمكّن بعد من تطوير نماذج خاصة بها لإعادة هيكلة قطاع الإعلام المتغيّر وإنشاء نظام ضوابط وتوازنات قابل للتطبيق ومن شأنه مساءلة الإعلام بطريقة ديمقراطية". (Vogt, 2002, p. 211)

حدّد فوغت اثني عشر مجالاً تتطلّب تحسيناً ديمقراطيّاً، من بينها تشريعات ووسائل الإعلام وحماية حرية الصحافة وحرية الوصول إلى المعلومات وتسوية الشكاوي من خلال الموقّعين الإعلاميين/ أمناء المظالم وإصدار بطاقات صحفية والتّعليم الصحفي (Vogt, 2002, p. 214).

قارن فوغت وحافظ (2002) القواعد الأخلاقية في منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط والبلدان الإسلامية في آسيا - "حيث بدأت لتوّها النقاشات حول أخلاقيات المهنة بين الصحفيين والجمهور" (Hafez, 2020, p. 226) مع أولئك الموجودين في أوروبا، في نفس العام الذي ميّز فوغت فيه بين القيود المفروضة على الحريات التي تفرضها الحكومات والجهات الفاعلة في المجتمع (على سبيل المثال "الرقابة الإسلامية"، ص. 226)، ويفترض أنّ "العديد من القيود على المناقشات العامة...متجذّرة في القيم الاجتماعيّة والأعراف المهنية" (2002، ص 226). توجّه بحث كلا المؤلفين إلى نقطة مركزية وهي حرية الإعلام وحرية التعبير - المقيّدة في العديد من بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من قبل الحكومات أو الجهات الفاعلة ثقافيّاً أو دينياً أو غيرها. ومع ذلك جلب العقد الأول من القرن الواحد والعشرين بعض التّطوّرات الجديدة في المنطقة. فعلى سبيل المثال ظهرت أوّل أسبوعيّة ساخرة في سوريا (فوغت 2002، ص 212). تمّ إنشاء مجالس الصحافة في العديد من البلدان - غالباً مع بيانات مهمّة وطموحة للغاية (EJN, 2020). وعد العاهل الأردني الشاب آنذاك بإطلاق سراح "هيكل البث الوحيد في البلاد من برائن وزارة الإعلام" (صقر، 2001). وأثار إطلاق الجزيرة سنة 1996 والعربية سنة 2003 آمالاً كبيرة في المساءلة الإعلامية. ولكن هذه الآمال ومع الأسف لم تستمر. لاحظ كريدي (2008) أنّ سياسة قناة الجزيرة قد عززت نظاماً من "ضيوف البرامج [الذين] يصبحون أوصياء على إقطاعيّات لها صلة مباشرة بالنخبة السياسية القطرية وبالتالي ليست مسؤولة أمام المؤسسة الإعلامية نفسها. كما أثّرت الضغوطات المتكرّرة على الخط التحريري للقناة. وقد تسائل صحفيوها مؤخّراً عن مدى التّسامح مع حرية التعبير" (كريدي، 2008، ص 29).

يشير النّجار (2000) إلى أنّ المذيعين العرب قد أدخلوا "ممارسات المساءلة ومفهوم المسؤولية تجاه السياسة العربية، وإن كانت متواضعة في نطاقها" (النجار، 2020، ص 7). في السنوات الماضية، أدخلت العديد من دول منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط إلى مشهدها الإعلامي مجالساً للصحافة أوهيئات للإعلام. ولكن في الكثير من الحالات توضح أنّها تعمل كأداة جديدة "للحكومات السلطوية التنافسية" (Levitsky and Ward, 2002) لإخفاء سيطرة الدولة على الصحافة

ووسائل الإعلام، ربّما تكون تونس الدولة الوحيدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي أحرزت تقدّما كبيرا في تحرير وسائل الإعلام في السنوات الماضية، إلى جانب إنشاء هيئات تنظيمية مستقلة والقيام بجهود لتعزيز التنظيم أوالتعديل الذاتي(فنغزر، ابروين وكرماسين، قريبا). في وقت كتابة هذا التقرير، أضافت جائحة الكوفيد-19 وبشكل متزايد تحديات جديدة لمساءلة وسائل الإعلام في جميع بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث يعتبر الوباء " حليفا كبيرا للسلطات الفاسدة والقمعية" (الصباغ، 2020). زهبت بعض الحكومات مثل الجزائر والأردن والمغرب وسلطنة عمان والمملكة العربية السعودية والإمارات واليمن إلى درجة حظر توزيع الصحف بحجة الحد من انتشار الفيروس(أوتول، 2020، سوسن، 2020). وصف الأمين العام للأمم المتحدة الحاجة الماسّة إلى المساءلة أمام حضور الوباء، عندما " تكون الديمقراطية حاسمة في ضمان التدفق الحرّ للمعلومات والمشاركة في صنع القرار والمساءلة... ومع ذلك منذ بداية الأزمة، رأينا حالة الطوارئ التي استخدمت في مجموعة من البلدان لتقييد الحراك الديمقراطي والفضاء المدني. وهذا أمر خطير، خاصّة في الأماكن التي تكون فيها جذور الديمقراطية ضحلة والضوابط والتوازنات المؤسسية ضعيفة" (الأمم المتحدة، 2020) - منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا جزء من هذه "الدول ذات العمليات الديمقراطية والمساحة المدنية المحدودة". دعت الأمم المتحدة في تقريرها لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا عن الكوفيد-19، إلى "اغتنام الفرصة لإصلاح المؤسسات" (الأمم المتحدة، 2020، ص5). المعلومات المضللة مقلقة جدّا خصوصا فيما يتعلّق بالموضوعات التي تهدّد الحياة مثل جائحة الكوفيد-19. بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وجد Alimardani و ni (2020) Elswah أن المعلومات الدينية الخاطئة حول الجائحة على منصات وسائل التواصل الاجتماعي "تسبّب الخوف والإرتباك وتلوّث مجال الانترنت في منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط (Alimardani and Elswah 2020,1).

يسلّط النّجار (2020) الضّوء أيضا على "ازدياد خصوبة التلاعب السياسي والديني وكذلك المعلومات المضلّلة في البيئة الإعلامية" (النجار، 2020، ص6). أوضح أيمن مهنا من مؤسسة سمير قصير اللبنانية للإعلام امكانية استخدام الأزمة كفرصة لإصلاح الإعلام. وقد شرح في ندوة للمعهد الدولي للإعلام إيرش بروس في 18 ديسمبر/ كانون الأول سنة 2020، أنّ وسائل الإعلام المستقلّة الجديدة على الانترنت لا تنمو فحسب، بل تصل إلى المزيد من الناس، وتعلّم وسائل الإعلام التقليدية درسا في نقل الأخبار " إلى المدى التي تشعر فيه الوسائل الإعلامية التقليدية بالضّغط والمنافسة القادمة من منافذ جديدة". نظرا لانخفاض تمويل الأحزاب السياسية للوسائل الإعلامية التقليدية، يمكن أن يتمّ تشجيعهم على الدخول في

"الصحافة الاستقصائية والمساءلة الإعلامية والتثبت من المعلومات، لأننا سنقوم بدعمهم وتمويلهم، كما يمكن أن يتلقوا دعم وتمويل مبادرات أخرى من المانحين الدوليين المكرّسين لجودة وسائل الإعلام" (مهنا 2020). كانت الآمال كبيرة في فترة ما، خاصّة بعد ما يسمّى بالرّبيع العربي. بالنسبة لمصر- في فترة انتقالية قصيرة جدًّا وبعد الإطاحة بالحكم الطويل للرئيس حسني مبارك في سنة 2011 - ابتكر المصري والنواوي (2016) هيكلًا لبناء "ثقافة مهنية" للصحافة من خلال إنشاء هيئة تنظيمية مستقلة للإعلام بدءًا بإلغاء وزارة الإعلام. اليوم، يكشف المؤلفون في هذا التقرير عن الواقع الرّهيب. إذ تشير دراسات الحالة في كلّ بلد إلى أنّ منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تفتقر عمومًا إلى أدوات مساءلة وسائل الإعلام المستقلة.

ركّزت هذه الدّراسة على البحث في أدوات ومؤسسات المساءلة الإعلامية التي يتمّ اعتمادها في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بما في ذلك مجالس الصحافة وهيئات الإعلام والمدونات الأخلاقية ومدونات غرف الأخبار والموفقون الإعلاميون/مسؤولو الشكاوي/أمناء المظالم والمراسد الإعلامية وكذلك وسائل التواصل الاجتماعي والمنظمات غير الحكومية وأنظمة المساءلة الإعلامية الجديدة والناشئة (مثل النقد الإعلامي في المدونات على الانترنت). بدأ المعهد البحث عن المساءلة الإعلامية والشفافية في وقت مبكر في أوروبا (2010-2013)، بتمويل من الاتحاد الأوروبي) بالإضافة إلى دولتين عربيتين - الأردن وتونس (Me-diaAct). تضمّنت المشاريع التي تمّ تنفيذها، الدليل الأوروبي لمساءلة وسائل الإعلام (Eberwein et al., 2018) وفي الوقت الذي تتمّ فيه كتابة هذه الدّراسة، سيصدر دليل عالمي حول مساءلة وسائل الإعلام (كرمسين وايبروين وفنغلر).

تستند هذه الدّراسة حول المساءلة الإعلامية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أيضًا على مشروع مساءلة وسائل الإعلام في المرحلة الانتقالية الذي تمّ تنفيذه بين عامي 2014 و2017 بتمويل من وزارة الخارجية الألمانية. بعد مؤتمري استكشافيين في القاهرة وتونس أثناء المرحلة الانتقالية 2013-2014 وبعد ما يسمّى بالرّبيع العربي، تمّ تنفيذ مشروع الموفقين الإعلاميين (مسؤولي الشكاوي أو أمناء المظالم) في تونس (دفوركين، 2020، ليس ونجاع، 2015). تمّ إنشاء مرصد الإعلام العربي (AJO) بهدف القيام بتقييم نقدي للصحافة الإعلامية في العالم العربي تمامًا كما يقوم مرصد الصحافة الأوروبي (EJO). يرتبط مشروع الموفقون الإعلاميون، الممول أيضًا من وزارة الخارجية الألمانية، بالأبحاث والمشاريع السابقة المتعلقة بالمساءلة الإعلامية. في هذه الدّراسة تمّ القيام بتشخيص أكثر دقة للواقع الرّاهن للمساءلة الإعلامية في كلّ بلد من منطقة

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. إذ تمّ لأوّل مرّة وبطريقة محليّة وقطرية القيام بدراسة واقع المساءلة الإعلامية في 9 بلدان وهي الجزائر ومصر والعراق والأردن ولبنان وسوريا وليبيا وتونس والمغرب (المناطق الكرديّة في العراق وسوريا لم يتمّ بحثها بشكل مستقلّ ولكن تمّ تناولها في تقريرَي البلدين). وتحقيقا لهذه الغاية، تمّ إجراء بحوث مكتبية، استكملت باستبيانات نوعيّة في هذه البلدان. معظم مؤلفي هذه الدراسة هم من البلدان التي يحلونها أو كانوا من الباحثين الذين اشتغلوا على المساءلة الإعلامية لسنوات عديدة في هذا البلد. تمّ إجراء المقابلات شبه المنظمة في يونيو ويوليو 2020 في تسعة بلدان من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المذكورة أعلاه مع حوالي 100 ممثل لقطاعات الإعلام في هذه البلدان. والتي تغطي وسائل الإعلام المطبوعة والمسموعة والمرئية والرّقمية. سئل المشاركون - من المهنيين والمسؤولين التنفيذيين من وسائل الإعلام وممثلي الجمعيات الصحفية، والمنظمات غير الحكومية والمدونين - عن تصوّرهم لعوامل المساءلة الإعلامية وأدواتها وممارساتها وعن التحديات والآفاق.

الاستبيان ليس تمثيليًا، وإدراكا منّا لهذه المحدوديّة، لا يهدف التقرير إلى إجراء تحليل علمي شامل لآليات المساءلة الإعلامية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ولكنّه يتمتّع بالقوة لتقديم رؤية أولية تهدف إلى تحفيز المناقشات وإرساء الأسس لمزيد من البحث.

يمكن تلخيص الدّروس الإقليمية المستفادة من الدّراسات المحلية بإيجاز على النّحو التالي:

- أوّلًا وقبل كلّ شيء، تمّ التّأكيد على سلامة وحماية الصحفيين إذ تمثّل التّهديد الرّئيسي لمسائلة وسائل الإعلام خاصّة في البلدان التي تعاني من حالات طوارئ طويلة الأمد مثل العراق أو سوريا أو ليبيا. كان هذا الافتقار للأمان ملموسا أيضا في الاستبيان: كتب أحد المواطنين السوريين الذي تمّت دعوته من قبل بيس ومدانات: "أنا في سوريا والمشاركة في مثل هذا النشاط كلّفنتني زيارة المخابرات".
- تمثّل أنظمة وسائل الإعلام المقيّدة التي تفتقر لآليات المساءلة، غالبية البلدان المشاركة في هذا المسح. ويختتم غلام من ليبيا بـ "غياب التشريعات المنظمة لقطاع الإعلام" جملة وتفصيلا.

تعدّ سوريا واحدة من أكثر أنظمة الإعلام تقييدا في العالم، ويتّفق المشاركون في الاستبيان السوري على أنّ "الحكومة [ليست] منفتحة على وسائل الإعلام

بطريقة عادلة ومتساوية في ظلّ الوضع الحالي " (بيس ومدانات). تصف بوزقاو " نظاما قاسيا إلى حدّ ما [مع] الكثير من القيود، ورقابة صارمة إلى حدّ ما" في الجزائر. غالباً ما تعبّر هذه المواقف على خلفية الممارسة الصحفية في بلدان الشرق الأوسط وشمال افريقيا.

إنّ الافتقار إلى تشريعات واضحة وشفافة لوسائل الإعلام وتنظيم البث وإرساء مؤسسات المساءلة الإعلامية، يجعل من الممارسة الصحفية أكثر صعوبة... في [] بيئة غير مواتية" (بوزقاو). في العراق تمّ تحديد قوّة الأحزاب السياسية والميلشيات على أنّها تحديات كبرى تهيمن على المشهد الإعلامي وتعيق تطبيق القوانين (ابراهيم). وبناءً على ذلك فإنّ البيئة السياسية تُمثّل عامل داعم لتأسيس مؤسسات المساءلة الإعلامية بقدر ما هي عائق لذلك، وهذا ينطبق على أنظمة تمكين مثل ما يحدث في تونس في كلا الاتجاهين، (حيزاوي). ينظر إلى العوامل السياسية في الأنظمة المقيّدة على أنّها عائق لمساءلة وسائل الإعلام (ليس، الرّسم البياني 2.4). "لا تستطيع اليّات المساءلة الإعلامية أن تزدهر في ظلّ نظام سياسي خانق" (ليس).

• تُظهر المنظمات الإعلامية غير الحكومية صورة متنوعة: يؤكّد مدانات وبيس أنّ هذه المنظمات "تدفع إلى بعض التّفاؤل إذ أنّها تؤثر على وسائل الإعلام لتكون مسؤولة في الأردن"، تحصّلت فعاليّة هذه الآلية في الاستبيان، أربعة مرّات على تقييم "عالي نوعاً ما" (الرّسم البياني 3.4). في لبنان انقسمت الاجابات بين "عالي" و"ضعيف" في تقييمها للمنظمات الدّولية الإعلامية غير الحكومية، بينما افترض مهناً وصفيّ الدين أنّهم "يعوّضون ضعف النقابات". في الجزائر يُنظر إلى هذه المنظمات على أنّها "ضعيفة جدّاً" و"ضعيفة إلى حدّ ما".

• لم يمنح المجيبون على الاستبيان ثقة كبيرة في المؤسسات التقليدية للمساءلة الإعلامية. في لبنان، الهيئات الرسمية للمساءلة الإعلامية "بالكاد تلقى صدى لدى الصحفيين في الوقت الحاضر" (مهنا وصفي الدين). في الجزائر، يُنظر إلى مجلس الصّحافة على أنّه "ضعيف جدّاً" أو "ضعيف" أو يفترض أنّه غير موجود على الإطلاق (بوزقاو). مجلس الصّحافة في مصر "يستحضر فكرة الاستقلال وسيادة القانون لكن السّلطة التنفيذية تتحكّم فيه" (ليس). بالنّسبة للأردن يستنتج "مدانات وبيز" الافتقار إلى ثقافة التنظيم الذاتي بسبب الافتقار إلى الحرية، "الأمر الذي أعاق أيضاً إنشاء نقابة قوية ومستقلّة أو مجلس صحافة فعلي للتنظيم الذاتي". في لبنان أعطى المشاركون "مجالس الصّحافة" إمّا تصنيف "ضعيف جدّاً" أو "ضعيف نوعاً ما". في المغرب، يعتقد المشاركون

في الاستبيان أنه وبعد عامين من إنشائه، يظلّ مجلس الصحافة حديث العهد بحيث لا يمكن الحكم عليه، لكن هناك قلق بشأن تمثيل الحكومة في مجلس إدارته (بهرين، زيد والقادوسي). في تونس لا يزال إنشاء مجلس الصحافة معلقاً، وبالتالي اعتبره المجيبون غير قابل للتطبيق تماماً مثل الآليات الأخرى كمجلس الجمهور والمستمعين وجمعيات المحامين الإعلاميين والمراصد الإعلامية.

• يعتبر المشاركون في العديد من البلدان أنّ التّكوين الصحفي مهمّ ومؤثّر: تستنتج بيس (2012) من خلال دراساتها السابقة إلى أنّ تعليم الصحافة هو من بين أدوات المساءلة الإعلامية "التي يعتبرها أكثر من ثلث المجيبين مؤثرة" (بيس ومدانات). في نفس هذا الاتجاه من التفكير، تدعو بوزقاو من الجزائر إلى اعتماد مناهج إعلامية تُدرّس "خطاباً توضيحياً محايداً ووصفياً يبتعد عن الخطاب البغيض والعنصري والمثير". توصي ليس باتّباع نهج شامل للتعليم الإعلامي على أدوات المساءلة الإعلامية، تشمل "جميع الفاعلين في مجال الإعلام من جميع مستويات الخبرة في مجموعة من القضايا... مثل البحث عن الجمهور، أو التّسويق عبر الانترنت، أو استخدام وسائل التّواصل الاجتماعي أو ممارسات التّثبت من المعلومات أو صحافة البيانات والتّعهد الجماعي". تتمثّل الاحتياجات التي أبرزها المشاركون من الدّول التّسعة في تطوير منهج مبتكر حول مساءلة وسائل الإعلام في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا والذي سيتمّ تصوّره على أنّه نظري وعملي ويتضمّن أفضل الممارسات المهنيّة، بالتّعاون مع وسائل الإعلام العربية الجاهزة لتنفيذ التجربة. الاستنتاج الأقلّ طموحاً من هذا التقرير، هو دمج آليات المساءلة الإعلامية في المناهج الحاليّة، أي وعلى سبيل المثال تعليم طلاب السنة الأولى إعلام كيفية التّثبت من المعلومات (بيس ومدانات). ففي لبنان تعتبر "ثقافة التحقق من المعلومات ضئيلة إلى منعدمة" (مهنا وصفي الدّين، الرّسم البياني 1.5، العوامل المعرّقة للمساءلة الإعلامية) لذلك يُقترح أن يكون التّثبت من المعلومات حاضراً في جدول أعمال كلّ التدريبات والمناهج التّعليمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا.

• أصبحت التربية الإعلامية شائعة في المناهج العربية، وتمّ وضعها في عدّة تقارير ضمن أجندة المساءلة الإعلامية مثل الجزائر ولبنان. قد يكون من المفيد التفكير مع خبراء التربية الإعلامية في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا لدمج جوانب هذا المجال في نظريات المساءلة الإعلامية.

• يعتبر الشباب قوة رئيسية في المجتمعات الشابة في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، وغالباً ما يشار إليها باسم "أرباح أو كارثة" (البنك الدولي، 2012).

على الرغم من أن تقريراً واحداً من 9 تقارير محلية لبنان - يذكر "التركيز الضئيل أو المعدوم للصحفيين المبتدئين" (مهنا وصفي الدين، الرسم البياني 1.5)، تشير الصورة العامة الأشمل لإدماج الشباب النشط في صنع السياسات، إلى أنه ينبغي تحديد طرق خاصة لمخاطبة الصحفيين الشباب على وجه الخصوص.

• تبيّن أنّ وسائل التّواصل الاجتماعي هي الأداة المفضّلة لمساءلة وسائل الإعلام في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا - بما في ذلك دول مثل ليبيا التي تفتقر إلى معظم أدوات المساءلة الإعلامية. في سوريا أين تكون فعالية أدوات المساءلة الإعلامية ضعيفة جداً، 10 من أصل 17 إجابة بيّنت أنّ وسائل التّواصل الاجتماعي مهمّة نوعاً ما. في تونس معظم الاجابات "توافق" أو "توافق جزئياً" على اعتبار وسائل التواصل الاجتماعي مهمّة كمتدى للنقاش حول جودة أو سوء سلوك وسائل الإعلام. وهم يجادلون بالقول إنّ "جودة الإعلام" قد تحسّنت من خلال مجموعات النقاش التي يديرها كبار الصحفيين (حيزاوي). خلّص مدانات ويبس إلى أنّ وسائل التّواصل الاجتماعي تسمح للمواطنين بممارسة بعض حرية التعبير (الجدول 8.2).

• بشكل عام، تمّ تحديد النقص الحادّ في الاستدامة المالية للمؤسسات الإعلامية على أنّه تحدّي رئيسي أمام المساءلة الإعلامية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، سلّط العديد من المؤلفين الضّوء على هذه المسألة لأنّها تشكّل تهديداً في عدد من البلدان مثل العراق (حيث تستفيد فقط وسائل الإعلام الحكومية من أموال الإعلانات الحكومية) ومصر والأردن ولبنان والمغرب وتونس.

قدّم المؤلفون بعض التوصيات كحلول، منها توفير الأبحاث حول أشياء وحقائق ملموسة وتقديمها لمالكي وسائل الإعلام (انظر ويبس ومدانات) أو من خلال تقديم تدريبات حول أفضل الممارسات الدولية على النماذج المبتكرة وبناء القدرات الريادية لأصحاب ومديري وسائل الإعلام (مهنا وصفي الدين). حتى في المغرب أين هناك تمكين نسبي لأدوات المساءلة الإعلامية، فإنّ النّموذج الاقتصادي لوسائل الإعلام ضعيف - يعتمد على الإعلانات والإعانات الحكومية - وبالتالي فهو عرضة للسيطرة الرسمية (ابهرين، زيد والقادوسي).

مفهوم Ombudspeople (الموفقون الإعلاميون/مسؤولو الشكاوي/أمناء المظالم والوسطاء الإعلاميون)، ليس معروفاً في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (انظر على سبيل المثال الجزائر والعراق وليبيا)، وللوهلة الأولى يعتقد المشاركون في الاستبيانات أنّ دور الموفق الإعلامي سيكون عبئاً إضافياً على غرف الأخبار المستقلّة التي "تعاني بالفعل من نقص الإيرادات بسبب ندرة الإعلانات

تقديم

ومصادر التمويل". ومع ذلك توجد سابقة في تونس، حيث تمّ إنشاء مناصب للموفقين الإعلاميين بدعم من مشروع معهد آيرش بروسنت. تمّ إنشاء الموفق الإعلامي لأوّل مرّة عام 2013 ومنذ ذلك الحين تضاعف عددهم، ولكن وكما أوضح حيزاوي لم تكن هذه الوظيفة نتيجة لعملية متأصلة في وسائل الإعلام العربية بل بدأها شركاء دوليون. في المغرب نجد الموفق الإعلامي بالاضافة إلى الرّسائل الموجهة للمحررين ونشر التصحيحات والمنظمات الإعلامية غير الحكومية والجهات المانحة، ولكن تأثيرهم محدود (ابهرين وزيد والقادوسي).

الطول تجاه تحديات المساءلة الإعلامية في الشرق الأوسط وشمال افريقيا، تستند إلى تحقيق مجموعة متنوعة من أنشطة بناء القدرات وإنشاء شبكات لتبادل الدروس المستفادة وأفضل الممارسات المهنية وبالتأكيد يُنظر إلى دعم المانحين لوسائل الإعلام المستقلة وتقاريرها الجيدة على أنه عامل الدّفع الأوّل لمساءلة وسائل الإعلام ■

مساءلة
وسائل الإعلام
في منطقة
الشرق الأوسط
وشمال إفريقيا

الجزائر

آليات المساءلة الإعلامية
في الجزائر:

نور الهدى بوزقاو
المساءلة الإعلامية في الجزائر

الجمعية
الجزائرية
للإعلام



مؤسسات ومنظمات المساءلة الإعلامية الحالية

1. مجلس الصحافة / مجلس الإعلام

تأسس المجلس الأعلى للإعلام في الجزائر عام 1984 وهو أول هيئة مساءلة إعلامية ، وتتمثل مهمته في تعزيز وتنسيق عمل السلطات العامة في مجال الإعلام (مصطفىوي ، 2013 ، ص 107) ، كان لهذا الهيكل خلال نظام الحزب الواحد مسؤولية «ضمان المساواة في حق الحصول على المعلومات بين جميع المواطنين وفي جميع مناطق البلاد، وكذلك حماية مختلف الفئات الاجتماعية، خاصة منها الشباب، من أي اعتداء على الهوية والقيم الوطنية».

ورغم ذلك ظلت وسائل الإعلام السمعية والبصرية تحت إدارة السلطة الحاكمة، دون اللجوء إلى هذه الهيئة التعديلية (بوجمعة وبوزقاو، 2018).

وتحت إشراف هذا المجلس الأعلى للإعلام، تم إنشاء لجنة مساءلة خاصة بوسائل البث السمعي البصري بموجب مرسوم صادر في 19 جانفي 1985. وتتولى هذه اللجنة بشكل أساسي «التوجيه والتخطيط والتنسيق في مجال البرامج والتوزيع السينمائي والتلفزيوني» (المادة 1). ومن مهامها أيضا : «دراسة مشاريع البرامج السنوية الخاصة بالإنتاج والإنتاج المشترك للأفلام السينمائية والتلفزيونية كما تقدم التوصيات والتوجيهات المتعلقة بمحتوى الأفلام الواجب إنتاجها طبقا للقيم الوطنية وأولويات البلاد ومتطلبات الجانب الجمالي بالإضافة إلى تحديد الخطوط العريضة لشراء وتصدير الأفلام السينمائية والأفلام التلفزيونية والبرامج الأخرى السمعية والبصرية، بما يتماشى مع احترام القيم والمبادئ والتوجيهات الوطنية (المادة 2).

وقد توجب الانتظار حتى سنة 1990 التي كانت بمثابة نقطة تحول في كامل التاريخ السياسي للجزائر المستقلة.

ومن أجل تنظيم هذا الإنفتاح الإعلامي، تم إنشاء المجلس الأعلى للإعلام بموجب القانون رقم 07-90 المؤرخ في 03 أفريل 1990 والمتعلق بالإعلام كآلية تعديلية. وكانت مهام هذا المجلس خاصة بقطاع التلفزيون وذلك حسب ما ورد في

المادة 59 من قانون الإعلام لسنة 1990:

■ ضمان استقلالية مؤسسات القطاع العام للبحث الإذاعي والتلفزي، وحياده، و استقلالية كل مهن القطاع.

■ ضمان هامش من الاستقلالية فيما يتعلق بالبرمجة والإنتاج.

مثلت هذه المرحلة بداية إلغاء القوانين والأساليب الموروثة من نظام الحزب الواحد.

تم تجميد المجلس الأعلى للإعلام بمقتضى مرسوم اعلان حالة الطوارئ في 09 فيفري 1992 وذلك بسبب الأوضاع الأمنية التي مرت بها الجزائر خلال هذه الفترة. ومع ذلك، مثل هذا المجلس في هذه الفترة قطاعا مع الآليات التعديلية السابقة الداعمة لاحتكار وسيطرة الحزب الواحد.

في إطار إصلاح القوانين المتعلقة بالإعلام، ولاسيما قانون الإعلام لسنة 2012، تقرر إنشاء هيئتين لتنظيم وتعديل الصحافة والإعلام:

■ المجلس الأعلى لأخلاقيات الاعلام والذي تتمثل مهمته في ضمان « شفافية القواعد الاقتصادية لعمل شركات النشر » و« منع تمركز وسائل الإعلام تحت التأثير المالي والسياسي والإيديولوجي لمالك واحد.»

■ سلطة ضبط الصحافة المكتوبة المكلفة «بتحديد قواعد وشروط منح وتوزيع الدولة للاعانات الموجهة قبل لوسائل الإعلام».

تم إقرار سنة 2013 ، كموعده نهائي لإنشاء هذه الهيئات. إلا أن الشروع في تنفيذها لا يزال غير مبرمج في جدول الأعمال.

2. الموقف الإعلامي

لا توجد هناك خطة الموقف الإعلامي على مستوى وسائل الإعلام في الجزائر. أما المسؤولون عن فحص الشكاوى أو التعليقات الواردة من القراء فهم متقبلو المكالمات الهاتفية الذين يقومون بإيصال الرسائل مباشرة إلى المعنيين بالأمر، إن لم يكن إلى رؤساء مختلف الأقسام المعنية.

ان عدم وجود خدمة الموفقين الإعلاميين(على الرغم من أهميتها القصوى)، يرجع

إلى تكنولوجيا الإنترنت والشبكات الاجتماعية التي تتيح للجمهور بشكل عام الاتصال المباشر بمؤلف المحتوى الإعلامي، الذي يكون بشكل عام مسؤولاً عن الإجابة والتفاعل مع الجمهور.

3. اتحادات ونقابات الصحفيين المحترفين

تأسست في الجزائر منذ 80 عاماً، نقابات واتحادات مهنية للصحفيين، مثل الصحفيين الجزائريين واتحاد المترجمين والكتاب و حركة الصحفيين الجزائريين. تتمثل الأهداف الرئيسية لهذه التنظيمات في النضال من أجل حرية الصحافة والدفاع عن المصالح الاجتماعية والمهنية. ورغم الروح النضالية التي ميزتها لم تمكنها من إحداث تطورات جديدة (مصطفاوي، ملاحظة حول تنظيم الإعلام في الجزائر، 2016). وهو ما أدى إلى اضمحلالها.

ولم يتم إحداث النقابة الوطنية للصحفيين إلا سنة 1998، وذلك بسبب الظروف الهشة التي عمل فيها الصحفيون خلال هذه الفترة، إضافة إلى التهديد الذي كانوا يعيشونه بسبب الظروف الأمنية التي عاشتها البلاد في ذلك العقد.

وفي 28 ماي 2009، تم إنشاء الاتحاد الوطني للصحفيين الجزائريين تحت إشراف الاتحاد العام للعمال الجزائريين. وتتمثل المهمة الرئيسية للاتحاد في تحسين الظروف الاجتماعية والمهنية للصحفيين.

مثل تأسيس المجلس الوطني المستقل للصحفيين الجزائريين إضافة جديدة إلى المبادرات التي تم إطلاقها لصالح الصحافة لتقديم إطار تعديلي للدفاع عن المهنة وأخلاقياتها. كما مكن هذا المجلس من الجمع بين الصحفيين من مختلف وسائل الإعلام للدفاع عن حقوقهم الاجتماعية والمهنية.

4. الهيئة التعديلية لوسائل البث الإعلامي

تم تأسيس سلطة الضبط السمعي البصري في سبتمبر 2014. وتمارس هذه السلطة صلاحياتها باستقلالية تامة، وتتمثل مهمتها الأساسية في ضمان حرية ممارسة النشاط السمعي البصري وفقاً للشروط التي يحددها القانون المتعلق بالقطاع السمعي البصري والتشريعات والأنظمة المعمول بها، كما أن لها صلاحية تنظيم أي نشاط سمعي بصري في الجزائر بغض النظر عن طريقة البث.

وتسهر سلطة الضبط السمعي البصري على ضمان استقلالية النشاط الصحفي وتحريره على وجه الخصوص، مع الحرص على أن تكون هذه الحرية فعلية. كما أنها تهدف وقبل كل شيء إلى ترسيخ مبادئ الصحافة وضمان نزاهة الأخبار بكافة عناصرها.

5. المنظمات غير الحكومية والمنظمات ذات الصلة بوسائل الإعلام:

لا توجد حركات جمعياتية صحفية منظمة فعلياً، إلا أن بعض الأحداث التي وقعت في فترات متفرقة وفي ظروف استثنائية أدت إلى ظهور مبادرات لإنشاء مجموعات للدفاع القانوني.

بعد 22 فيفري 2019، تاريخ اندلاع الحراك الشعبي الجزائري الرفض للمشهد السياسي والاقتصادي والاجتماعي الحالي، أدت حالة الاعتقالات والإجراءات القانونية ضد المتظاهرين والصحفيين إلى نشأة مجموعتين: المحامين المدافعين عن السجناء وائتلاف الصحفيين الجزائريين المستقلين. وتعمل هذه المجموعات على ترسيخ حرية الصحافة وحرية التعبير وكذلك الدفاع عن الصحفيين المعتقلين أو المسجونين من قبل السلطات العامة.

وعلى نطاق أوسع، الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان وهي جمعية وطنية غير ربحية تخضع لأحكام القانون 12/06 المؤرخ في 12 جانفي 2012 والمتعلق بالجمعيات. تأسست الرابطة عام 1985 من قبل مجموعة من النشطاء بقيادة الأستاذ علي يحيى عبد النور الذي تولى رئاستها في البداية وهو الرئيس الشرفي الحالي لها. وقد حصلت الرابطة على الاعتراف الرسمي للسلطات في 26 جويلية 1989.

6. التشريعات الخاصة بوسائل الإعلام:

تميز المشهد السمعي البصري في الجزائر منذ الاستقلال في 5 جويلية 1962، وإلى حدود سنة 1986، باحتكار مؤسسة إعلامية سمعية بصرية واحدة وهي الإذاعة والتلفزيون الجزائري. ولكن من الناحية التشريعية، لم يتمكن هذا القطاع، بعد الاستقلال، من أن يحظى بقانون خاص بالإعلام. فقد كان يدار بجملة من القوانين التي غالباً ما تكون مستوحاة من قوانين الإعلام الفرنسي، وذلك حتى

06 فيفري 1982، تاريخ إصدار أول قانون إعلام والذي شهد عديد التنقيحات وذلك مع الحفاظ على تعزيز ونشر المبادئ التوجيهية للدولة والعمل بها.

في عام 1990، تم التأسيس لمرحلة وجيزة من الديمقراطية أحدثت آثارًا إيجابية على النشاط الصحفي، حيث أقر القانون 07-90 الصادر في 3 أبريل 1990 انفتاحا إعلاميا وذلك في مادتيه 2 و 3 اللتان أتاحتا الحق في حرية التعبير. أما المادة 4 من نفس القانون فقد نصت على فتح قطاع الإعلام (الصحافة المكتوبة والإذاعة والتلفزيون) على الاستثمار الخاص. لكن ولأسباب أمنية، بقي القطاع السمعي البصري تحت سيطرة الدولة. ولم تقم مراجعة هذا القانون حتى سنة 2012 وذلك في إطار ما حددته السلطات بأنه «إصلاحات لتعميق المسار الديمقراطي». وينص هذا القانون على عدم تجريم المخالفات الصحفية، كما أنه يلغي سجن الصحفيين ولكن مع الحفاظ على الخطايا المالية.

وتؤكد المادة 83 من قانون الإعلام لسنة 2012 على إيلاء الأهمية لسعي الصحفي للحصول على المعلومات، حيث تنص على أنه «يجب على كل الهيئات والإدارات والمؤسسات أن تزود الصحفي بالأخبار والمعلومات التي يطلبها بما يكفل حق المواطن في الإعلام في إطار هذا القانون العضوي والتشريع المعمول به». إلا أن المادة 84 من نفس القانون تفرض بعض القيود الموروثة من قانون 1990: «يعترف للصحفي المحترف بحق الوصول إلى مصدر الخبر، ما عدا في الحالات الآتية: عندما يتعلق الخبر بسر الدفاع الوطني كما هو محدد في التشريع المعمول به، عندما يمس الخبر بأمن الدولة و/أو السيادة الوطنية مساسا واضحا، عندما يتعلق الخبر بسر البحث والتحقيق القضائي، عندما يتعلق الخبر بسر اقتصادي استراتيجي، وعندما يكون من شأن الخبر المساس بالسياسة الخارجية والمصالح الاقتصادية للبلاد».

ويعترف قانون الإعلام لسنة 2012، وللمرة الأولى، في بابهِ الخامس الوارد بعنوان «وسائل الإعلام الإلكترونية» بالصحافة الإلكترونية كنشاط صحفي، وذلك من خلال ادراجها بشكل صريح في هذا القانون. وتعرف المادة 67 الصحافة المكتوبة بأنها «كل خدمة اتصال مكتوب عبر الإنترنت». هذا بالإضافة إلى تأكيد المادة 73 على أن مهنة الصحفي تنطبق أيضا على من يعمل لدى «وسيلة إعلام عبر الإنترنت». ومع ذلك، فإن الإطار القانوني الذي ينظم هذا النشاط لا يستحضر الهوية المهنية والقانونية لصحفي الإنترنت.

تم تنقيح هذا القانون العضوي سنة 2014، حيث تضمن دعوة إلى فتح القطاع

السمعي البصري على الاستثمار الخاص ووضع حدّ لاحتكار الدولة لهذا القطاع، إضافة إلى ذكر مجموعة من القوانين التي تنظم النشاط السمعي البصري والمتعلقة بشكل خاص بشروط وأحكام الترخيص لبث البرامج الإخبارية وفقاً لحجم الساعات المحددة في رخصة الاستغلال (المادة 18). وتشير المادة 47 من هذا القانون إلى التعريف الموجود بكراس الشروط الذي يحدد، بعد موافقة سلطة الضبط السمعي البصري أو إلى مدة رخصة الاستغلال والمحددة بستة أعوام (المادة 27).



استطلاع حول مساءلة وسائل الإعلام

تشير الفقرات التالية إلى نتائج الاستطلاع الذي تم إجراؤه في شهري جويلية وأوت 2020. تم إرسال أسئلة الاستطلاع عبر البريد الإلكتروني إلى 15 صحفياً وتم تلقي 10 أجوبة من طرف أشخاص يمثلون وسائل إعلام مختلفة، بما في ذلك التلفزيون العمومي والإذاعة العمومية ووسائل الإعلام المطبوعة والإلكترونية.

1. العوامل المسيطرة على نشاط وسائل الإعلام

تقاربت أجوبة المشاركين في الاستبيان على السؤال المتعلق بالعوامل السياقية الداعمة لوسائل الإعلام، حيث اقتصر 70 بالمائة منهم على ذكر العوامل التي تبطئ هذه الديناميكية وهي غياب آليات التعديل والتعديل الذاتي وحضور مضامين الإثارة. وبالفعل فإن الصحافة الجزائرية وبالتحديد الصحافة الخاصة تفيض بمضامين الكراهية والتمييز والتشهير من أجل خلق الضجة الإعلامية وكسب نسبة المتابعة. وذكر 30 بالمائة منهم، أي 03 من أصل 10 مستجوبين، الحراك الشعبي الذي اندلع في 22 فيفري 2019 وأيضاً شبكات التواصل الاجتماعي كعوامل حاسمة في تحديد مسؤولية وسائل الإعلام. منذ 22 فيفري 2019 تاريخ انطلاق الحراك الشعبي ضد العهدة الخامسة للرئيس الأسبق «عبد العزيز بوتفليقة»، تلقت الصحافة ضغوطات كبيرة. فقد رأينا الشعارات التي رفعها المتظاهرون لمطالبات الصحافة من كافة القطاعات بتغطية احتجاجات الشعب يوم الجمعة واحتجاجات الطلاب يوم الثلاثاء. وسواء كانت هذه التعبئة منددة أو مساندة للصحافة، فقد سمحت لوسائل الإعلام العمومية والخاصة، التي لم تذكر كلمة واحدة عن هذه المظاهرات في أعقاب الحراك الشعبي (باستثناء عدد قليل من الصحف اليومية الخاصة)، بالشروع بعد أيام قليلة في تغطية الأحداث التي وقعت كل جمعة وثلاثاء وذلك من خلال نشر مقالات صحفية أو بث مباشر للمظاهرات مع برامج حوارية.

أجمع المستجوبون بنسبة 100 بالمائة على أن العامل السياسي هو العقبة الأولى أمام مساءلة وسائل الإعلام. فالاحتكار الذي يمارس على الوسائل الإعلامية

السمعية البصرية العمومية، والذي سنّته مختلف القوانين المتعلقة بالإعلام (أنظر الجزء المتعلق بقانون الإعلام)، يدل على أن هناك شكل من أشكال حجب الأخبار. كما أن بعض الضغوطات المالية والقانونية التي تمارس على وسائل الإعلام الخاصة تجعل تأديتها لمهامها الإعلامية أمراً صعباً. وذكر 03 من أصل 10 مستجوبين أيضاً الإطار القانوني الفضفاض الذي يحكم النشاط الصحفي، يليه العامل المرتبط بنقص التدريب الصحفي المحترف، والذي ذكره إثنان من المستجوبين. كما ذكر كل متحدث عوامل أخرى وفقاً لرؤيته:

■ نقص الموارد

■ تضارب المصالح

■ صعوبات في النفاذ إلى المعلومة، خاصة بسبب القيود المنصوص عليها في قانون الإعلام لسنة 2012.

■ عائدات الإعلانات، وهنا تجدر الإشارة إلى المعاناة التي تعيشها نسبة كبيرة من الصحف من أجل الحفاظ على توازنها المالي، وهو ما أدى إلى اختفاء العديد منها في نهاية المطاف. فبالنسبة لمعظم الصحف، يعتبر الإشهار مصدراً مالياً في غاية الأهمية، إن لم يكن المورد الأساسي لها. إلا أن الانتفاع بالإشهار تتيحه المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار التي «لا تخضع إلى أي منطق اقتصادي، حيث تتمتع الصحف ذات التوزيع المنخفض بعائدات إشهار تعادل تقريباً عائدات الإشهار الخاصة بالصحف ذات العدد الأكبر من النسخ المطبوعة، أما الصحف الأخرى فيتم خنقها» (شرفي، 2010).

وقد يمثل العامل الاجتماعي، رغم عدم ذكره من قبل المستجوبين، عاملاً رئيسياً في عرقلة المساءلة الإعلامية، فمن الجدير أن نذكر القوالب النمطية والأفكار السائدة التي تسيطر على المجتمع الجزائري. فلا يمكن للصحفي أن يطرح بعض المواضيع التي يصنفها المجتمع من المحرمات مثل المعتقدات الدينية والمواضيع الجنسية والحركات النسوية، التي قد تثير التعصب الشديد.

2. درجة الرقابة الذاتية عالية جداً

قدرت الأغلبية الكبرى (9/10 أو 90 بالمائة من المستجوبين) درجة الرقابة الذاتية بأنها عالية جداً. فقط 10 بالمائة (1/10 من المستجوبين) قيموها بأنها

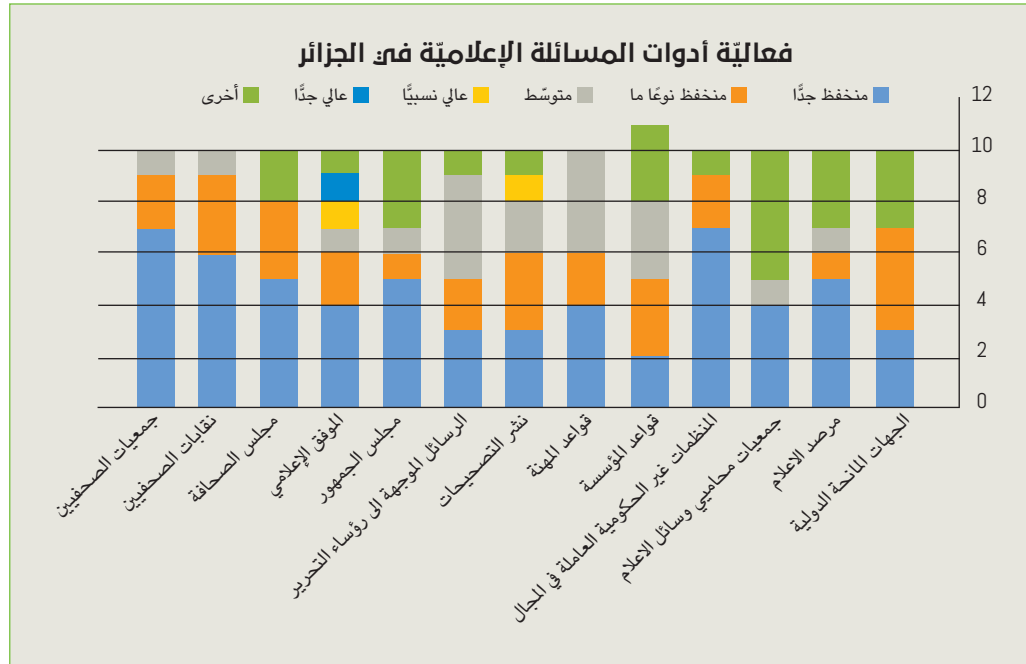
عالية إلى حد ما، وبرروا اجابتهم كالتالي: «لم يتم إجراء أي دراسة حول هذا الجانب، ثم إن عدم وجود سياسة تحريرية واضحة تحدد الاختيارات وترتب الأولويات تدفع بالصحفي وحتى رئيس التحرير بالقيام باجتهادات ليتمكنوا من ممارسة مهنتهم، وأحيانا يفوتون بعض الأحداث بسبب قلة المعرفة والتوجيه.»

وأيضاً إذا استدللنا بالتقرير السنوي حول حرية الصحافة في العالم الذي نشرته المنظمة غير الحكومية «مراسلون بلا حدود»، نجد أن الجزائر تحتل المرتبة 146 من مجموع 180 دولة. ويذكر أنه في سنة 2019 تراجعت الجزائر بخمس مراتب مقارنة بسنة 2018.

3. منظمات وسائل الإعلام ... ضعيفة جدا

إن أنشطة المنظمات غير الحكومية المختلفة والعاملة في مجال الإعلام ضعيفة للغاية في الجزائر ويجب القول إن المنظمات الصحفية هي مؤقتة وغير رسمية. كما أن العاملين في مجال الإعلام لا يجتمعون سوى خلال حدث معين، مثل الضغوطات المختلفة التي مورست على مهنة الصحافة منذ الحراك الشعبي في 22 فيفري 2019.

يثير الاستطلاع التالي بعض التشاؤم حول مدى فعالية هذه المنظمات:



الرسم البياني 1.1: فعالية أدوات المساءلة الإعلامية في الجزائر

تشابهت الأجوبة المتعلقة بجمعيات الصحفيين إلى حد كبير، حيث يعتبر 70 بالمائة من المستجوبين أن نشاط جمعيات الصحفيين ضعيف جداً، في حين يرى 20 بالمائة منهم أنه ضعيف نسبياً، ويرى 10 بالمائة منهم فقط أنه متوسط.

يرى 60 بالمائة من المستجوبين أن اتحادات/نقابات الصحفيين ذات فعالية ضعيفة جداً. فباعتبار خصوصيتها كمؤسسات مهتمة بمجال الإعلام، لا يكون عملها تشاركياً، وهو ما يجعل أداؤها ضعيفاً. ويعتبر 30 بالمائة من المستجوبين أن تحركات النقابات ضعيفة نوعاً ما، في حين يجد مستجوب واحد أنها متوسطة الفعالية.

قيّم خمسة مستجوبين أداء مجلس الصحافة بأنه ضعيف للغاية، ويرى ثلاثة منهم أن مردوده متدنٍ جداً، فيما يعتبره مستجوبان آخران غير موجود.

تباينت آراء المشاركين في الاستطلاع بشأن الموفق الإعلامي، حيث يرى أربعة منهم أن دوره ضعيف جداً، بينما يعتبره مشاركان آخران ضعيفاً نوعاً ما. أما بقية الإجابات فقد اختلفت كل واحدة عن الأخرى. وبالنسبة لمجلس الجمهور، فقد كان تقييمه سلبياً أيضاً، حيث صنّفه خمسة مستجوبين على أنه ضعيف جداً، واعتبره مستجوب آخر ضعيفاً نوعاً ما وقيّمه آخر بأنه متوسط، في حين اعتبره ثلاثة مستجوبون غير موجود.

تم تقييم دور رسائل القراء بطريقة متوازنة تراوحت بين ضعيف جداً ومتوسط (03، 02، 04 إجابات بالتوالي). أما بالنسبة لمدى نجاعة نشر التصحيحات، فقد قيمها أربعة مستجوبين على أنها ضعيفة جداً، واعتبرها مستجوبان إثنان ضعيفة نوعاً ما، كما اعتبرها إثنان آخران متوسطة، بينما قيمها مستجوب واحد على أنها عالية إلى حد ما. ويقودنا هذا إلى (السؤال رقم 12 ب)، حيث أجاب ستة من أصل عشرة مستجوبين أن وسائل الإعلام ترد بشكل جزئي على القراء، بينما أجاب ثلاثة منهم بـ«نعم»، وأجاب واحد فقط بـ«لا».

أما قواعد المهنة، سواء تعلقت بأخلاقيات الصحافة أو بأخلاقيات العمل بالمؤسسة، فقد تراوح تقييمها بين ضعيف ومتوسط، وذلك حسب طبيعة الوسيلة الإعلامية (صحافة مكتوبة، سمعية وبصرية، إلكترونية) أو حتى حسب انتمائها إلى القطاع الخاص أو العمومي. وهو ما يقودنا إلى السؤال رقم 11، حيث اعتبر خمسة مستجوبين أن أساليب المساءلة في وسائل الإعلام الخاصة

والعمومية هي متشابهة، بينما أكد ثلاثة مستجوبين أنها مختلفة⁽¹⁾.

تراوحت معظم الإجابات المتعلقة بتقييم المنظمات غير الحكومية حسب طبيعتها من ضعيف جداً إلى ضعيف نوعاً ما في أغلب الإجابات (عدد الإجابات على التوالي: 7 ضعيف جداً، 2 ضعيف إلى حد ما، 2 غير موجودة).

4. أدوات المساءلة الإعلامية ... ضعيفة جداً

بما أن مجلس الصحافة لم يتم انشاؤه بعد، ورغم أنه منصوص عليه في قانون الإعلام لسنة 2012، فإن المستجوبين لم يردوا على هذا الجزء من الأسئلة.

عند سؤالهم عن أهم وسائل المساءلة الإعلامية في الجزائر، ذكر جميع المستجوبين (10/10 من المستجوبين) سلطة الضبط السمعي البصري، تليها وزارة الاتصال وسلطة ضبط الصحافة المكتوبة (التي لا تزال في طور الصياغة)، حسب ما ذكره مستجوبان اثنان.

وبالفعل، فإن سلطة الضبط السمعي البصري هي المؤسسة التعديلية الوحيدة التي تعمل على تعديل وسائل الإعلام الإذاعية والتلفزيونية حالياً. كما أن الوزارة تتدخل لتعديل وسائل الإعلام والصحافة المكتوبة، خاصة من خلال توجيه لفت نظر عند تسجيل تجاوزات. ويمكن أن نذكر في هذا السياق قضية صحيفة «Liberté» اليومية والتي نشرت في 11 جوان 2020 مقالا اعتبر مثيراً للقلق، حيث خصصت صفحتها الأولى وكذلك ثلاث صفحات أخرى للتشجيع على تنامي عدد الإصابات بفيروس كوفيد 19. كما أن الصحيفة قامت بتقييم الاستراتيجية الوطنية لمكافحة فيروس كورونا بنفسها وأعلنت الفشل التام والنهائي لها، رغم أن المختصين، وهم الأكثر كفاءة وبالتالي الأكثر مصداقية، لم يعلنوا بعد عن تقييمهم النهائي.

وذكر أحد المستجوبين، بالإضافة إلى سلطة الضبط السمعي البصري، آلية التعديل الذاتي الخاصة بكل وسيلة إعلام. فجميع المؤسسات الإعلامية لديها وسائل للتعديل الذاتي مستوحاة من قانون الإعلام مع مراعاة خصوصيات كل وسيلة إعلامية. ويقودنا هذا إلى السؤال رقم 10، حيث كانت الإجابات متوازنة بين «لا» و«جزئياً» بأربع وست إجابات بالتوالي. واستبعد أحد المستجوبين

1. ينقص صوتان، «لا إجابة»

الصحافة الإلكترونية من الإجابة، وذلك لأنها تتمتع بدرجة أكبر من الاستقلالية التحريرية.

أما بالنسبة لتقييم عمل سلطة الضبط السمعي البصري، فقد اعتبره خمسة مستجوبين ضعيفا جدا، وقيمه ثلاثة آخرون على أنه ضعيف نوعا ما، بينما وصفه مستجوب واحد بالمتوسط. ويجب القول إن هذه الهيئة لا تتدخل في كثير من الأحيان في تعديل وسائل الإعلام.

وفي أغلب الأحيان، لا تتحرك سلطة الضبط السمعي البصري إلا بعد تلقي ضغوطات من شبكات التواصل الاجتماعي للتنديد بتجاوزات معينة. وكانت بهذه الطريقة قد تأخرت في التدخل أثناء تنظيم أمسية ضخمة لقناة تلفزيونية خاصة، في حين أن الوضع الصحي المرتبط بفيروس كوفيد 19 لا يسمح بذلك. فقد اضطرت وسائل التواصل الاجتماعي إلى إحداث ضجة لكي تصدر الهيئة عقوبة ضد القناة المعنية بسبب هذا الإخلال.

لهذا السبب (السؤال رقم 13)، قيم أربعة مستجوبين مدى فعالية التعديل الذاتي على أنها ضعيفة جدا، في حين رأى ثلاثة مستجوبون أنها ضعيفة إلى حد ما، واعتبرها مستجوب واحد متوسطة.

5. وسائل التواصل الاجتماعي ... البديل؟

أمام مواجهة وسائل الإعلام التقليدية العمومية والخاصة صعوبات في توفير ما يحتاجه المواطن من أخبار، تمثل الصحف الإلكترونية المنشأة حديثا أحد أهم مصادر الأخبار كما أنها توفر مساحة للتعبير والنقاش السياسي، وهذا حسب ما أكدته ستة مستجوبين. كما أشار المستجوبون الستة إلى الدور المهم الذي لعبته وسائل التواصل الاجتماعي في تنظيم احتجاجات «الحراك»⁽¹⁾ ورفع درجة الوعي لانتقاد الخطابات السياسية. واعتبر أربعة مستجوبين آخرين أن وسائل الاتصال الاجتماعي ذات أهمية جزئية.

وللتذكير، فإن وسائل التواصل الاجتماعي هي نوع إعلامي بديل متحرر من كل القيود لأنه لا يخضع لأي تنظيم قانوني.

1. تشير عبارة «حراك» في هذا السياق إلى الانتفاضة الشعبية الجزائرية في 22 فيفري 2019.

6. تحرير الإعلام ... أحد أكبر التحديات!

أعرب أربعة مستجوبين عن استيائهم من وضعية المساءلة الإعلامية في السنوات الثلاث الماضية وأكدوا أنها تدهورت بشدة، كما اعتبرها مستجوبان اثنان في حالة تدهور نسبي، في حين تراوح تقييم المستجوبين الآخرين، الذين كانوا متفائلين بعض الشيء، بين استقرار، تحسن وتدهور، وتحسن إلى حد ما (02 و 01 بالتوالي).

أشار المستجوبون إلى عدة تحديات متعلقة بمساءلة وسائل الإعلام. نلاحظ تقارب الآراء:

- أكد 30 بالمائة من المستجوبين على أهمية الوصول إلى المعلومات، وهو أولاً وقبل كل شيء حق ينص عليه قانون الإعلام لسنة 2012.
- كما ورد دعم الصحفيين من ناحية التدريب في إجابات 30 بالمائة من المشاركين، تليه استقلالية وسائل الإعلام عن لوبيات الإعلانات.
- إصلاح القطاع العمومي، والذي لا يزال في الواقع حكراً على السلطات العامة بصفتها أداة لنشر توجهات الدولة بامتياز. وهذا ما يمكن رؤيته من خلال إحدى الإجابات «حرروا الصحفيين من كل تبعية وكونوا صوت المجتمع من خلال نقل الحقائق، الحقائق فقط».
- تم ذكر إنشاء مؤسسات المساءلة في 20 بالمائة من الإجابات، في حين تمت الإشارة إلى مدى وضوح الأساليب التحريرية من خلال إجابة واحدة. ورأى مستجوب آخر أن حماية المصادر تشكل تحد آخر. وفي الأخير، ذكر أحد المستجوبين عدم تجريم الصحافة. فعلى عكس قانون الإعلام لسنة 1990، فإن قانون الإعلام لسنة 2012 يكرس عدم تجريم الصحافة، وهو ما أثار استحسان الصحفيين حيث لن يتم استدعاؤهم من قبل الأجهزة الأمنية والمحاكم للرد على كتاباتهم.



النتائج والتوصيات

يمكن أن نستنتج من هذا الاستطلاع أننا أمام نظام إعلامي يصعب فيه تحقيق المساءلة الإعلامية، فهو يفرض العديد من القيود كما أنه يشدد الرقابة إلى حد كبير. هذا بالإضافة إلى أنه لم يتم بعد تفعيل الآليات المخطط لها وإرساء مؤسسات المساءلة الإعلامية، مما يجعل الممارسة الصحفية أكثر صعوبة في ظل مناخ قانوني غير مستقر.

ورغم ذلك، فإن الصحفيين والعاملين في هذا المجال يدركون جيدا مدى سلبية ظروف العمل ويحاولون قدر الإمكان التفكير مليا لإيجاد حلول تساهم في تعديل الممارسة الصحفية بشكل أفضل.

تمثل الصحافة قطاعا حساسا واستراتيجيا يساعد على ضمان مسار ديمقراطي جدي. ويعتبر إقرار عدم تجريم الصحافة وتحرير الإعلام وضمان مصادر المعلومات قرارات مهمة قادرة على تعزيز مسؤولية الإعلام وخلق ممارسة صحفية مهنية ومثمرة.

من أجل تنفيذ هذه القرارات على أرض الواقع، أصبح من الضروري إصلاح الإطار القانوني المنظم للنشاط الصحفي. فبسبب ما يتضمنه من ثغرات، فإن هذا الإطار القانوني يضيف مزيدا من الغموض على مجال النشاط الإعلامي. ولذلك سيكون من الحكمة إعادة تقييم مدونة أخلاقيات العمل الصحفي وتكييفها مع الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي الراهن.

يحتاج الإعلام الجزائري إلى آليات تنظيمية وتعديلية تعزز الظروف الملائمة للممارسة الصحفية المهنية والأخلاقية. لهذا من الضروري إنشاء هيئات تعديلية لوسائل الإعلام مثل مجلس الصحافة ومجلس أخلاقيات الصحافة والسلوك المهني وهيئة تعديل المنافسة ومجلس الإعلانات التجارية.

تعتبر هذه الهيئات الأدوات ذات الطابع التمثيلي الأكبر، وذلك لأنها ذات مصداقية. فهم وسطاء مهمون لتشكيل تعديل ذاتي تفاعلي مميز يمكن من دراسة مختلف وجهات النظر من ناحية، ويضمن أيضا ترسيخ أخلاقيات الصحافة ويضع حدا

للتضليل الإعلامي وخطاب الكراهية والتمييز في الجزائر، كما يساهم في إنشاء أسواق حرة ويمهد الطريق للمنافسة النزيهة بين المؤسسات الإعلامية.

تتعلق بعض التحديات الأخرى بمجال التدريب، فمن الضروري الاهتمام بصفة جدية بالصحفيين ابتداء من تكوينهم الجامعي، وذلك من خلال وضع برامج تدريب مناسبة وإثراء الجانب التطبيقي فيها من خلال فترات تدريب مطولة في المؤسسات الإعلامية (06 أشهر على الأقل)، إضافة إلى إدراج برامج تعليمية مهمة مثل الصحافة الاستقصائية.

تعد التربية الإعلامية أيضا عنصرا هاما في تكريس المساءلة الإعلامية، خاصة مع ظهور وسائل الإعلام الحديثة والأخبار الزائفة الناتجة عنها. فكيف يجب أن يتصرف الصحفيون في مواجهة هذا العالم الجديد الذي يتسم بالتضليل الإعلامي؟

تتطلب التربية الإعلامية أيضا تحمل مسؤولية تدريس أشكال الخطاب الإعلامي التي يجب استخدامها: كأن يكون الخطاب محايدا وتفسيرا ووصفيا، وأن يكون قبل كل شيء بعيدا كل البعد عن خطاب الإثارة والكراهية والعنصرية.

سيكون من المهم أيضا تسهيل إنشاء المنظمات غير الحكومية أو نقابات الصحفيين من أجل الدفاع بشكل أفضل عن حقوق الصحفيين وتذكيرهم بواجباتهم. وسيكون للنقابات العمالية قيمة إضافية مهمة، لا سيما في إدارة الحقوق المشتركة والدفاع عنها.

بالطبع، إن هذه مقترحات عاجلة ويجب أخذها بعين الاعتبار من أجل تحسين فعالية مساءلة وسائل الإعلام. وبالتأكيد توجد مناهج ومقترحات أخرى من شأنها أن تعزز هذه المسؤولية بشكل أفضل ■

مساءلة
وسائل الإعلام
في منطقة
الشرق الأوسط
وشمال إفريقيا

مطر

آليات المساءلة الإعلامية
في مصر:

نادية لايز
المساءلة الإعلامية في مصر



قيود المساءلة الإعلامية المستقلة في مصر التحديات والخيارات المستقبلية

يُظهر النظام الإعلامي المصري تناقضاً صارخاً: فعلى الرغم من تاريخه الطويل ومكانته الرائدة في المشهد الإعلامي العربي إلا أنه وفي ظلّ الظروف الحالي، تتراجع اليوم كلّ الفرص والإمكانات، ممّا يؤثّر على استقلالية الإعلام والصحافة. تعاقبت مراحل متفاوتة من الحرية على الإطار السياسي والقانوني مع حضور عدد من الفترات الوجيهة والمتقطعة التي فسحت المجال لمشاهد إعلامية مزدهرة ولكن قصيرة العمر. تعتمد الدولة تطبيق أساليب السيطرة القانونية لإعطاء انطباع سيادة القانون. وهي في الواقع تقيد الحريات وتعمّق سيطرة الاقتصاد السياسي من خلال رأسمالية الدولة غير المباشرة، حيث تظلّ ملكية وسائل الإعلام داخل الدولة أو النخبة الاقتصادية الموالية لها، ولا سيما وسائل الإعلام المرئية والمسموعة الأكثر انتشاراً. ووسط أزمة الصحافة العالمية، أين يتحدّث الخبراء بصراحة عن «موت الصحافة» (شومان، 2017). يكافح الإعلام في مصر من أجل بقائه المالي وجودته المهنية ومصداقيته بين الأجيال الشابة.



هيئات ومنظمات المساءلة الإعلامية الحالية

1. مجلس الصحافة / مجلس الإعلام

كان المشهد الإعلامي بعد ثورة جانفي/يناير 2011، ميدانا متنازعا عليه: تطّلع الصحفيون بعد إلغاء وزارة الإعلام إلى تغيير هيكل الدولة المركزية نحو مزيد من الاستقلالية والكفاءة المهنية والخدمة العامّة. وبعد عديد المداولات بين الخبراء والأطراف المعنية الأخرى منذ عام 2011 حتى عام 2016، تمّ إنشاء ثلاثة مجالس إعلاميّة جديدة. في 26 ديسمبر 2016، صادق الرّئيس المصري على قانون جديد للإعلام، بإدخال 3 هياكل تعديليّة جديدة للإشراف على الصّحافة المكتوبة والالكترونية والإعلام المرئي والمسموع. يستند هذا القانون الجديد المصادق عليه من قبل البرلمان، على 3 مواد رئيسية من الدّستور المصري: المادة 211 لإنشاء المجلس الأعلى للتّعديل الإعلامي، المادة 212 لمجلس الصّحافة وأخيرا المادة 213 الخاصّة بالمجلس الوطني للإعلام. لاحقا وفي 2019، تمّ إحياء وزارة الإعلام من جديد للسيطرة على «المشهد الإعلامي الفوضوي»، كما صرّح بذلك وزير الدولة للإعلام أسامة هيكل في مقابلة مع البي بي سي (قناة بي بي سي العربية على اليوتيوب).

المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام (scm.gov.eg)

هو الهيكل الذي يعتبر ذات المظلة الأوسع، لإدارته لكلّ مجالات الإعلام (مطبوع، الكتروني، مرئي ومسموع) بأشكال الملكيّة الخاصّة والعامّة. كما يشرف على كلا المجلسين: المجلس الوطني للصحافة والمجلس الوطني للإعلام. خلافا لهيئات التّعديل الذاتي الطوعية مثل مجلس الصحافة الألماني، فإنّ المعايير الأخلاقية الحاكمة في السّياق المصري لا يتم تطويرها وفقا لرؤية الصحفيين ذاتهم، ولكن يتمّ إسقاطها من فوق. ومن الأمثلة على ذلك رّصد الدراما الرمضانية لإحصاء الانتهاكات الأخلاقية، مثل استخدام لغة خارجة/مارقة أو مشاهد تعاطي المخدرات. وبينما تحاول هذه الآلية تقديم الانطباع عن كونها أداة تحتكم على معايير ليبرالية تهدف أساسا لحماية الشباب، يمكن اساءة استخدامها لحظر بعض الروايات أو عدد من الممثلين. ومن الأدوات الجديدة لتحقيق المساءلة، منح الجمهور الحق في تقديم الشكاوي خارج نطاق القضاء، وتشمل العقوبات

القانونية المحتملة، التحذير أو التعويض المالي أو حتى إلغاء التراخيص.

المجلس الوطني للصحافة

يشرف هذا المجلس على مؤسسات الصحافة القومية التي تملكها وتديرها الدولة. ويعتمد على تراث سلفه المجلس الأعلى للصحافة الذي تأسس عام 1975 في عهد الرئيس أنور السادات. عمل هذا المجلس عن كثب مع مجلس الشورى وقام بالإشراف على الصحافة المطبوعة وسجل أرقام توزيعها وحدد معدلات الإعلانات الحكومية في الصحف القومية. كما حدد عدد النسخ التي يمكن للناشرين إنتاجها والسعر الذي قد يفرضونه عليها (اليونسكو 2013، 57). وتألقت عضويته من رؤساء تحرير الصحف التي تديرها الدولة. منذ صدور قانون رقم 96 لسنة 1996، اتسعت صلاحياته لتشمل إصدار التراخيص للصحف الخاصة. تمثلت المهمة الأكثر صلة بالمساءلة الإعلامية في إصدار تقرير رصد شهري عن الممارسة الصحفية الذي يرصد كمًا الانتهاكات والمخالفات في الصحافة المكتوبة. وتعرض إنشاء المجلس الوطني للصحافة لانتقادات شديدة من قبل نقابة الصحفيين، وهي النقابة المهنية الوحيدة لصحفيي الإعلام المطبوع.

وعلق رئيسها السابق يحيى قلاش بأن هذه المجالس تظهر «نزعة متأصلة» لسيطرة الأجهزة التنفيذية للدولة على تنظيم قوانين الصحافة والإعلام (مدى مصر، 2016).

المجلس الوطني للإعلام (maspero.eg)

يشرف هذا المجلس على خدمات البث المرئي والمسموع التي تديرها الدولة، والذي يعرف بمبنى ماسبيرو، في إشارة إلى مبنى الإذاعة والتلفزيون. كما يشرف أيضا على محطات التلفزيون والإذاعة العمومية وإدارة الوضع المالي المعقد وشؤون الموظفين، وبالتالي يعمل كمنظم رئيسي للبث (تمت مناقشته بالتفصيل في القسم الرابع أدناه).

يُحدّد دستور سنة 2014، عضوية وتركيبية المجالس والهيئات. تشمل العضوية مزيجا من المعيّنين من رؤساء المؤسسات بحكم منصبهم والخبراء المعيّنين من قبل الرئيس. تسعى السياسات الجديدة إلى إظهار نوع من الشفافية من خلال العلانية، باستخدام مواقع الانترنت وشبكات التواصل الاجتماعي. يستخدم المديرين مواضيع الحداثة والاستقرار والأخلاق والابتكار التكنولوجي لتعزيز مصداقية هيئات التعديل الجديدة. يظهر البحث عن الملائمة المجتمعية من خلال أولويتين: (1) تجديد الموارد البشرية من خلال مبادرات التدريب و (2) إدارة

الأزمة المالية الكبرى التي تستنزف سنويًا الموارد المالية لماسبيرو عبر الإنفاق على الإعلام القومي. كان من الممكن أن يؤدي بعث هيئات تعديلية متعددة إلى اللامركزية المرجوة والتي طال انتظارها لتجديد وتحسين ممارسات المشهد الإعلامي. وبدلاً من ذلك، احتدّت المنافسة والمشادات بين رؤساء الهيئات الثلاث بسبب عدم وضوح الولاية القضائية والاختصاصات التنفيذية. أخيراً، تراقب الهيئة العامة للاستعلامات بشكل منهجي وسائل الإعلام الأجنبية وتصدر تعليقات على تقاريرها لضمان تغطية إيجابية عن مصر.

2. الموقفون الإعلاميون / مسؤولو الشكاوي

لا توجد وسائل إعلامية مصرية تُوظف موقفين إعلاميين (Ombudspeople). هذا المفهوم المتمثل في الوساطة بين الجمهور وفريق عمل المؤسسات الإعلامية لجعل إجراءات العمل ومعايير الصحافة شفافة وإشراك الجمهور في إنتاج الأخبار، غير معروف على نطاق واسع لدى الصحفيين ومديري وسائل الإعلام في مصر. قد يعيق توظيف الموقفين الإعلاميين في غرف الأخبار المصرية، ارتفاع معدّل الرقابة الذاتية بين الصحفيين، فضلاً عن الافتقار إلى ثقافة النقد البناء ونظام المحسوبية المتأصل بعمق في غرف الأخبار.

3. اتحادات ونقابات الصحفيين المحترفين

تأسست نقابة الصحفيين المصريين عام 1941 (اليونسكو، 2013، 15) هي النقابة المهنية التمثيلية الوحيدة المكلفة بحماية صحفيي الصحافة المطبوعة. على الرغم من سياستها المتناقضة التي تتأرجح بين الاستقلال والخنوع للسلطة، فلها تاريخ غني. بناءً على من يديرها، تُأرجحت نقابة الصحفيين المصريين بين الدفاع عن حرية التعبير وبين تقديم مزايا وخدمات اجتماعية واقتصادية. يستغلّ المرشحون وخاصة المقربون من الدولة، المكافأة المالية أو ما يسمّى بالبدل الإلكتروني في انتخابات النقابة (يحيى 2011). لذلك، فإنّ رؤساء النقابة الموالين فقط هم من يمكنهم استخدام الوعود الانتخابية كرأس مال اجتماعي لحشد الأصوات. بذلك تُضعف التبعية الاقتصادية والسياسية استقلالية النقابة. على الرغم من كونها موطناً للصحفيين، وفي أحياناً معقلاً لحرية التعبير، تستثني لوائح عضوية النقابة العديد من الصحفيين (الشباب، المستقلون، الرقميون). حتى القادة التقدميون للنقابة فشلوا في ضمّ شباب وصحفيي الصحافة الإلكترونية لأنّ الجمعية العامة مترددة في تبني إصلاحات شاملة خوفاً

من المخاطرة بفقدان المزايا أو مشاركة هذه المزايا مع أطراف أخرى (بدر، 2020 ب). لكي تُصبح صحفيًا معترفًا به رسميًا، يحتاج المترشحون بالإضافة إلى أشياء أخرى إلى الوساطة، فعدم اعتراف النقابة بالصحفي يعني أنه سيظل يعمل دائمًا في ظروف هشة. خاصّة وأنّ القوانين الحالية تمنع إنشاء جمعيّة بديلة. لم تكن جميع الجهود المبذولة لتأسيس نقابات صحفيين مستقلة وشاملة خلال الفترة الانتقالية بعد 2011، مثمرة، بذلك وصفها صقر على أنّها «نقابة معطلّة» (2013، 76). من جهة أخرى، يوجد نادي للعاملين في مجال الإعلام المرئي والمسموع لكنّه يركّز على الأنشطة الاجتماعية والترفيهية.

4. هيئة تنظيم وسائل البث الإعلامي:

تعمل عدّة جهات فاعلة في الدولة كهيئات منظمة للبث. منذ سنة 2017، يشترك المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام والمجلس الوطني للإعلام بالإضافة إلى وزارة الإعلام التي أعيدت للمشهد في تنظيم قطاع البث. إذ يقومون بتقديم التّراخيص للقنوات الإذاعية والتلفزيونية الخاصّة، ويراقبون محتوياتها من حيث القيم والمبادئ الأخلاقية. تسعى هذه الاستراتيجية إلى احكام السيطرة التنفيذية من خلال تداخل الاختصاصات، لكنّها تؤدي أيضا إلى «صراع منظم» بسبب تنافس الجهات الفاعلة وعدم وجود حدود واضحة للعمل. من خلال العمل عن كثب مع مدينة الإنتاج الإعلامي، كان لماسبيرو إنتاجات بارزة في الدراما، وهو الدور الذي تضاعف منذ عام 2011. بسبب الأزمة الماليّة، وضعت المنتجات المملوكة للدولة قيودا شديدة على التّمويل ممّا أدى إلى زيادة خصخصة الإنتاج الدرامي. أصدر المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام تقرير مراقبة الدراما وخاصّة الدراما الرضائية، تم عدّ مشاهد التدخين وتعاطي المخدرات والألفاظ النابية. ويرى بعض النّقاد أنّ هذه التقارير تقوم بفرض قواعد أخلاقية على المحتوى الخيالي والإبداعي.

5. المنظمات غير الحكومية والمنظمات ذات الصلة بالإعلام:

تأسست الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان (ANHRI) عام 2003، ومؤسسة حرية الفكر والتعبير العربية (AFTE) عام 2006. وتعتبر من أبرز المنظمات غير الحكومية التي ترصد وتدافع عن حرية الإعلام المصري بانتظام. لكن كلا المنظمتين يركزان عملهما على مجموعة أوسع من القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان. بذلك، فإنها تقوم برصد انتهاكات حرية الصحافة المكتوبة والإعلام

المرئي والمسموع من منظور قضايا حقوقية مثل حقوق المرأة أو الأحداث المهمة مثل الانتخابات، وتنتشر التقارير وتشارك في النقاشات الاجتماعية والسياسية من أجل كسب التأييد والمناصرة لتكريس حقوق الصحفيين. تعمل الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان بانتظام على نشر الوعي حول وضع الصحفيين المسجونين وتدعمهم وتدعم أسرهم. تبني مؤسسة حرية الفكر والتعبير أرشيفا يوثق الأحداث السياسية منذ عام 2011، وذلك من خلال «برنامج الضمير والذاكرة» الحالي. بالتالي تحاول توثيق الروايات غير الرسمية حول الأحداث في مصر منذ الربيع العربي والتي غالباً ما يتم تداولها في الإعلام الرسمي. وتتعاون هاتان المنظمتان مع منظمات دولية غير حكومية تعمل من أجل حرية الإعلام وحقوق الإنسان مثل مراسلون بلا حدود أو لجنة حماية الصحفيين.

من جانب آخر تأسس البرنامج المصري لتطوير الإعلام في عام 2011، وكان أول منظمة غير حكومية مصرية تقدم برامج تدريبية للصحفيين ومديري وسائل الإعلام (قبل إغلاقه العام الماضي). في السابق، كانت فرص التدريب متاحة فقط من طرف فاعلين دوليين مثل أكاديمية دويتش فيلا، وكان التدريب الداخلي أو التدريب المخصص لمنتصف المسار المهني نادراً في العالم الناطق بالعربية (Mellor 2007, 61).

قدم البرنامج المصري لتطوير الإعلام، دورات تدريبية في جميع أنحاء مصر وكذلك في أماكن أخرى في الشرق الأوسط، و مع تأسيس «منتدى المحررين المصريين»، قدم مجالاً للنقاش حول أفضل الممارسات الصحفية المهنية وإدارة وسائل الإعلام. بالتعاون مع شبكة الصحافة الأخلاقية والجامعة الأمريكية بالقاهرة، في عام 2017، أطلق البرنامج معجماً حول خطاب الكراهية الذي يهدف إلى مساعدة الصحفيين على تجنب استخدام لغة الكراهية ويقدم إرشادات للصحفيين وكذلك لأفراد الجمهور حول كيفية التعرف على المصطلحات المحرّضة على الكراهية. ومع ذلك وبداية من سنة 2020، أوقف البرنامج أنشطته دون توضيح. ولم تُنشر المعلومة للعموم إلا بعدما نشرها الموظفون السابقون عبر شبكات التواصل الاجتماعي (انظر حامد على سبيل المثال، 2020).

بدأ مدققو الحقائق «ده بجد؟» (هل هذا حقيقي) في سنة 2015 بصفحة على الفيسبوك ووسّع عملهم ليشمل شبكات اجتماعية أخرى مثل تويتر. زادت شعبية «ده بجد؟» ورفعت من مهنيتها وركزت اليوم على مواجهة الأخبار الوطنية والدولية الكاذبة وتقديم مجال للنشر الواسع للمعلومات. تتمثل التحديات الرئيسية لمثل هذه المنظمات والمبادرات في الافتقار إلى الاستقرار المالي، فضلاً عن الاعتبارات المقيّدة تجاه المنظمات غير الحكومية، عبر مراجعة قانون المنظمات غير الحكومية في عام 2014 (Heiss 2018).

6. التشريع الإعلامي

لطالما استخدمت الأحكام القانونيّة كأداة للسيطرة على المشهد الإعلامي المصري ومعاقبة الصحفيين ووسائل الإعلام الذين تجاوزوا الحدود المسموح بها. بينما يكفل الدستور رسمياً حرية التعبير (أي المادّتان 65 و68)، إلا أنه يتمّ الاستناد على عدّة موادّ من قانون العقوبات المدني بالإضافة إلى تنقيحات أخرى منذ فترة طويلة لإسكات الصحفيين (اليونسكو، 35، الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان). تتمثّل عمليّة منح التراخيص، إحدى هذه الطرق. إذ لم تكن الملكية الخاصة للصحف اليومية والقنوات التلفزيونية ممكنة إلا منذ سنة 1996، ولكنها لا تزال مرهونة بعدد كبير من الاعتبارات مثل الموافقة الرسميّة أو رسوم التسجيل من 100.000 جنيه للصحف الإلكترونية إلى ستّة ملايين جنيه للصحف اليومية. خلال الفترة الانتقالية ما بين 2011 إلى 2013، تضاعفت أعداد هذه المؤسسات بعد رفع قيود التراخيص، ولكن بعدها تمّ إغلاق العديد من المنافذ بحجة عدم وجود ترخيص (Richter 2015, 137)، أو «نشر معلومات كاذبة» أو «الإضرار بالأمن القومي». على الرغم من مطالبة المنظمات غير الحكومية وخبراء الإعلام والمهنة نفسها مرارا وتكرارا بتغيير عدد كبير من القوانين التي تعرقل حرية الرّأي، لم يتم تغيير أي منها حتى الآن.

تمّ خلال السنوات الماضية، إدخال المزيد من القوانين والتنقيحات التي تعمل على إحكام القبضة على الصحفيين الصريحين وكذلك المواطنين مثل قانون مكافحة الإرهاب لعام 2015. في عام 2016، أقرّ البرلمان ثلاثة قوانين إعلاميّة مثيرة للجدل لتحلّ محلّ تنقيحات وسائل الإعلام السابقة. تمّ انتقاد القوانين لإعطاء المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام «صلاحيّات واسعة غير مسموح بها» (ممدوح 2018). تطلب القوانين الجديدة كلّ الأشخاص صحفيين كانوا أو من غير الصحفيين، الذين لديهم متابعة لمواقعهم الإلكترونية لأكثر من 5000 شخص، بتسجيل وجودهم على الإنترنت، لكنّ هذه القوانين لا تحدد بدقّة مصطلح «الموقع الإلكتروني». كما انتقد البعض قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية لغموض صياغته. وأوضح الخبراء أنّه بمثابة قانون «حظر استخدام الإنترنت» (حمّامة 2016). تمّ استخدام القانون الذي تمّ تمريره مؤخراً في 2018، للحكم على العديد من النساء بتهمة انتهاك «القيم العائليّة» عبر تيك توك (المهداوي 2020).



نتائج الاستبيان:

المساءلة الإعلامية كما يراها الصحفيون المصريون

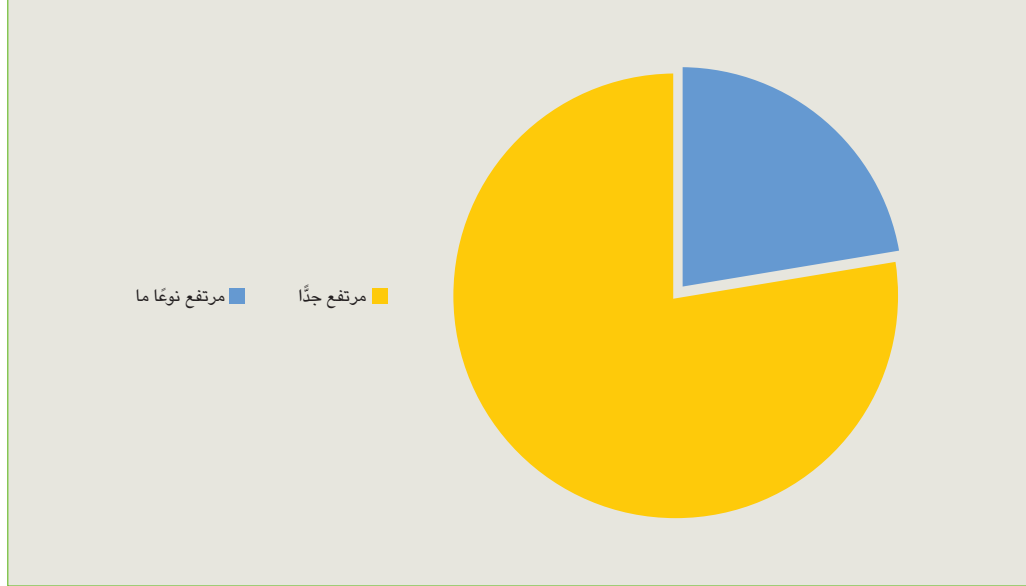
يعتمد هذا الجزء من التقرير على إجابات 9 صحفيين من أصل 16 أُرسِل إليهم هذا الاستبيان، ينتمي الصحفيون التسعة إلى خلفيات متنوعة من حيث طبيعة الوسائل الإعلامية (مطبوعة، مرئية سمعية، الكترونية) والملكية (خاصة، حكومية). ومع ذلك، فإنَّ العيّنة ليست تمثيلية. لكن تظهر النتائج توجُّها عاما في تقييم الوضع الرَّاهن للمساءلة الإعلامية في مصر. نحن بحاجة إلى وضع هذه الاجابات المحدودة في إطارها المرتبط بالمناخ السياسي الحالي.

يُكمن التَّحدي الأساسي بطبيعة الحال في إتقان اللغة الانجليزية (لغة الاستبيان) من قبل المستجوبين. كان من الممكن أن يتمَّ إرسال الاستبيان باللُّغة العربية لتوسيع دائرة المشاركة المحتملة. تمَّ جمع البيانات في الإطار الزمني يونيو/ يوليو 2020. أُكِّدت توجُّهات الأجوبة نتائج ما تمَّ ذكره سابقا.

1. حدود حرية التعبير تعيق مساءلة وسائل الإعلام

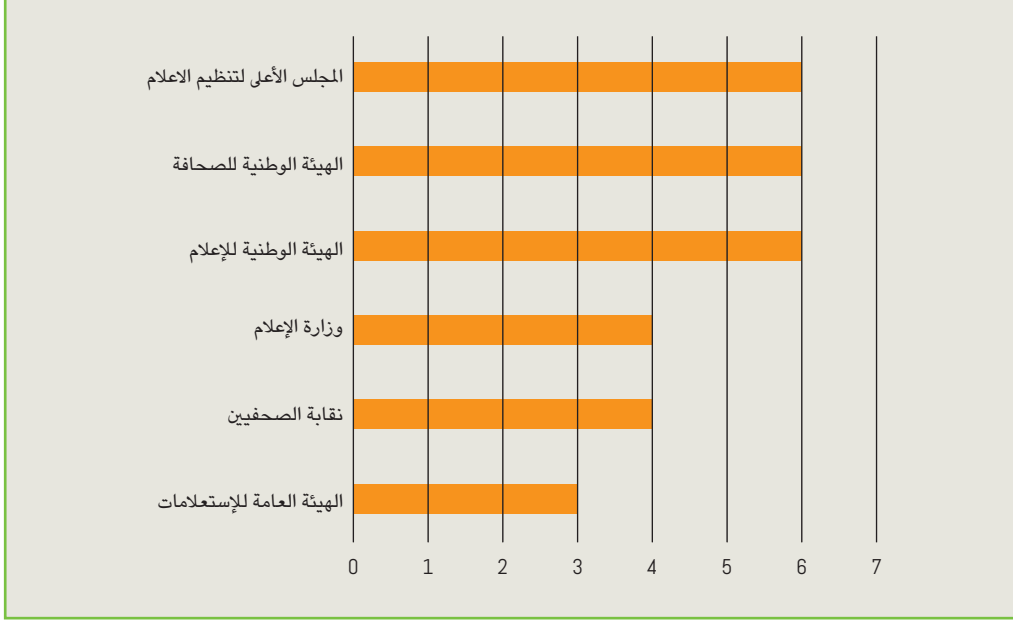
يتَّفق المستجوبون على انخفاض سقف حرية التعبير في ظل الإطار السياسي القانوني الحالي. يُوَكِّد جميع المستجوبين التسعة على حضور الرقابة الذاتية (3) بين زملائهم على أنَّها إمَّا «مرتفعة جدًا» (7) أو «مرتفعة إلى حدِّ ما» (2). وهذا يشير إلى ضيق هوامش حرية التعبير وتراجع حماية الصحفيين. يمكن رؤية الأمثلة ذات الصلة الوثيقة بالموضوع، من خلال كيفية اختيار الصحفيين للقضايا ونبرة تغطيتهم للاحتجاجات أو تغطية فيروس الكوفيد - 19 (مدى مصر، 2020)

الرّسم البياني 1.2: ممارسة الصّحفيين للرّقابة الذاتيّة في مصر



يعتقد 7 من أصل 9 صحفيين أنّه لا توجد استقلالية تحريرية لوسائل الإعلام، بينما يرى البقيّة أنّها جزئيّة (س 10). يعتقد 7 من 10 أيضًا، أنّ المساءلة الإعلاميّة لوسائل الإعلام الإخباريّة «تدهورت بشدّة» في السّنوات الثلاثة الماضيّة، بينما قال صحفي إنّ الوضع «متدهور إلى حدّ ما»، وذكر آخر أنّه «ظلّ مستقرًا» ورفض الأخير الإجابة (س 15أ). يرى 6 من أصل 9 من المستجوبين أنّ القوانين المتعلّقة بالإعلام «تمنع تمامًا» وسائل الإعلام من التّصرف بطريقة مسؤولة. تقيّم الإجابات ما إذا كانت قوانين الإعلام المصريّة «تمنع» المساءلة الإعلاميّة، «لا تدعم ولا تمنع»، و «بالأحرى تدعم» (س 9). عندما سُئل الصحفيون عن أدوات مساءلة وسائل الإعلام التي تديرها الحكومة (س 6أ)، ذكروا خمس مؤسسات مركزية (انظر الرّسم البياني 2.2).

الرّسم البياني 2.2: وعي الصحفيين بالآليات المساءلة الإعلامية التي تديرها الحكومة

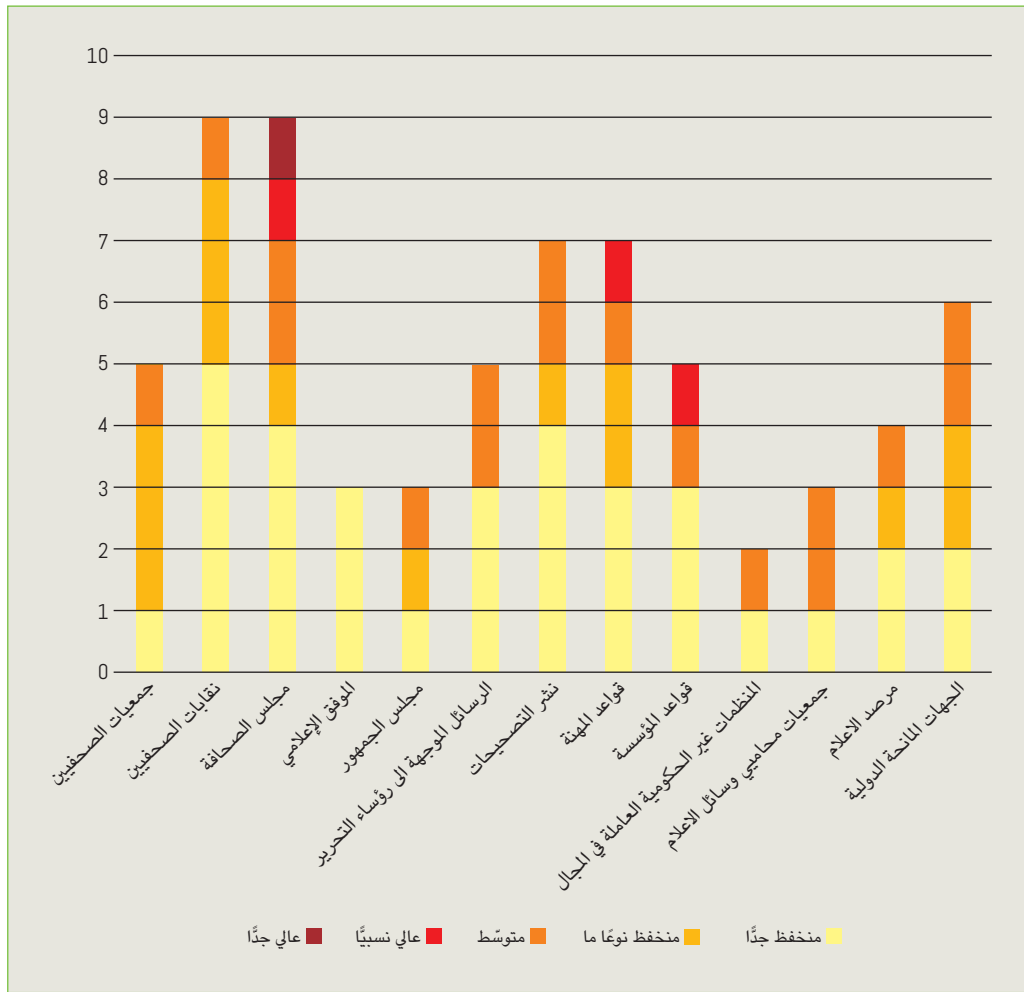


يُتفق الصحفيون على نفس الجهات الفاعلة التي تديرها الحكومة ولكنهم يختلفون حول تقييم أدوارها الفعلية وتأثيرها. يرى 6 من أصل 9 من الصحفيين أن دور هذه الجهات الحكومية «منخفض جدًا»، ويقدره آخر على أنه «متوسط»، ويقول أحدهم أنه «مرتفع نوعًا ما»، بينما يرفض الأخير الإجابة (س6ب). يرفض جميع الصحفيين تقريبًا، 8 من 9، بأن مجلس الصحافة/ الإعلام هو هيكل مستقلّ للتّعديل الذاتي (س15أ). لا يعتبر أي مستجوب أنّ مجلس الصحافة/الإعلام، قدّم أي إضافة تذكر في مجال اعتماد المعايير الأخلاقية في الصحافة المصرية (س5ب). من الواضح أنّ الصحفيين المستجوبين يُدركون بأنّ هذه الهيئات ليست مستقلة ويظهر ذلك في العديد من التعليقات مثل «تعمل هذه الهيئات معًا لاعتماد القوانين والأدوات التنظيمية/التعديلية للسيطرة على وسائل الإعلام»، «يتمّ تعيين أعضاء المجالس/الهيئات من قبل الحكومة ويتمّ استخدامهم كأداة لتقييد حرية وسائل الإعلام، حتّى الهياكل المستقلة تخضع لرقابة الدولة». يوضّح تعليق آخر مطوّل، الوضع الحالي لحرية التعبير المقيدة وتأثيرها على الإعلام والصحافة: «تعتبر رقابة الدولة والهيمنة العسكرية أكبر التحديات. لا يمكن أن تكون هناك صحافة مستقلة أو مساءلة إعلامية، دون حصول تغيير شامل في النظام. يقوم اليوم الجيش والأجهزة الأمنية بإدارة وسائل الإعلام الخاصة والعامة على حدّ السواء». يوافق معظم الصحفيين 7 من 9، على القول بأنّ مصر توفّر الإطار القانوني لتعديل المجال السّمي البصري (س7). بينما يفيد مستجوب آخر أنّه «لا يعرف» والأخير لا يجيب.

2. الوضع الزّاهن لآليّات المساءلة الإعلامية وفعاليتها

اختلف تقييم فعالية المساءلة الإعلاميّة من قبل المستجوبين باختلاف الآليّات المذكورة (س4) يوضّح الرّسم البياني 3.2 أنّه تمّ الحكم على العديد من أدوات المساءلة الإعلامية على أنّها ضعيفة الفعالية في مصر. يبدو أنّ وسائل التّعديل والتنظيم الذاتي في مصر مثل المنظمات الإعلامية غير الحكومية، أو نشر التصحيحات أو مدوّنات السلوك الخاصّة بغرف التّحرير في وسائل الإعلام، ذات فعالية ضعيفة. وافق المستجوبون على أنّ هيئات الإعلام والصحافة التي تديرها الدولة ونقابات الصحفيين على أنّها أكثر كفاءة.

الرّسم البياني 3.2: تقييم الصحفيين لفعالية المساءلة الإعلامية في مصر (بناء على السّؤال 4) (1)



1. تم استبعاد الإجابات (أخرى/ بدون إجابة)

تنقسم آراء الصحفيين المستجوبين حول إجراءات التعديل والتنظيم الذاتي أو الوساطة المتعلقة بأخبار وسائل الإعلام غير الصحيحة والتي يتم تسويتها دون تدخل من المحكمة أو الحكومة و تؤولها مجالس الصحافة/ الإعلام (س13). فبينما قام 4 صحفيين بتقييم حضور التعديل والتنظيم الذاتي المذكور على أنه «ضعيف إلى حد ما»، يرى أحدهم أنه «ضعيف جدًا»، ويرى ثلاثة آخرون أنه «متوسط». من المهم الإشارة إلى أن مصطلح مجلس الصحافة/ الإعلام لا يُعادل نفس فكرة المجالس المستقلة في أوروبا. وكما أوضحنا في الجزء الأول من هذا البحث فإن هيئات الإعلام في مصر تستشهد بفكرة الاستقلالية وسيادة القانون ولكن الواقع أن السلطة التنفيذية تتحكم به. تُظهر الأبحاث السابقة أن الصحفيون يرغبون في ممارسة المزيد من التعديل الذاتي صلب عملهم، ولكن دون التصادم مع النظام السياسي (عبد العزيز، 2018). الحديث عن أزمة الصحافة يختلف حسب التوجه السياسي: يرى البعض أن مساءلة وسائل الإعلام ومصادقيتها مرتبط حتميا بالحرية ويرى آخرون أن سوء سلوك الصحفيين نابع من الافتقار إلى المهنية (بدر 2020 ب). في ما يتعلق بأهمية مساءلة وسائل الإعلام للقيم العامة والثقافة المهنية للصحفيين المصريين، فقد اختلفت التقييمات من النقيض إلى النقيض الآخر. وافق 3 صحفيون على خيار «مهمة للغاية»، بينما يرى أحدهم أنها «مهمة إلى حد ما». وأكد 3 آخرون أن مساءلة وسائل الإعلام في مصر «لم تكن مهمة». اثنان لم يجيبوا على السؤال (س 12 أ). يؤكّد صحفي واحد أن الوسيلة الإعلامية التي يشتغل بها، تقدّم بانتظام إجابات إلى الجمهور/ القراء/ المستخدمين، حول التفاعلات المرتبطة بالمقالات الصحفية المنشورة (س12 ب). بالنسبة للإجابات الأخرى فقد انقسمت بين غياب للتفاعل مع الجمهور (3)، وحضوره جزئياً (3). وصحفيان اثنان لم يقدموا جوابا على هذا السؤال. تزعم الغالبية المطلقة أي 8 من أصل 9 مشاركين، أنه لا توجد اختلافات كبيرة في ممارسات الوسائل الإعلامية الخاصة أو الحكومية. هناك صحفي واحد يرى أن هناك اختلافا (س 11). يمكن فهم ذلك ضدّ خلفيّة «التقاط صورة الشاشة» التي تمارسها أجهزة أمن الدولة كما ذكر ووصف ذلك بعض الصحفيين في الجدول 4.2 (أنظر مراسلون بلا حدود، 2019). يُقدّر جميع الصحفيون الذين تمت مقابلتهم، 7 من أصل 9، أن الحكومة والبرلمان والمحاكم ليست مفتوحة لوسائل الإعلام بطريقة عادلة ومتساوية في ظلّ الوضع الراهن (س8). يرى أحد المستجوبين أن هذه المؤسسات «مفتوحة جزئياً» ويرى الأخير أنها «مفتوحة». لفهم هذا التقييم لمؤسسات الدولة، على المرء أن يأخذ بعين الاعتبار ليس فقط التشريعات المحدودة والسجن المتكرر للصحفيين المعارضين، ولكن أيضا حقيقة عدم بثّ جلسات البرلمان بأكملها، الأمر الذي لا يتناسب مع مبدأ الشفافية المنصوص عليه في الدستور.

3. صعود وسائل التّواصل الإجماعي وإرباكها للفاعلين الجدد

توافق أغلبية واضحة من الصحفيين (7 من 9) على أنّ وسائل التّواصل الإجماعي «مهمّة» كمنتدى للنّقاش حول جودة/سوء وسائل الإعلام الإخبارية. بينما يرى الصحفيان الآخران أنّها «مهمّة جزئياً» (س14). تجدر الإشارة إلى أنّ المستجوبين يزعمون أنّ وسائل التواصل الاجتماعي، تُقوّض ببطء مصداقية وسائل الإعلام المهنية السّائدة. تشمل الأمثلة المقدّمة نماذج من الحملات الغاضبة على وسائل التواصل الاجتماعي ضدّ التغطية الإعلامية، عبر هاشتاغ ينتقدها. الجمهور متناقض لكنه قوّة صاعدة في مصر: ولكن كما تنظم أحيانا حملات ناجحة على وسائل التواصل الاجتماعي للضغط من أجل تغطية إعلامية خاضعة للمساءلة، فإنّها تعزز خطاب الكراهية والهجمات الغوغاء على الصحفيين. كما يتمّ أيضا اساءة استخدامها من قبل السّلطة للحدّ من حرية الصحافة. وقد تمّت مراقبة الانترنت ووسائل التواصل الاجتماعي ورصدها بشكل متزايد من خلال تقنيات المراقبة وأوامر المحاكم. تشمل الأمثلة مراقبة الحسابات على تيك توك وفايسبوك وتويتر من خلال تطبيق عقوبات في الحياة الحقيقية من خلال أشكال منحرفة من الاتصالات (Badr and Leih, 2021).

تشكّل وسائل التواصل الاجتماعي أيضا تحديًا خطيرا للصحافة، نظرا لمجانيتها، ويعجز الصحفيون المصريون على منافسته. خاصّة وأنّ الصحافة المطبوعة تعيش وضعا اقتصاديًا صعبا وتكافح الصحف بشدّة للبقاء. «كلّ النّماتج الاقتصادية لوسائل الإعلام تفشل» وهذا ما يُفسّر حقيقة الخوف من الواقع الاقتصادي الصّعب على وسائل الإعلام.

4. تحديات واحتياجات المساءلة الإعلامية

على الرّغم من التّحديات السّياسية الهائلة لتعزيز مساءلة وسائل الإعلام في مصر (كما هو موضح في الجدول 4.2)، فإنّ الصحفيين الذين تمّت مقابلتهم يُدركون أيضا الحاجة إلى حضور أدوات المساءلة الإعلامية وتقويتها. يكشف المستجوبون عن الحاجة الماسّة إلى الاستقلال السياسي والاقتصادي، حيث حرية التعبير وحرية الصحافة تكون هي القيم السّائدة في المجتمع وتُحترم من قبل النّظام الحاكم.

الجدول 4.2: العوامل التي تُمكن وتُعيق إقامة مساءلة إعلامية

عوامل التمكين التي ذكرها المستجوبون	العوامل التي تحدّ من المساءلة والتي ذكرها المستجوبون
<ul style="list-style-type: none"> - العوامل القانونية وقوانين التعديل والتنظيم الإعلامي - حرّية الإخبار - الإطار السياسي - المعايير الثقافية والاجتماعية - منظمات المساءلة الإعلامية مثل نقابة الصحفيين - التفاعل مع الجمهور - تنامي مجال الإعلام الرقمي وحملات شبكات التواصل الاجتماعي القوية - الالتزام بالمهنية التحريرية قبل النشر - التطور التكنولوجي 	<ul style="list-style-type: none"> - القيود السياسية ومحدودية مجال المساءلة الإعلامية (جوابان) - غياب الحريات - النظام القانوني - حكومة نظام عسكري لا يتسامح مع وسائل الإعلام المتجاوزة للحدود المسموحة أو للتدفق الحر للمعلومات - تبعية وسائل الإعلام إمّا لأنها ملك للدولة أو محاصرة من قبل جهاز الأمن (وكالات الاستخبارات) التقاط صور الشاشات. - الاستقطاب السياسي - العوامل الاقتصادية والسياسية - الرقابة الذاتية - تحيز الصحفيين ونقص المهنية والدقة، وضعف التحقق من الأخبار وتضارب المصالح (بسبب العمل في أكثر من وسيلة إعلامية بسبب تدني الأجور) - ضعف المصداقية - ضعف البحث عن الجمهور

قدّم أحد الصحفيين تصريحاً ونقاطاً تُشير إلى أنّ الحكومة المصرية تعتمد على نظام مساءلة معياري لوسائل الإعلام والذي لا يلتزم بالقيم الليبرالية: «إنّ القيم المهنية هي المرجع الأساسي للمساءلة الإعلامية، إذن فالسؤال الذي يُطرح، لمن، بالنسبة للدولة، فإنّ المرجع لهذه المساءلة هي مصالحهم الوطنية المتصورة والتي تملي عليهم نوعيّة القيم المعيارية التي يراقبون من خلالها وسائل الإعلام» (صحفي4). يتقاطع ما يحدث مع مفهوم «الصحافة البناءة» (علام، 2019) الذي يشير إلى رغبة بعض الصحفيين في طمأنة الجمهور بعد فترات الاضطرابات والخلافات السياسية. في إطار هذا التّصوّر، يحتاج الصحفيون إلى أن يكونوا فاعلين

- مستقلّين في مساءلة وسائل الإعلام التي تدفع إلى التّعديل الذاتي. توجد احتياجات أخرى على المستوى المهني والروتيني اليومي لوسائل الإعلام والصحافة:
- مدوّنة أخلاقيّة مكتوبة خاصّة بكلّ وسيلة إعلاميّة، معروفة من قبل الصحفيين وملزمة لهم (صحفي 1)
- لجنة للمساءلة صُلب نقابة الصحفيين لتمكينها من أن تحظى بدور داعم في حالة الشكايات (صحفي 1)
- تغييرات قانونية، مثال التّخلص من نقص المعلومات المجانية (ص 9)
- حضور الإرادة السياسية للالتزام بالأحكام الدستورية التي تحمي حرية الصحافة (ص 9)
- الاستقلال التحريري والمالي (ص 8)
- تقوية الجمهور ونسبة المتابعة من خلال النّقابات وهيئات ومجالس الإعلام وآليّات التّعديل (ص 7)
- التّدريب على ماهيّة المساءلة الإعلاميّة ومهاراتها (ص 7).



الخلاصات والتوصيات

يؤكد الوضع الراهن لأدوات مساءلة وسائل الإعلام على الحالة المتناقضة بين تعددية المشهد الإعلامي والاستقلالية المتراجعة في مصر (ريختر، 2015): لا يمكن لأدوات المساءلة الإعلامية أن تزدهر في ظلّ مناخ سياسي خانق. بينما ينشغل الصحفيون الذين تمت مقابلتهم، بالتحديات السياسية والقانونية، فإنهم لا يتغاضون عن المخاوف الاقتصادية التي تلقي بظلالها على النظام الإعلامي بأكمله. عندما ننظر إلى وسائل الإعلام المستقرة في مصر، نلاحظ أنها ملك للدولة وبالتالي مدعومة أو تعتمد على برامج المساعدة الإعلامية ودعم المانحين الأجانب. إن قابلية البقاء والاستمرار الاقتصادي، صعبة التحقيق بالنسبة لوسائل الإعلام المصرية التي تتراجع مصداقيتها بشكل كبير، ويطرح مستقبل برامجها العديد من التساؤلات (عبد العزيز، 2020). على الرغم من التحديات الحالية العصبية التي تجعل من المساءلة الإعلامية المستقلة صعبة التحقيق في مصر، ذكر بعض المستجوبين كلمة «تحول» عدّة مرّات، كمتغيّر محتمل في التوجّهات المستقبلية: تحول متعدّد الدرجات، وأشار إلى التغييرات في ممارسة وسائل الإعلام والتزام الصحفيين تجاه الجمهور وسط الأنظمة الاقتصادية المتخبطّة لوسائل الإعلام والوضع المتقلب في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. هذا التحول سيكون نتيجة للتقدم التكنولوجي وصعود الجهات الفاعلة المحيطة التي شاركت في تشكيل النظام الاقتصادي الإعلامي. إنّ حقبه عدم اليقين يمكن أن تؤدي إلى ديناميات جديدة في المستقبل على المدى البعيد والمتوسّط. وفي نفس الوقت يجب على الصحفيين أن يواصلوا العمل في إطار المعايير المحدودة داخل وسائل الإعلام المقيدة دون أن يحلموا بتحقيق اختراقات سياسية عظيمة. إنّ دعمهم يتمثّل في تشجيع مبادراتهم المهنية التي لا تواجه النظام السياسي بشكل صارخ، بل بالأحرى تدعم جيوب الصحفيين المحترفين وتساعدهم على البقاء رغم الأوقات الصعبة. يتمّ وعن كثب مراقبة الأنشطة السياسية مثلها مثل الأنواع الأخرى من الأنشطة الثقافية والاجتماعية، من قبل جهاز الأمن المصري، ولا سيّما تلك التي تتعامل مع المؤسسات الأجنبية لدعم الصحفيين المصريين الحريصين على النهوض بمهنتهم. يحتاج أي مشروع لتطوير وسائل الإعلام إلى التأكّد من عدم تعريض المشاركين فيه إلى الخطر مع الالتزام باحتياطات

السّلامة المسؤولة للصحفيين في المجالات المقيدة. بذلك تقترح الباحثة الأفكار التالية للمضي قدما:

■ إشراك الصحفيين من مختلف البلدان في العالم الناطق بالعربية لتنظيم دورات تدريبية ودعم شبكات المساءلة الإعلامية في المنطقة.

■ إنشاء مساحات حقيقية ورقمية للشبكات الضيقة والموسعة للعاملين في مجال الإعلام.

■ جمع نماذج عن أفضل الممارسات في مجال المساءلة الإعلامية من المنطقة العربية ونشر هذه المبادرات باللّغة العربية في شكل أدلة أو كتيبات أو عبر دورات التّعلم الرّقمي إلخ.

■ التّركيز على أمثلة لأفضل الممارسات التي يمكن أن ينفذها الصحفيون بطريقة فردية أو في غرف الأخبار الصغيرة أو الأقسام الصّغرى داخل المؤسسات الإعلامية، كلّما كان ذلك متاحا للصحفيين حتّى تكون لديهم إمكانيّة أن يجربوا ويثبتوا بطريقة فعّالة من حيث التكلفة، أنّ المساءلة الإعلامية تؤتي ثمارها وتسمح بالتّقدّم التدريجي داخل المؤسسات الإعلامية.

■ تقديم التّكوين والتّدريب للعاملين في مجال الإعلام، في جميع مستويات الخبرة حول مختلف القضايا التي تمسّ مسألة المساءلة الإعلامية مثل البحث عن الجمهور والتّسويق عبر الإنترنت واستخدام شبكات التّواصل الاجتماعي و استخدام هذه الوسائط الاجتماعية في ممارسات التّحقق من المعلومة أو في صحافة البيانات وحشد المصادر crowdsourcing (مصطلح جديد يفيد استخدام ذكاء ومهارات ومعرفة أكبر عدد من مستخدمي الانترنت، أي الجمهور عموما).

■ معالجة القضايا التي تبدو غير سياسيّة مثل الأقسام التي تعنى بمواضيع متعلّقة بالعلوم والصّحة والخدمات حتّى يتمّ تجريب استخدام أدوات المساءلة الإعلامية.

■ إقناع مديري وسائل الإعلام بأنّ الشفافية التحريرية والصحافة المهنية والتّعرّف على الجمهور عن كثب، تساعد على تعزيز ثقة وولاء هذا الجمهور، وبالتالي إنشاء وسيلة إعلامية مستقرّة ومستدامة ماليًا.

■ وأخيرا وليس آخرا: دعم وسائل الإعلام والصحفيين الذين قاموا بالفعل بالدفع نحو الحدود التي رسمتها السّلطة وذلك من خلال الدّعم المالي أو المعنوي ■

مساءلة
وسائل الإعلام
في منطقة
الشرق الأوسط
وشمال إفريقيا

العراق

آليات المساءلة الإعلامية
في العراق:

حبيب ابراهيم
المساءلة الإعلامية في العراق





مؤسسات ومنظمات المساءلة الإعلامية الحالية

1. مجلس الصحافة / مجلس الإعلام:

يفتقر العراق إلى مجلس إعلام أو مجلس صحافة ينظم الإعلام ويضع الضوابط اللازمة لتحسين الأداء الإعلامي ويساهم في تشكيل أسس الإعلام المسؤول. ويعود غياب مجلس إعلام أو مجلس صحافة في العراق إلى سببين هما: أولاً، قلة الوعي بمدى أهمية هذا المجلس في تنظيم المشهد الإعلامي والمساءلة الإعلامية، وثانياً، الفوضى الإعلامية الناجمة عن الأزمات السياسية والاقتصادية وأزمة التعليم. ولم تقم الحكومات السابقة بمحاولات جادة لمعالجة هذه الأزمات، وذلك لأسباب عديدة منها سيطرة الميليشيات المسلحة وتدخل دول الجوار في الشأن العراقي.

في عام 2011، قدمت مجموعة من أساتذة قسم الإعلام بجامعة صلاح الدين أربيل (وكنت أنا من بينهم) مشروع لإنشاء مجلس إعلام في إقليم كردستان العراق، وتم عقد مؤتمر موسع بحضور قناصل أمريكا وبريطانيا، إلا أن حكومة الاقليم لم تولي أي اهتمام للمشروع.

2. الموفق الإعلامي / أمين المظالم

يساعد الموفق الإعلامي / أمين المظالم المؤسسات الإعلامية في تحسين جودة قصصها الإخبارية ورصد الأخبار التي يتم نشرها في المجال العام. ويعد هذا المفهوم جديداً بالنسبة لمعظم الصحفيين، فليس لديهم فكرة واضحة عن الموفق الإعلامي / أمين المظالم ووظائفه وأهميته. كما أن وظيفة الموفق الإعلامي / أمين المظالم ستشكل عبئاً إضافياً على وسائل الإعلام المستقلة التي تعاني أصلاً من نقص الإيرادات بسبب ندرة الإعلانات ومصادر التمويل، على عكس وسائل الإعلام الحكومية والحزبية. وتتلقى معظم وسائل الإعلام العراقية الشكاوى والاقتراحات من الجمهور مباشرة عبر بريد إلكتروني مخصص لهذا الغرض، ويحق لمكتب المؤسسة الاطلاع عليها.

3. النقابات والاتحادات المهنية للصحفيين

نقابة الصحفيين العراقيين: وفقاً لقانون النقابة، فإن تسجيل وسائل الإعلام لدى النقابة يتم اختيارياً، وهو ما يعني دفع الرسوم السنوية. وتنص المادة 7 على الأسباب الموجبة لسن هذا القانون: «تهدف نقابة الصحفيين العراقيين إلى رفع المستوى الأخلاقي والفني والثقافي والاجتماعي والاقتصادي للصحفيين وتمكينهم من أداء رسالتهم الصحفية». (القانون المعدل لنقابة الصحفيين العراقيين، 1969).

يقوم الصحفيون بالانتماء إلى نقابة الصحفيين العراقيين من أجل الحصول على الامتيازات التي تمنحها النقابة، بما في ذلك راتب تقاعدي ومنحة للصحفيين. وإثر سقوط نظام حزب البعث عام 2003، قام البرلمان بتعديل قانون نقابة الصحفيين، بدلاً من إلغائه وإعطاء الصحفيين الحق في إنشاء نقابات.

تسيطر الأحزاب العراقية على نقابة الصحفيين، حيث يكون لديها مرشحون لتمثيلها خلال الانتخابات. لا يختلف الأمر كثيراً في إقليم كردستان العراق، حيث تحظى الأحزاب بحصة من مناصب النقابة، كما يتم الاتفاق قبل الانتخابات على من سيتسلم هذه المناصب، إضافة إلى الاتفاق على منح قطع أراضٍ للصحفيين المنتمين لنقابة الصحفيين.

يشير قانون النقابة إلى مجموعة من الأهداف التي يجب على الصحفي أن يسعى إلى تحقيقها، مثل العمل على دعم الروابط الإنسانية والاجتماعية في المجتمع. وتتضمن المادة الثالثة من القانون على نص صريح يعكس هدف النقابة المتمثل في «تعزيز روح الأخوة بين المواطنين جميعاً على اختلاف قومياتهم وأديانهم وعقائدهم، واحترام وصيانة حقوقهم» (القانون المعدل لنقابة الصحفيين العراقيين، 1969).

في مادته الأولى - التعديل الرابع، يمنح قانون التعديل الرابع النقابة الحق في «تمكين الصحفيين من أداء رسالتهم الصحفية بحرية» (قانون نقابة الصحفيين، 1969)، إلا أن ذلك مشروط بعبارة «في إطار المسؤولية الأدبية والوطنية»، وهو شرط فضفاض وغير دقيق ولا يحدد طبيعة هذه المسؤولية في حال لم تلتزم المؤسسة الإعلامية بهذا الأمر.

تشير المادة 25 من القانون إلى الدور الرقابي للنقابة في «مزاولة المهنة في العراق، بما في ذلك عدم تهديد المواطنين أو التصريح والتلميح الذي من شأنه أن يفيد جهة معادية على حساب الوطن، أو زعزعة ثقة المواطن أو استغلال الكلمة المكتوبة أو الاستغلال الضار للجمهور أو تضليله». (قانون نقابة الصحفيين،

(1969).

إذا خالف الصحفي أو الصحفية ما ورد في المادة 25، فإنه يعرض نفسه أو تعرض نفسها لعقوبات مهنية تقترحها اللجنة التأديبية للنقابة، وذلك حسب طبيعة المخالفة المرتكبة، كتوجيه إنذار أو المنع من ممارسة المهنة لمدة ستة أشهر أو الفصل من النقابة. «من الواضح أن هذه العقوبات لم تصدر بحق أي صحفي مقارنة بالنتائج والتداعيات الخطيرة لما يتم نشره أحياناً» (محمد الدغستاني 2020).

لا تشمل هذه العقوبات سوى المنتمين إلى النقابة، وبالتالي فإن غير المنتمين هم في منأى من المحاسبة.

النقابة الوطنية للصحفيين العراقيين: تأسست عام 2014 ولها نظام داخلي، ولكن ليس لها إطار تشريعي، حيث لم يتم إنشاؤها بمقتضى قانون صادر عن البرلمان العراقي. ولهذا السبب، فقد واجهت العديد من التحديات بسبب قلة الدعم من الحكومة، إضافة إلى أن عدد المنتسبين إليها قد بقي محدوداً، حيث اعتبرت نقابة الصحفيين العراقيين نفسها المنظمة الوحيدة التي ينضوي تحتها الصحفيون.

4. هيئة تنظيم البث / منظم البث

المركز الوطني للإعلام في العراق: تأسس عام 2003 وكان تابعاً لمجلس الوزراء العراقي. وقد أوكلت إليه مهام رصد وتقييم أداء البرامج الإذاعية والقنوات التلفزيونية والصحف، وكذلك تحسين أداء الإعلام الحكومي. إلا أن المركز فشل في أن يكون مؤسسة لتنظيم شؤون الإعلام العراقي. وفي عام 2011، أصدر رئيس الوزراء آنذاك قراراً بحل المركز وتوزيع مهامه على المستشار الإعلامي والناطق الرسمي باسم الحكومة.

هيئة الإعلام والاتصالات العراقية: تأسست عام 2004 بأمر رقم 65 الصادر عن سلطة الائتلاف لمنح تراخيص البث، وينص الأمر على حرية نشر الصحف دون الحاجة إلى الحصول على ترخيص لذلك، وهي هيئة مستقلة شكلاً حيث أن البرلمان العراقي يقوم بتعيين مدراءها. ومن أهداف الهيئة تخصيص الترددات للقنوات الإذاعية والتلفزيونية مقابل تقاضي رسوم البث، حيث تضطلع بمهام «تنظيم البث والاتصالات، وكذلك تخطيط وتنسيق وتوزيع وتحديد استخدام

ذبذبات البث». (قانون هيئة الإعلام والاتصالات، 2017)

تضم هيئة الإعلام والاتصالات لجنة تسمى لجنة تعديل العمل الإذاعي والتلفزيوني ومهمتها: «تنظيم العمل الإعلامي وتطوير آليات الصحافة، ووضع القواعد الإعلامية للانتخابات وتطويرها وتعزيزها، ودعم وتشجيع التدريب المهني واعتماد توجيهات السلوك المهني في قضايا الإعلام، بالإضافة إلى تولى مسؤولية تطوير ونشر سياسات الاتصال والإعلام واقتراح القوانين في هذا الصدد.» (قانون هيئة الإعلام والاتصالات، 2017)

أصدرت الهيئة لائحة تضم قواعد البث الإعلامي التي تحدد المعايير العامة للبرامج الإذاعية والتلفزيونية، لضمان منع التحريض على العنف والكرهية، و «حفظ السلم الأهلي والأمن القومي، وعدم بث المواد المخلة بالأداب والأخلاق.» (قانون هيئة الإعلام والاتصالات، 2017)

يرى الصحفيون العراقيون أن الهيئة تستخدم سلطتها لإغلاق مكاتب القنوات الإذاعية والتلفزيونية التي تقوم ببث تقارير حول الفساد الحكومي والجرائم التي ترتكبها الميليشيات المسلحة التابعة للأحزاب السياسية. على اثر المظاهرات التي شهدتها العراق في أكتوبر 2019، والتي لا تزال مستمرة (والتي قتل فيها أكثر من 600 مدني عراقي على يد الميليشيات المسلحة)، أغلقت الهيئة مكاتب العديد من القنوات المحلية والدولية، مثل مكتب قناة دجلة الفضائية ومكتب قناة الجزيرة الفضائية ومكتب القناة الفضائية الأمريكية الناطقة باللغة العربية (الحررة)، وذلك بحجة بث تقارير تشجع على التظاهرات والعنف.

5. المنظمات غير الحكومية والمنظمات ذات الصلة بوسائل الإعلام

يوجد العديد من المنظمات المهتمة بالإعلام والصحافة في العراق، وتقتصر أنشطتها على تنمية مهارات الصحفيين في مجالات كتابة الأخبار وإجراء المقابلات والتصوير الصحفي وتغطية قضايا حقوق الطفل ودور وسائل الإعلام في التعايش السلمي ومواضيع أخرى.

تتلقى المنظمات غير الحكومية دعمًا ماليًا، سواء من الحكومة أو من الأحزاب السياسية أو من المنظمات الدولية، في حال وجود مشروع مشترك مع منظمة دولية. وقد التجأت معظم المنظمات غير الحكومية إلى أحضان الأحزاب السياسية لنشر أيديولوجيتها، كما تمكنت من إنشاء مجلات وقنوات إذاعية من

خلال الإيرادات التي تصلها من هذه الأحزاب.

أهم المنظمات الإعلامية في العراق:

مركز مترو للدفاع عن حقوق الصحفيين - باختصار «مركز مترو»: «تأسس عام 2009 من قبل مجموعة من الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان، ويهدف إلى رصد وضع الصحافة الحرة في إقليم كردستان العراق بدعم من معهد صحافة الحرب والسلام (IWPR) ومنظمة المساعدات الشعبية النرويجية (NPA) والمنظمة الدنماركية لدعم الإعلام الدولي (IMS)، ولديه ممثلون في مختلف المحافظات العراقية وفي بعض عواصم الدول الأوروبية». (الفقرة 1، النظام الداخلي)

يرصد مركز مترو مدى الالتزام بقانون الإعلام عدد 35 والقانون عدد 11 المتعلق بحق الوصول إلى المعلومات، كما يرصد كيفية تعامل الحكومة مع اللوائح الدولية المتعلقة بحماية حقوق حرية التعبير والحريات الصحفية، كما يعمل مع الحكومة والمنظمات غير الحكومية لتفعيل هذه الحقوق ونشرها. (الفقرة 2، النظام الداخلي)

يصدر المركز تقريراً يتضمن الانتهاكات التي يتعرض لها الصحفيون، ويتم عرضه خلال مؤتمر صحفي تحضره شخصيات سياسية وثقافية وإعلامية ونشطاء مدنيون. كما يقوم المركز بإعداد بعض الدراسات المتعلقة بالعديد من الأعمال الصحفية.

جمعية الدفاع عن حرية الصحافة: وهي جمعية «أخذت على عاتقها الدفاع عن حرية الرأي ورصد الانتهاكات التي يتعرض لها الصحفيون والإعلاميون والعمل على تطوير العمل الصحفي والإعلامي» (الفقرة 1، النظام الداخلي). كما تدافع عن الصحفيين المسجونين أو المعتقلين أو المتهمين بذريعة التشهير أو الإساءة للأدب العامة أو أي تهمة أخرى تحد من حرية الوصول إلى المعلومات من خلال توكيل محامين واعتماد كافة الوسائل القانونية لتبرئتهم.

الجمعية العراقية للدفاع عن حقوق الصحفيين: وهي منظمة مستقلة ترصد انتهاكات حقوق الصحفيين والكتاب في العراق، وتعمل على تقديم المساعدة القانونية للأشخاص الخاضعين للمساءلة القانونية بسبب النشر، كما تعمل على ترسيخ ثقافة حقوق الإنسان في المجتمع العراقي.

حرية الصحفيين: منظمة مستقلة غير ربحية تعمل على تعزيز حرية الصحافة

ومقرها بغداد وتعمل الآن في الولايات المتحدة تأسست منذ عام 2004 لدعم الصحفي العراقي في جميع أنحاء البلاد بما في ذلك كردستان العراق والتي ترمي شبكتها النشطة الملتزمة بشجب وتوثيق أوضاع حرية الصحافة.

منظمة زانك للإعلام: تأسست عام 2010 وتهتم بعقد ورشات عمل في عدة مجالات من أبرزها: حرية الصحافة، الإعلام الحكومي، الإعلام والدين، المجتمع المدني والدين، القنوات التلفزيونية الدينية، الصحفيون والشرطة، وسائل الإعلام الاقتصادية، وهذا على سبيل المثال لا الحصر.

6. التشريعات الإعلامية

مباشرة بعد الغزو الأمريكي البريطاني للعراق عام 2003، أصدرت سلطات التحالف القرار عدد (14) الذي تم بمقتضاه حل وزارة الثقافة والإعلام وإيقاف الصحف والمجلات والمؤسسات الإذاعية والتلفزيونية التي تم كانت موجودة في عهد صدام حسين. قامت بعد ذلك بوضع ضوابط عامة للرقابة على وسائل الإعلام، حيث نص القرار على «منع وسائل الإعلام من بث أو نشر أي مادة تحرض على العنف أو الإخلال بالنظام العام أو تدعو إلى إثارة الشغب والإضرار بالممتلكات».

منح هذا القرار سلطة الائتلاف صلاحية إصدار عقوبات ضد وسائل الإعلام التي «تحرض على العنف أو تعمل على خلق البلبلة وإثارة الفتنة»، كما منحها «القدرة على تفتيشها وحجز معداتها وتعطيلها». كما أصدرت سلطة الائتلاف القرار رقم (6) في عام 2003، والذي نص على إنشاء شبكة الإعلام العراقي كهيئة مستقلة تحمل محل وزارة الثقافة والإعلام، وذلك وفقا للمادة (108) من الدستور العراقي.

يمثل هذان القراران الركائز الأساسية التي يتم الاعتماد عليها في تنظيم عمل الإعلام الرسمي الصادر عن سلطة التحالف ومن ثم الحكومة العراقية. ويتم التعامل مع مساءلة الصحفيين من خلال مجموعة من المواد القانونية، من أهمها:

قانون العقوبات العراقي عدد 111 لسنة 1969: تم تعديله بعد عام 2003 لتضمنه مواد «تجيز إعدام كل من ينشر تصريحات تهين رئيس الجمهورية أو تشوه سمعته».

قد قرر مجلس القضاء الأعلى العراقي عام 2010 تشكيل محكمة النشر والإعلام، ونص قرار التشكيل على ما يلي: «تقديرًا لكافة أعضاء السلطة الرابعة، قرر مجلس القضاء الأعلى تخصيص محكمة في بغداد تتولى النظر في الشكاوى والدعاوى المتعلقة بالإعلام والنشر في جانبها المدني والجزائي» (www.hjc.iq). كما أعلن مجلس القضاء الأعلى في نهاية عام 2016 عن تشكيل محاكم جديدة متخصصة في قضايا النشر والإعلام في محافظات البصرة وبابل وكركوك. وقام مجلس القضاء الأعلى أيضًا في عام 2016 بإلغاء محكمة النشر والإعلام ووضع اختصاص قضائي للنظر في دعوى مساءلة وسائل الإعلام أمام المحاكم الأخرى.

قانون حقوق الصحفيين رقم 21 لسنة 2011: وهو قانون متعلق بالحقوق التي يتمتع بها الصحفي، وتنص المادة الثامنة منه على أنه «لا يجوز مساءلة الصحفي عما يبديه من رأي أو نشر معلومات صحفية» (المادة 8). كما تنص المادة 10 أولاً على أنه «لا يجوز استجواب الصحفي أو التحقيق معه عن جريمة منسوبة إليه مرتبطة بممارسة عمل الصحفي إلا بقرار قضائي» (قانون حقوق الصحفيين، 2011). وثانيًا، تشير نفس المادة إلى أنه «يجب على المحكمة إخبار نقابة الصحفيين أو المؤسسة التي يعمل بها الصحفي عن أي شكوى ضده مرتبطة بممارسة عمله» (قانون حقوق الصحفيين، 2011).

بناء على ذلك، فإن التحقيق مع المنتمين لنقابة الصحفيين يتم بحضور ممثل عن النقابة.

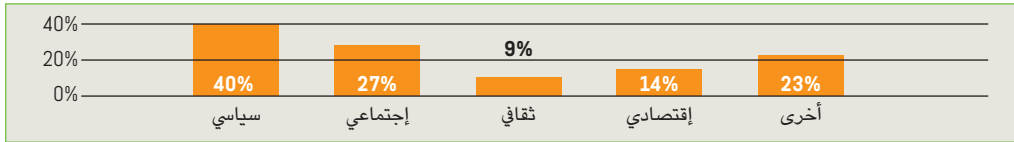
قانون حق الوصول إلى المعلومات: بالرغم من أن مجلس النواب العراقي قد أتم عدة قراءات لمشروع القانون، إلا أنه لم يطرحة للتصويت. ومن شأن هذا القانون عند صدوره أن يساهم في زيادة المعلومات التي يحصل عليها الصحفيون. ورغم إصدار قانون الحق في الحصول على المعلومات في إقليم كردستان، بمقتضى الجلسة الدورية عدد 28 لبرلمان كردستان العراق، المنعقدة بتاريخ 06/05/2013، القانون لم يصبح بعد ساري النفاذ.



نتائج الاستبيان

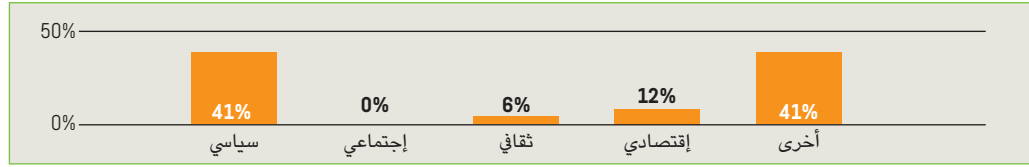
1. الاستبيان

1. عدد المشاركين في الاستطلاع 14
2. ممثلون عن: نقابات الصحفيين والمنظمات غير الحكومية ومراكز الدفاع عن الصحفيين، أكاديمي في مجال الاعلام، إدارة الاعلام بوزارة الثقافة والشباب، وكذلك صحفيون
3. إجراء الاستبيان في جويلية 2020، وتم إجراء المقابلات على الإنترنت
4. العينة غير تمثيلية
5. تم إجراء الاستبيان في العراق وإقليم كردستان العراق: بغداد، كركوك، أربيل والسليمانية ودهوك.
6. العوامل السياقية التي تدعم / تمكّن وسائل الإعلام الإخبارية من العمل بطريقة خاضعة للمساءلة



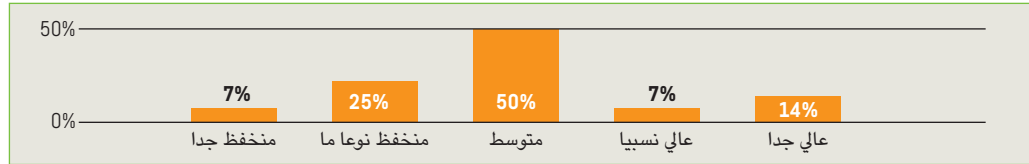
الرّسم البياني 1.3 العوامل السياقية التي تدعم / تمكّن وسائل الإعلام الإخبارية من العمل بطريقة خاضعة للمساءلة في العراق

7. العوامل السياقية التي تمنع/تحد وسائل الإعلام من العمل بطريقة خاضعة للمساءلة



الرسم البياني 2.3 العوامل السياقية التي تمنع/تحد وسائل الإعلام من العمل بطريقة خاضعة للمساءلة في العراق

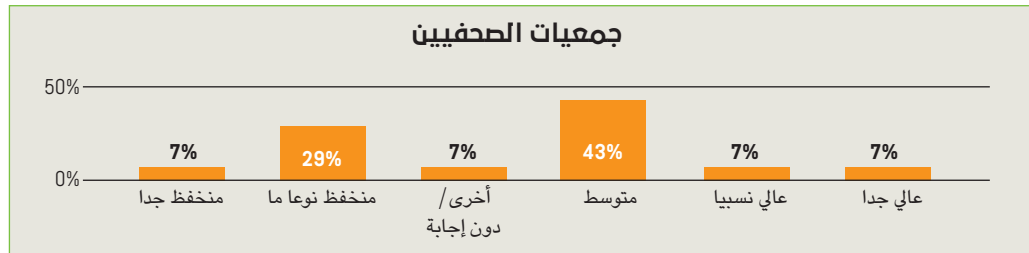
8. كيف تقيم تطبيق الصحفيين للرقابة الذاتية في بلدك؟



الرسم البياني 3.3 تقييم تطبيق الصحفيين للرقابة الذاتية في العراق

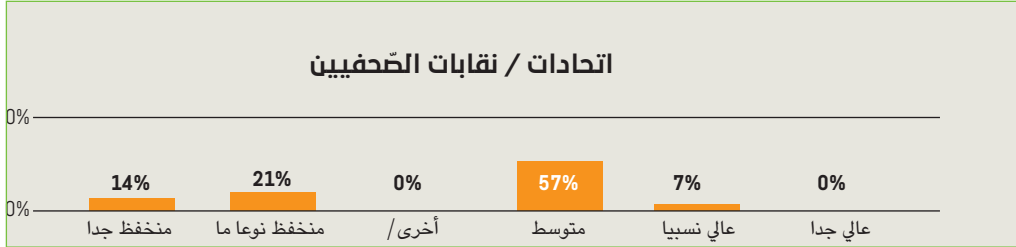
9. ما هي أليات المساءلة الإعلامية الموجودة في بلدك وكيف تقيم مدى فعاليتها؟

أ. جمعيات الصحفيين



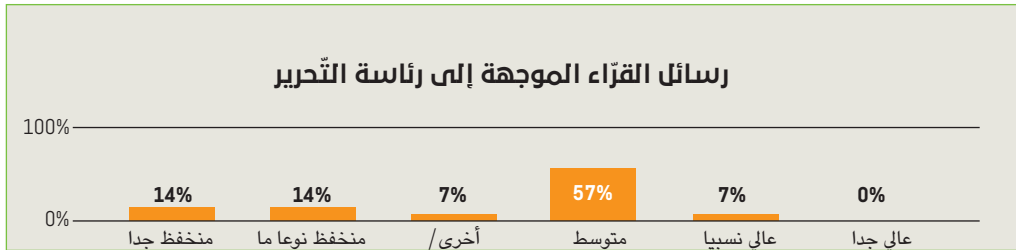
الرسم البياني 4.3 فعالية جمعيات الصحفيين في العراق

ب. اتصالات/نقابات الصحفيين



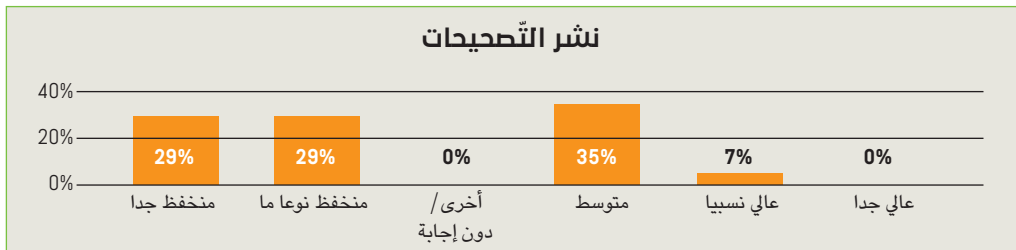
الرسم البياني 5.3 فعالية اتصالات/نقابات الصحفيين في العراق

- ج. صحافة/مجلس إعلام: لا يوجد مجلس إعلام أو مجلس صحافة في العراق
- د. الموفقون الإعلاميون / أمناء المظالم بغرف الأخبار: لا يوجد أمناء المظالم في العراق
- هـ. مجلس الجمهور أو المستمعين: لا يوجد مجلس جمهور أو مجلس مستمعين في العراق
- و. رسائل القراء الموجهة إلى رئاسة التحرير



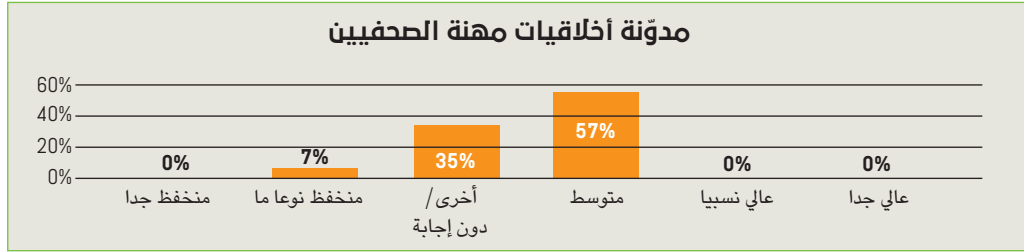
الرسم البياني 6.3 فعالية رسائل القراء الموجهة إلى رئاسة التحرير في العراق

ز. نشر التصحيحات



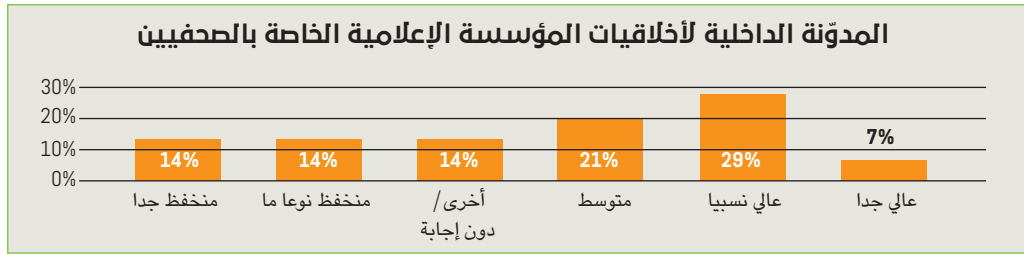
الرسم البياني 7.3 فعالية نشر التصحيحات في العراق

ح. مدونة أخلاقيات مهنة الصحفيين



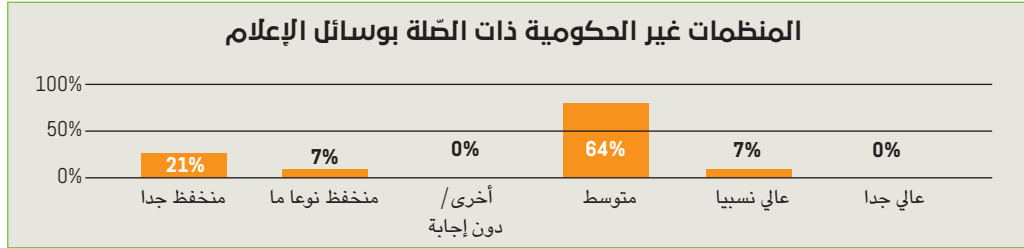
الرسم البياني 8.3 فعالية مدونة أخلاقيات مهنة الصحفيين في العراق

ط. المدونة الداخلية لأخلاقيات المؤسسة الإعلامية الخاصة بالصحفيين



الرسم البياني 9.3 فعالية المدونة الداخلية لأخلاقيات المؤسسة الإعلامية الخاصة بالصحفيين في العراق

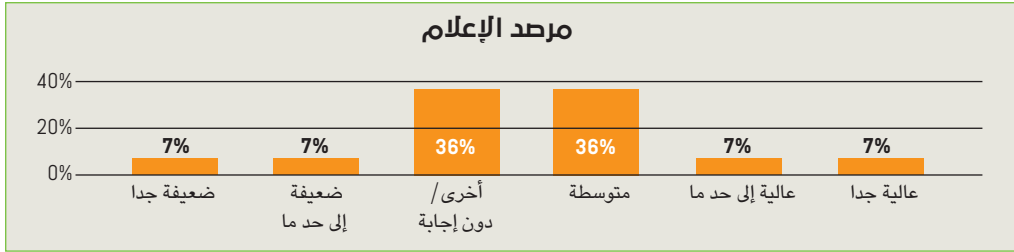
ي. المنظمات غير الحكومية ذات الصلة بوسائل الإعلام



الرسم البياني 10.3 فعالية المنظمات غير الحكومية ذات الصلة بوسائل الإعلام في العراق

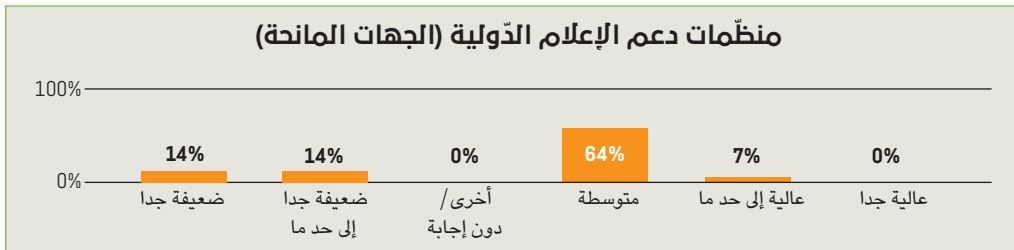
ك. جمعيات محاميين وسائل الإعلام

ل. مرصد الإعلام



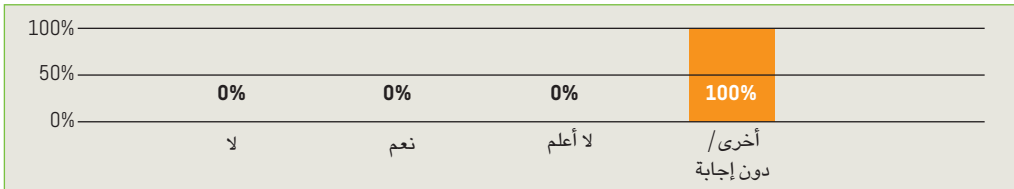
الرسم البياني 11.3 فعالية مرصد الإعلام في العراق

م. منظمات دعم الإعلام الدولية (الجهات المانحة)



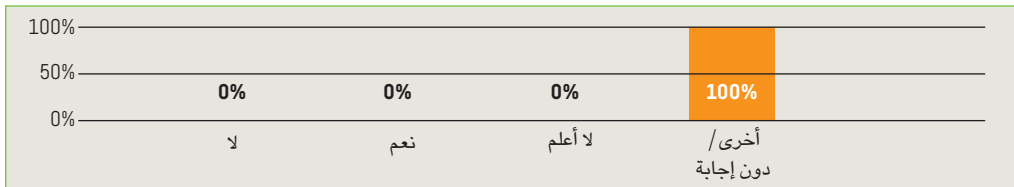
الرسم البياني 12.3 فعالية منظمات دعم الإعلام الدولية (الجهات المانحة) في العراق

10. هل أن مجلس الصحافة أو الإعلام في بلدك ذاتي التنظيم ومستقل؟



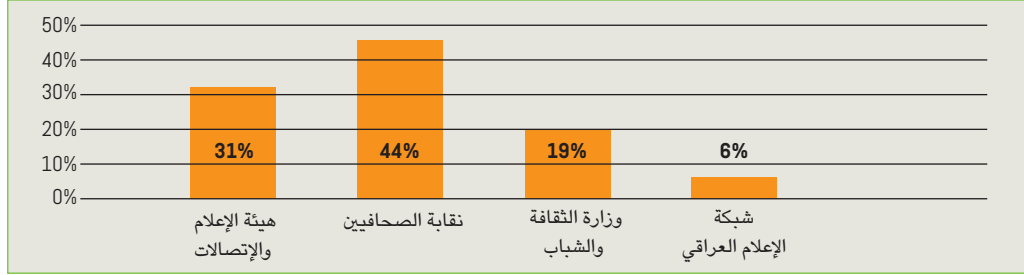
الرسم البياني 13.3 هل أن مجلس الصحافة أو الإعلام في بلدك ذاتي التنظيم ومستقل؟

11. هل أدى عمل مجلس الصحافة أو الإعلام برأيك إلى مزيد التقيد بالمعايير الأخلاقية بين الصحفيين؟



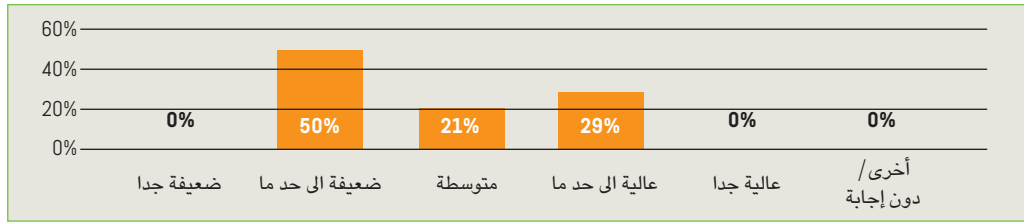
الرسم البياني 14.3 هل أدى عمل مجلس الصحافة أو الإعلام برأيك إلى مزيد التقيد بالمعايير الأخلاقية بين الصحفيين؟

12. ما هي أدوات تعديل الإعلام الموجودة في بلدك والتي أحدثتها/تسيطر عليها الحكومة بشكل كبير؟



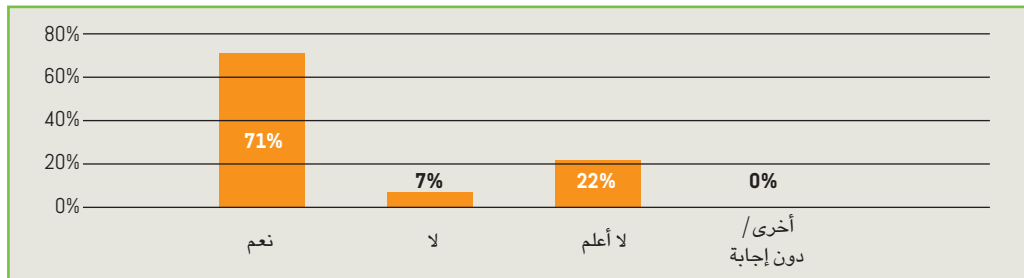
الرّسم البياني 15.3 ما هي أدوات تعديل الإعلام الموجودة في بلدك والتي أحدثتها/تسيطر عليها الحكومة بشكل كبير؟

13. كيف تقيم مدى فعالية هذه الأليات في مساءلة وسائل الإعلام؟



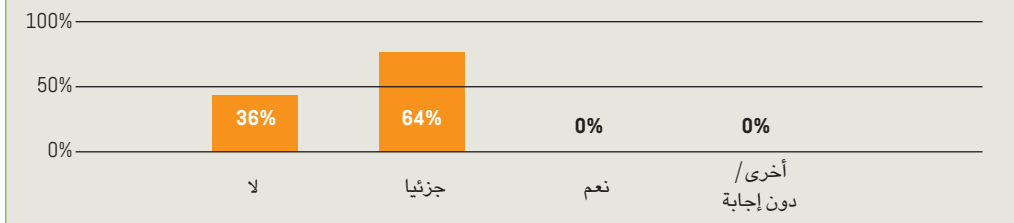
الرّسم البياني 16.3 كيف تقيم مدى فعالية هذه الأليات في مساءلة وسائل الإعلام؟

14. هل يوفر بلدك إطارًا تعديليًا للقطاع السمعي البصري، مثل مجلس للبحث الإذاعي والتلفزيوني أو سلطة تعديلية مثل هيئات التّعديل؟



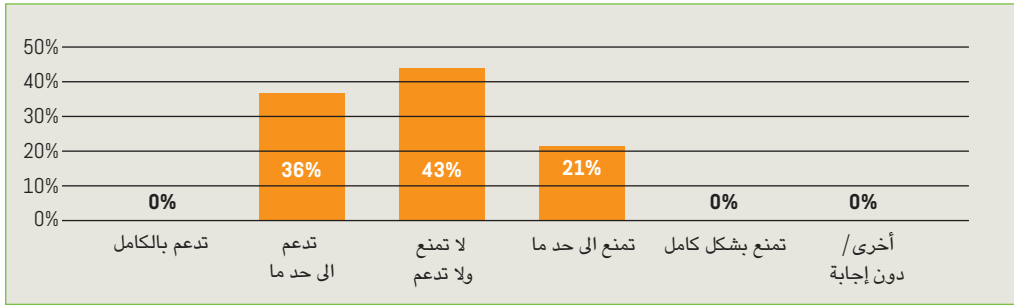
الرّسم البياني 17.3 هل يوفر بلدك إطارًا تعديليًا للقطاع السمعي البصري، مثل مجلس للبحث الإذاعي والتلفزيوني أو سلطة تعديلية مثل هيئات التّعديل؟

15. في تقديرك، هل أن الحكومة والبرلمان والمحاكم مفتوحة أمام وسائل الإعلام بطريقة نزيهة ومتساوية في ظل الوضع الحالي؟



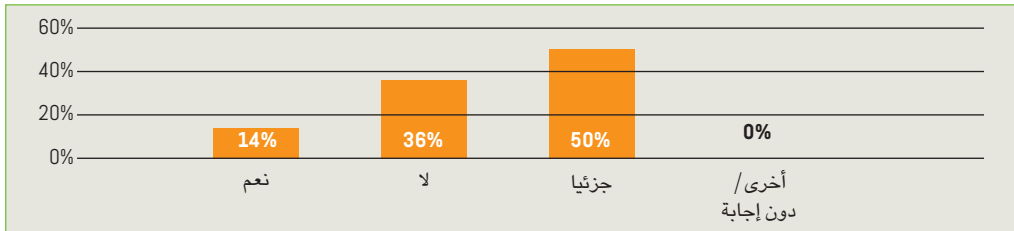
الرّسم البياني 18.3 في تقديرك، هل أن الحكومة والبرلمان والمحاكم مفتوحة أمام وسائل الإعلام بطريقة نزيهة ومتساوية في ظل الوضع الحالي؟

16. هل تعتقد أن القوانين الحالية المتعلقة بالإعلام في بلدك تدعم وسائل الإعلام في العمل بطريقة خاضعة للمساءلة، أم أنها تمنعها من ذلك؟



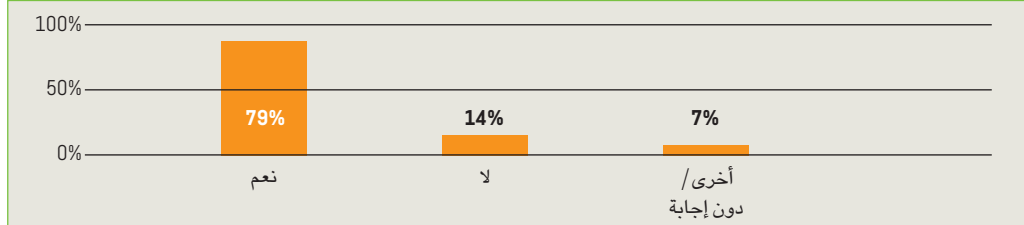
الرّسم البياني 19.3 هل تعتقد أن القوانين الحالية المتعلقة بالإعلام في بلدك تدعم وسائل الإعلام في العمل بطريقة خاضعة للمساءلة، أم أنها تمنعها من ذلك؟

17. هل تتمتع وسائل الإعلام باستقلالية تحريرية؟



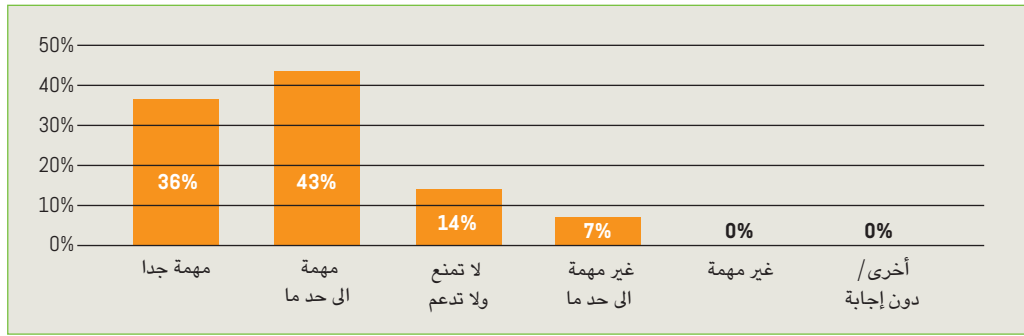
الرّسم البياني 20.3 هل تتمتع وسائل الإعلام باستقلالية تحريرية؟

18. هل تعتقد أن هناك اختلافات كبيرة في ممارسات المساءلة بين وسائل الإعلام التابعة للدولة ووسائل الإعلام الخاصة السائدة؟



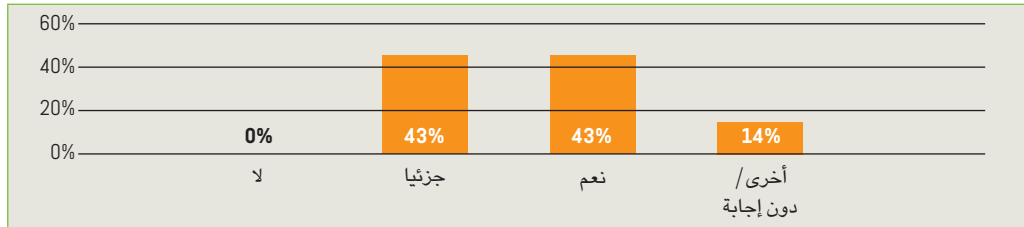
الرّسم البياني 21.3 هل تعتقد أن هناك اختلافات كبيرة في ممارسات المساءلة بين وسائل الإعلام التابعة للدولة ووسائل الإعلام الخاصة السائدة؟

19. كيف تقيم أهمية المساءلة الإعلامية ضمن مجموعة القيم والثقافة المهنية الخاصة بالصحفيين في بلدك؟



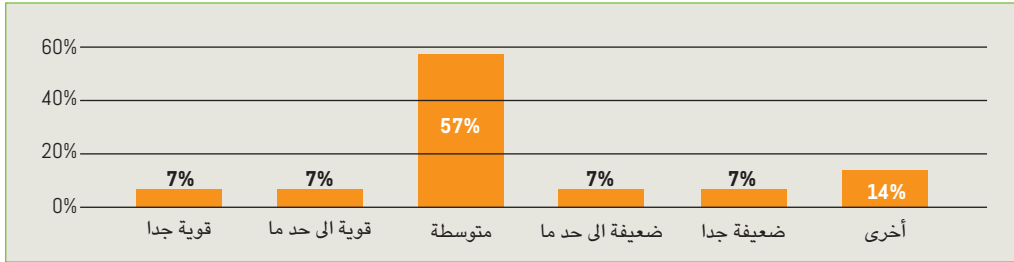
الرّسم البياني 22.3 كيف تقيم أهمية المساءلة الإعلامية ضمن مجموعة القيم والثقافة المهنية الخاصة بالصحفيين في بلدك؟

20. هل تواظب أنت أو الوسيلة الإعلامية التي تعمل لديها على تقديم ملاحظات متعلقة بالمقالات الصحفية المنشورة إلى القراء/الجمهور/مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي؟



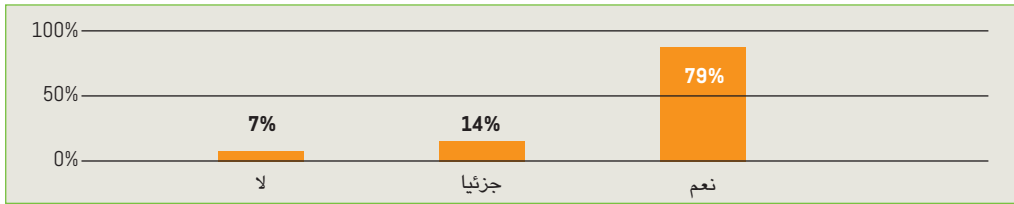
الرّسم البياني 23.3 هل تواظب أنت أو الوسيلة الإعلامية التي تعمل لديها على تقديم ملاحظات متعلقة بالمقالات الصحفية المنشورة إلى القراء/الجمهور/مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي؟

21. إلى أي حد يتم إجراء التعديل الذاتي لوسائل الإعلام (إجراءات الوساطة للتصدي للغطية الإعلامية غير السليمة دون تدخل من المحكمة أو الحكومة) في بلدك من قبل مجلس الصحافة أو الإعلام؟



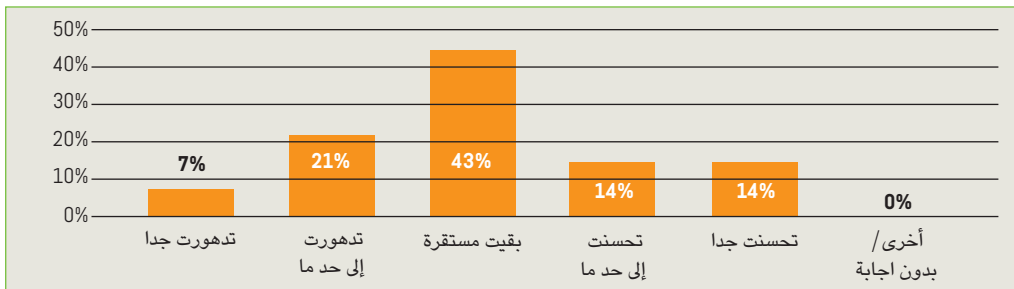
الرّسم البياني 24.3 إلى أي حد يتم إجراء التعديل الذاتي لوسائل الإعلام (إجراءات الوساطة للتصدي للغطية الإعلامية غير السليمة دون تدخل من المحكمة أو الحكومة) في بلدك من قبل مجلس الصحافة أو الإعلام؟

22. هل تعتقد أن وسائل التواصل الاجتماعي مهمة في بلدك كفضاء للنقاش حول جودة/سوء أداء وسائل الإعلام؟



الرّسم البياني 25.3 هل تعتقد أن وسائل التواصل الاجتماعي مهمة في بلدك كفضاء للنقاش حول جودة/سوء أداء وسائل الإعلام؟

23. بالنظر إلى السنوات الثلاث الماضية، هل تعتبر أن المساءلة الإعلامية ظلت مستقرة، أم تحسنت أم أنها تدهورت؟



الرّسم البياني 26.3 بالنظر إلى السنوات الثلاث الماضية، هل تعتبر أن المساءلة الإعلامية ظلت مستقرة، أم تحسنت أم أنها تدهورت؟

24. ما هي برأيك أكبر التحديات التي تواجه المساءلة الإعلامية في بلدك حتى اليوم؟ ما هو أكثر شيء ضروري حسب رأيك لدعم المساءلة الإعلامية بطريقة مناسبة؟

أ. «الأحزاب السياسية تهيمن على المشهد الإعلامي».

ب. «المليشيات العسكرية تعرقل تنفيذ القوانين، بما في ذلك قوانين الإعلام».

ج. «الأزمة بين الأحزاب السياسية تعيق مساءلة وسائل الإعلام لأن مئات الصحفيين ينتمون إلى أحزاب سياسية».

د. «تعيق الفوضى السياسية في العراق مساءلة وسائل الإعلام، والمؤسسات العراقية غير قادرة على تطبيق القوانين بسبب ضعفها».

25. ما هو أكثر شيء ضروري حسب رأيك لدعم المساءلة الإعلامية بطريقة مناسبة؟

أ. «عدم السماح للأحزاب السياسية والمليشيات العسكرية بالتدخل في المشهد الإعلامي وفرض سياساتها».

ب. «إنشاء مجلس الجمهور».

ج. «العمل بالمدونة الداخلية لأخلاقيات المؤسسة الإعلامية».



نظراً لغياب مجلس الإعلام وعدم وجود مؤسسات لتقييم محتوى وسائل الإعلام الإخبارية العراقية، فإن هيئة الإعلام والاتصالات التابعة لمجلس النواب العراقي هي التي تتولى مهمة المساءلة الإعلامية. وتقوم مؤسسات الدولة والأحزاب السياسية التي تتعرض لانتقادات من قبل المؤسسات الإعلامية برفع دعاوى قضائية ضد الصحفيين لمحاكمتهم وفق مواد قانون العقوبات العراقي.

تقوم نقابة الصحفيين العراقيين ونقابة صحفيي كردستان بإخضاع الصحفيين المنتمين للنقابتين للمساءلة.

تسيطر الأحزاب السياسية على المشهد الإعلامي وعلى آليات المساءلة الإعلامية وهي: هيئة الإعلام والاتصالات، ونقابة الصحفيين العراقيين، ونقابة صحفيي إقليم كردستان. وعندما تستخدم القوات الأمنية والمليشيات المسلحة العنف ضد الصحفيين أو تغلق مكاتب المؤسسات الإعلامية، فإن نقابة الصحفيين لا تتحرك لحماية الصحفيين، وتقوم فقط بإدانة ما تفعله القوات الأمنية والمليشيات المسلحة، كما تمتنع المؤسسات الإعلامية الحكومية والحزبية عن تغطية المظاهرات، فيما تقوم هيئة الإعلام والاتصالات بقطع الإنترنت لمنع النشاط من تداول مقاطع فيديو توثق اعتداء الأجهزة الأمنية على المواطنين والصحفيين.

نوصي بإعداد دراسة محايدة عن المشهد الإعلامي في العراق حول العديد من القضايا، من أهمها: ثقة الصحفيين العراقيين في نزاهة أدوات المساءلة الإعلامية، لمعرفة حقيقة التحديات التي تواجه الصحفيين والمساهمة في تحسين البيئة التي يعملون فيها. وهناك بعض الإجراءات التي يمكن اتخاذها مثل:

1. إيجاد آليات للمساءلة الإعلامية (مجلس الإعلام، الموفقون الإعلاميون/ أمناء المظالم، منظمة للمحامين المدافعين عن الصحفيين) وإيقاف جميع أشكال التدخل من قبل الأحزاب السياسية والمليشيات المسلحة في عمل هيئة الإعلام والاتصالات ونقابة الصحفيين العراقيين ونقابة صحفيي كردستان.

2. هناك مشكلة متعلقة بالإعلانات، وذلك بناءً على توجيه حكومي يقضي بنشر

إعلانات المؤسسات الحكومية في وسائل الإعلام الحكومية، مما تسبب في نقص التمويل بالنسبة لوسائل الإعلام الخاصة التي تعاني من قلة الموارد المالية، وهو ما جعلها تلتجئ إلى الاعتماد على دعم الأحزاب السياسية والمليشيات المسلحة.

3. إعادة هيكلة النظام القانوني لضمان عدم تدخل الأحزاب السياسية والمليشيات المسلحة في عمل المحاكم لمنع مساءلة وسائل الإعلام التابعة لها.

4. إحالة قضية اغتيال الصحفيين إلى المنظمات الدولية للنظر فيها، وذلك بسبب تزايد عدد الصحفيين الذين يتم اغتيالهم على أيدي قوات الأمن والمليشيات المسلحة. وغياب الحلول الفعلية لدى الحكومة العراقية لهذه المسألة.

5. مساءلة وسائل الإعلام التابعة للأحزاب السياسية والمليشيات المسلحة على مصادر تمويلها، حيث توجد فرضيتان سائدتان فيما يتعلق بهذا الموضوع وهما: إما أنها تحصل على تمويلها من الحكومة العراقية أو أنها تتلقى تمويلات من دول الجوار.

6. وضع ميثاق شرف مهني جديد يمنع الصحفيين من نشر خطاب الكراهية في وسائل الإعلام.

7. إحداث تغييرات هيكلية في المؤسسات الإعلامية الحكومية التي تروج للخطاب الحكومي وتتجاهل تغطية مطالب الشعب العراقي ■

مساءلة
وسائل الإعلام
في منطقة
الشرق الأوسط
وشمال إفريقيا

الأردن

آليات المساءلة الإعلامية
في الأردن:

فيليب مدانات وجوديت بيس
المساءلة الإعلامية في الأردن

مع الأردن



هيئات ومنظمات المساءلة الإعلامية الحالية

1. مجلس الصحافة / مجلس الإعلام

تدير نقابة الصحفيين الأردنيين، لجان الشكاوي التي من خلالها يشتكي الناس من أعضاء نقابة الصحفيين الأردنيين.

ينص قانون نقابة الصحفيين الأردنيين على أنه يحق للأردنيين الذين لديهم تكوين أو خبرة ذات صلة (بما في ذلك خبرة التدريس في الصحافة أو الإعلام، أو العمل ذي الصلة في القطاع العام) أن ينضموا إلى نقابة الصحفيين الأردنيين كأعضاء. وعلى الرغم من أن معظم العاملين بها من متخصصين في مجال الإعلام وممارسي القانون، فلا يزال هذا الهيكل «شبه ذاتي التعديل» يُقرّر على أساس المرجع المعياري و مدونة أخلاقيات المهنة لنقابة الصحفيين الأردنيين والتي هي جزء من قانون النقابة. تتمتع قرارات اللجان بقوة القانون أيضا، ويمكنها إنزال عقوبات على أعضاء نقابة الصحفيين الأردنيين، مثل سحب عضويتهم. يمكن أن تؤدي قرارات لجنة الشكاوي إلى فرض عقوبات تدرجية غير مالية مثل التحذير، أو التأييب، أو الإيقاف المؤقت عن ممارسة مهنة الصحافة، أو الإيقاف الدائم في حالة الانتهاكات الجسيمة. كذلك يمكن للصحفيين الطعن في الأحكام الصادرة عن المحكمة الإدارية، التي تتمتع بصلاحيّة الاستماع إلى القرارات الحكومية والحكومية ذات الصلة وإلغائها (Madanat & Pies, in press).

وكرّد فعل على تحرير سوق التلفزيون، تمّ إنشاء لجنة شكاوي أخرى عام 2015 بموجب المادة 4 من قانون الإعلام المرئي والمسموع. كان من المقرّر أن تُشكّل هيئة الإعلام، لجنة من الخبراء للتعامل مع شكاوي الناس المتعلقة بمحتوى البث الخاص. يتمّ انتخاب رئيس لجنة شكاوي هيئة الإعلام من قبل أعضاء اللجنة بصفته الشخصية. ومع ذلك يتمّ تعيين أعضاء اللجنة (تسعة خبراء) من قبل مدير هيئة الإعلام. هناك أيضا عدد من الوسائل القانونية المتاحة للعقوبات. كما تمكّن اتفاقية منح تراخيص البث المرئي والمسموع المنصوص عليها في قانون الإعلام، من حظر البرامج.

تهدف هذه الآليات مثل لجنة شكاوي نقابة الصحفيين الأردنيين ولجنة شكاوي

هيئة الإعلام إلى المساعدة في تجنب تفادي الإجراءات القانونية ضد الصحفيين. تعيين أعضاء هذه اللجان ليس قراراً مهنيًا مستقلاً ولا عقوبات عليهم. لذلك لا يمكن اعتبارها هيئات للتعديل الذاتي. ومع ذلك، يشير الخبراء إلى أن الأشخاص المعيّنين بحكمة، يُمكن أن يكونوا بمثابة مسؤولي الشكاوي/الموفّقين الإعلاميين، بين الجمهور والإعلاميين وبين العاملين في قطاع الإعلام.

2. مسؤولو الشكاوي/الموفّقون الإعلاميون

أنشأت إذاعة البلد نادي المستمعين الذي يشارك في البرمجة والإنتاج ويقوم بإشراك الجمهور. وهي تقدّم برنامجاً إذاعياً «سيارة إف - إم» من إنتاج وتقديم محمد أبو صفيّة ومجموعة من سائقي سيارات الأجرة الآخرين. وبذلك يُنظر إلى الناس على أنهم شركاء في صناعة الأخبار. يعمل نادي المستمعين كمؤسسة توازن بين غرفة الأخبار في راديو البلد وجمهورها. بذلك فهو يقوم بمهامّ مسؤول الشكاوي الإعلامية/الموفّق الإعلامي. (Madanat & Pies, in press).

هناك عدد كبير من وسائل الإعلام التي تقدّم لجمهورها طريقة لإرسال الشكاوي، فعلى سبيل المثال يمكن ذكر صندوق التّصحيح أو البريد الإلكتروني للشكاوي. في معظم الحالات يكون رئيس التحرير هو المسؤول عن متابعة هذه الشكاوي. ولكن لم تقم أية وسيلة إعلامية إلى الآن بإدماج خطّة مسؤول الشكاوي/الموفّق الإعلامي. (UNESCO, 2015a, Madanat & Pies, in press). على الرّغم من أنّه تمّ اقتراح هذا المفهوم على أصحاب وسائل الإعلام الأردنية. ذكر الخبراء المطلعون على دور مسؤول الشكاوي/الموفّق الإعلامي، عدّة أسباب لفشل حضور هذه الخطّة: من بينها أنّ غالبية وسائل الإعلام هي مملوكة بشكل مباشر أو غير مباشر للحكومة أو لرجال أعمال مقربين من الحكومة. «وهذا يعني غياب الاستقلالية الحقيقية والفعليّة في معظم وسائل الإعلام. كما يتّخذ أصحاب وسائل الإعلام القرارات النهائيّة بدلا من المحرّرين، ونتيجة لذلك يبدأ الصحفيون والمحرّرون في ممارسة الرّقابة الذاتية، لأنّهم يعرفون بأنّ السّلطات العليا ستدخل غالبا في عملهم التّحريري». سبب آخر تمّ ذكره وهو الافتقار إلى الحرية وبالتالي الافتقار إلى سياسة التّعديل الذاتي، الأمر الذي أعاق أيضا إنشاء نقابة قويّة ومستقلّة أو مجلس صحفي للتّعديل الذاتي. أخيرا، يُنظر إلى مسؤول الشكاوي/الموفّق الإعلامي على أنّه سيُسبّب «مواقفا لا تحصى ولا تُعد»، والتي تحاول الوسائل الإعلامية في سياق سلطوي أن تتجنّبها⁽¹⁾.

1. مقابلات في كانون الأوّل/ديسمبر 2019 مع يحيى شقير، رئيس لجنة شكاوي المرئي والمسموع، ومحمد قطيشات الرئيس السابق لهيئة الإعلام.

3. اتحادات ونقابات الصحفيين المحترفين

نقابة الصحفيين الأردنيين هي الهيئة الوحيدة التي تمثل الصحفيين الأردنيين. تأسست قانونياً عام 1953 لتحسين المعايير المهنية ودعم الضمان الاجتماعي لأعضائها. لذلك فهي تعمل كجمعية مهنية ونقابة في نفس الوقت. يُمكن القول بأن نقابة الصحفيين الأردنيين غير سياسية إلى حد ما، بالمقارنة مع الجمعيات المهنية الأخرى التي تولت في وقت ما أدوار معارضة خارج البرلمان. كان هناك تقليدياً تناقضا في قواعد العضوية. إذ أن تحديد الصحفي هو إحدى القضايا التي كافحت نقابة الصحفيين لحلها في السنوات الأخيرة. وهناك سبب آخر يتعلق بمحاولات تحرير نفسها من صورة كونها، الذراع الممتد للحكومة وما إذا كانت هي الهيئة المناسبة لفرض أدوات مساءلة وسائل الإعلام (Pies, 2015a; Madanat & Pies, in press).

4. هيئة تنظيم وسائل البث الإعلامي

تمت إعادة هيكلة تنظيم البث عدة مرّات منذ افتتاح القطاع عام 2002 بموجب قانون الإعلام المرئي والمسموع وكتراس شروطه. بينما لا يزال التلفزيون الأردني الحكومي خاضعا لسيطرة الحكومة بشكل مباشر، وقناة الملكة تمّ إنشاؤها بموجب مرسوم ملكي، يخضع القطاع السمعي البصري الخاص للوائح والتعليمات التي أعطت أيضا الأساس لإنشاء هيئة الإعلام الأردني.

وفقا لقانون المرئي والمسموع فإن هيئة الإعلام ليست مستقلة عن الحكومة، لا ماليا ولا هيكاليا (المادة 3 (ب)). يتم تعيين المدير بموجب قرار مجلس الوزراء (المادة 6 (ب)) و«يكون مسؤولا أمام الوزير عن سير أعمال اللجنة» (المادة 8). ومع ذلك أشار الأشخاص الذين تمت مقابلتهم إلى أنّ التدخّل كان نادرا وأنّ هيئة الإعلام كانت قادرة على لعب «دور غير رسمي في حلّ النزاعات بين الجمهور ووسائل الإعلام المرخصة»، وذلك بشكل أساسي من خلال «السلطة الأخلاقية لمدير هيئة الإعلام السابق»⁽¹⁾. وفقا للمادة 4 من قانون المرئي والمسموع، فإنّ هيئة الإعلام مسؤولة على:

1. مقابلة في كانون الأوّل/ديسمبر 2019 مع داوود كتاب مدير عام شبكة الإعلام المجتمعي.

أ) تطوير وتنظيم قطاع الإعلام المرئي والمسموع في المملكة والعمل على خلق مناخ استثماري فيه.

ب) دراسة طلبات التراخيص.

ج) مراقبة أعمال المرخص لهم.

د) اعتماد المواد المسجلة ومنح الموافقة على المواد المسجلة ومنح التراخيص اللازمة لأماكن عرضها وتداولها وفق أحكام هذا القانون واللوائح المنبثقة عنه.

هـ) اعتماد مكاتب مراسلي محطات الإذاعة والتلفزيون بموجب كراس شروط خاصة صادرة لهذا الغرض.

و) ترخيص الأجهزة والوسائل التقنية المستخدمة في أعمال البث الإذاعي والتلفزيوني بالتنسيق مع هيئة تنظيم الاتصالات.

يخضع الحصول على ترخيص البث الخاص لعدة شروط من بينها محتوى البرمجة. تعتبر تراخيص الأخبار السياسية باهظة الثمن ويعتمد الحصول على الرخصة وتجديدها على أساس «حسن سلوك» المؤسسة الإعلامية المعنية (Pies, 2015b).

لا تلتزم الصحافة المكتوبة أو الالكترونية بأي كراس شروط متعلقة بالمحتوى، ولكن فقط بالمتطلبات المالية والتنظيمية.

5. المنظمات غير الحكومية والمنظمات ذات الصلة بوسائل الإعلام:

يحتكم الفاعلون في مراكز السلطة السياسية في الأردن على دور كبير في محاسبة الإعلام، وليس فقط من خلال مؤسسات المساءلة الإعلامية الرسمية أو الملزمة قانوناً. يوجد داخل نظام السلطة السياسية جهات فاعلة لها مصالح مختلفة، على سبيل المثال الديوان الملكي والحكومة والأجهزة الأمنية والنخب الاقتصادية وزعماء القبائل والسياسيون المعارضون، الذين يستخدمون أيضاً طرقاً غير رسمية لمحاسبة وسائل الإعلام الحكومية. تخضع وسائل الإعلام الحكومية للمساءلة داخلياً من قبل السياسيين من الحكومات المعنية إذ امتلك بعض النواب السابقون مؤسسات إعلامية واستخدموها لمصالحهم السياسية، يمارس السياسيون الفرديون الاحتواء الناعم، أو يذهبون إلى المحكمة أو غالباً ما يشكون من التغطية

لرئيس التحرير (مركز القدس 2012، 2009). تؤكد مبادرات رصد وسائل الإعلام التي بدأها ممثلون من مركز القوة السياسية، مثل أكيد وحقك تعرف، على هذا التقييم. يدير معهد الإعلام الأردني الذي أسسته صاحبة السمو الملكي ريم علي «أكيد» ويتلقى تمويلاً من الديوان الملكي الهاشمي ووزارة التخطيط والتعاون الدولي. الهدف هو تحديد «الأخبار الزائفة» بدلا من ادعاء «الأخبار الصحيحة»⁽¹⁾.

أسس «حقك تعرف» من قبل وزير الإعلام السابق لمحاربة الشائعات ويديره الآن رئيس الوزراء⁽²⁾. ترتبط كلتا المؤسسات بشكل مباشر أو غير مباشر بالفاعلين السياسيين المهمين وقد تعرّض للنقد بسبب الانتقاء في الرصد وطرق التحقق من الأخبار⁽³⁾. لذلك من المهم أن نلقي نظرة فاحصة على استقلالية المنظمات والمبادرات التي تدعي مساءلة وسائل الإعلام للارتقاء بمعايير آليات مساءلة الإعلام كما عرفها برتران. (Bertrand (2000, p. 107)

وقد عرفهم على أنهم «كل وسيلة غير حكومية لمحاكاة وسائل الإعلام». لقد حدّدنا الأمثلة التالية، التي تهدف بشكل أساسي إلى المساهمة في التطوير المهني الصحفي أو العمل «نيابة» عن جمهورهم.

حبر.كوم

هي مؤسسة إعلامية انطلقت كمدونة لإعلام المواطن عام 2007. وقد كان هدفها الأول هو مساءلة وسائل الإعلام على ما تغطيه. تسجّلت حبر.كوم عام 2009 كشركة تدير مجلة إعلامية على الإنترنت تسعى ل«تكريس مبادئ المساواة والحرية والتعددية وحقوق الإنسان، وتكريس دور الصحافة في مساءلة السلطة والخطاب السائد». تنتج حبر.كوم «صحافة معمّقة متعدّدة الوسائط وتحليلات نقدية وحوارات عامّة حول قضايا سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وفكرية». تركّز المجلة على الممارسات التفاعلية التي تحاول إدماج المستخدمين للتعليق والمشاركة في المشهد الإعلامي في الأردن. <https://www.7iber.com/>

1. See <https://akeed.jo/en/home> and <https://jmi.edu.jo/>; Interview in December 2019 with Taha Darwish, Managing Editor of .Akeed

2. See <https://haggak.jo/website/Default.aspx> and <http://www.jordantimes.com/news/local/govt-launches-%E2%80%99app-bid-combat-rumours>

3. مقابلات في ديسمبر / كانون الأول 2019 مع لينا عجيلات، المؤسس والمحرّر الشريك في ل«حبر دوت كوم» و رئيس لجنة الحريات في نقابة الصحفيين الأردنيين يحيى شقير و رئيس لجنة الشكاوي المرئية والمسموعة بهيئة الإعلام داوود كتاب.

الحدود

الحدود هو موقع إلكتروني عربي مقره في لندن، يهدف إلى «خلق قدر معين من التربية الإعلامية». تأسس في الأردن عام 2013، وقد سخر في البداية من الأخبار الأردنية قبل أن يعمم التجربة في دول أخرى في الشرق الأوسط. يقوم القيمين على الموقع بدعوة جمهوره إلى استحقاق جائزة الحدود مقابل أخبار تستحق السخرية منها. ثم يقدمون هذه الأخبار الساخرة ويتمنون لو كانت حقا مزورة ولكن الأخبار تكون بالفعل حقيقية. وبالتالي فإنهم يساهمون في مشهد المساءلة الإعلامية في الأردن من خلال انتقاد وسائل الإعلام بطريقة ساخرة. <https://alhudood.net>

إعلاميون من أجل صحافة استقصائية عربية (أريج)

تأسست منظمة أريج عام 2005 ومقرها عمان. تهدف إلى «دعم صحافة استقصائية احترافية مستقلة ذات جودة عالية من خلال تنظيم ورشات تدريب نوعية متقدمة وتوفير خبرات إشراف ومتابعة للصحفيين على يد إعلاميين محترفين، وتمويل إنتاج تحقيقات متنوعة والتشبيك مع منصات نشر عربية ودولية. تنتج أريج ومن خلال أنشطتها تقارير استقصائية، بما هو نادر في معظم الدول العربية بما في ذلك الأردن. وبالتالي فإنها تساهم في مشهد المساءلة الإعلامية في الأردن من خلال محاسبة وسائل الإعلام على ما لن تغطيه لولا ذلك. [/https://arij.net](https://arij.net)

مركز الدفاع عن حرية الصحفيين

تأسس مركز الدفاع عن حرية الصحفيين في عام 1998. ومنذ سنة 2015 ينشر المركز تقريرا سنويا عن وضع حرية الإعلام في الأردن، يقوم المرصد الإعلامي للمركز بالتركيز على خطاب الكراهية من خلال متابعة الصحف اليومية الأربعة والمواقع الإلكترونية الإخبارية العشرة. وإلى جانب ذلك فيدعم المركز الصحفيين من خلال وحدة المساعدة القانونية في قضايا قانون الإعلام. كما يشارك في المشاريع والأنشطة المتعلقة بإدارة وسائل الإعلام والتنظيم/التعديل الذاتي. كان المركز من بين المنظمات الأولى التي وضعت سنة 2007 مدونة لقواعد السلوك المهني للإعلاميين لتغطية الحملة الانتخابية. [/https://english.cdfj.org](https://english.cdfj.org)

راديو البلد

أنشأت إذاعة البلد، التي تديرها شبكة الإعلام المجتمعي، نادي المستمعين، الذي يشارك في البرمجة والإنتاج ويقوم بإشراك الجمهور. وهي تقدم برنامجا إذاعيا

«سيارة إف - إم» من إنتاج وتقديم محمد أبو صفيّة ومجموعة من سائقي سيارات الأجرة الآخرين. وبذلك يُنظر إلى الناس على أنهم شركاء في صناعة الأخبار. يُرکز الراديو على المستوى المحليّ ويساهم بالأخبار التي كانت ستترك جانبا. <https://ammannet.net>

صحفي Sahafi.jo

تأسّس موقع صحفي في عام 2009 ويكاد يكون مكرّسا بشكل حصري للإبلاغ عن القضايا المتعلقة بالمشهد الإعلامي في الأردن والعالم العربي وتحليلها. يوفر موقع صحفي مصدرًا حول قضايا الصحافة والإعلام في الأردن. وتتمثّل أهدافه الرئيسية في بناء المعرفة حول مهنة الإعلام ومتابعة التطورات والتغيرات في مجال الصحافة. وبالتالي، فإنّه يمهد الطريق لتحليل ونقد إعلامي قائم على أسس جيّدة. <http://www.sahafi.jo/aboutus.php>

6. التشريعات المتعلقة بوسائل الإعلام:

تتمثّل في ثلاثة عشر قانونا وتنقيحاتها(1) وهي التي تتحكّم بشكل مباشر أو غير مباشر في وسائل الإعلام في الأردن: (UNESCO, 2015a; Pies, 2015a)

- (1) قانون المطبوعات والنشر (1998) وتعديلاته
- (2) قانون العقوبات (1960) وتعديلاته
- (3) قانون حماية أسرار ووثائق الدولة (1971)
- (4) قانون الوصول إلى المعلومات (2007)
- (5) قانون انتهاك حرمة المحاكم (1959)
- (6) قانون أمن الدولة (1959)
- (7) قانون نقابة الصحفيين الأردنيين (1998) وتعديلاته
- (8) قانون مؤسسة التلفزيون الأردني (2000)
- (9) قانون الإعلام المرئي والمسموع المؤقت (2002) وتعديلاته

1. السنوات المذكورة هنا، تشير إلى التشريع الأول. تمّ تعديل العديد منذ ذلك الحين عدة مرات. يمكن العثور على جميع القوانين في محرك البحث الرسمي للقوانين الأردنية.

<http://www.lob.jo/?v=1.9&url=en/Jordanian-Legislation>

10) قانون منع الإرهاب (2006) وتعديلاته

11) قانون وكالة الأنباء الأردنية (2009)

12) قانون الجرائم الالكترونية (2010)

13) قانون الاتصالات (1995) وتعديلاته

يكفل الدستور حرية الرأي والتعبير والصحافة، إلا أنّ هذه التعهدات الإيجابية لا ترقى إلى مستوى الضمانات الدولية. (UNESCO, 2015a)

تُصنّف المؤشرات الدولية لوضع حرية الصحافة في الأردن على «أنّه وضع صعب»، وحرية الانترنت على أنها «حرّة جزئياً» مع 49 نقطة من أصل 100 (مراسلون بلا حدود، 2020، فريدوم هاوس، 2019، 2020). أعطت ثلاثة قوانين للحكومة القدرة على التحكم المباشر في محتوى وسائل الإعلام وهي قانون المطبوعات والنشر، وقانون العقوبات وقانون حماية أسرار ووثائق الدولة. تمّت مراجعة كلّ هذه القوانين، على الأقلّ مرّة واحدة منذ 1989، عندما بدأ آنذاك العاهل الأردني الملك حسين عملية مؤقتة للإصلاح السياسي. هناك تقليد المحرّمات التي لا يجب تغطيتها حتى على وسائل التواصل الاجتماعي وهي العائلة المالكة والجيش والأجهزة الأمنية والقضاء. يشير الشّباب الأردني أيضاً إلى الحكومة والبرلمان باعتبارهما محصّنين ضدّ النقد في وسائل الإعلام وكذلك على وسائل التواصل الاجتماعي (UNESCO, 2015b). يضمن قانون المطبوعات والنشر وقانون حق الوصول إلى المعلومات الحق في الوصول إلى المعلومة. الأوّل ينطبق على الصحفيين والثاني يهمّ كلّ الأردنيين. لا يمكن اعتبار هذا الضمان أمراً مفروغاً منه (على سبيل المثال، لا تملكه دول أخرى في المنطقة) فإنّ الصحفيين يعتبرون القوانين التي تحدّد هذا الحق، عقبة رئيسية في عملهم (UNESCO, 2015a).

منذ سنة 2012، أثار تعديل قانون المطبوعات والنشر وإدخال قوانين الجرائم الالكترونية انتقادات شديدة من المنظمات المحلية والدولية والمنظمات غير الحكومية ونشطاء الإنترنت. تمّ تعديل قانون المطبوعات والنشر سنة 2012 للنظر في التعليقات المنشورة كجزء من محتوى غرفة الأخبار، وبالتالي تخضع للمساءلة القانونية. كما قضت بأنّ جميع المطبوعات بما في ذلك المدونات الخاصة التي تنشر مقالات حول القضايا السياسية والاجتماعية في الأردن، تخضع لقانون المطبوعات والنشر. نتيجة لذلك، تحتاج المدونات إلى تسمية رئيس التحرير كعضو في نقابة الصحفيين الأردنيين وتقديم الاحتياطات المالية (Alasmari, 2015, Pies). يعدّ قانون الجرائم الالكترونية لعام 2015 إحدى الأدوات التي تزيد من تقييد حرية التعبير.



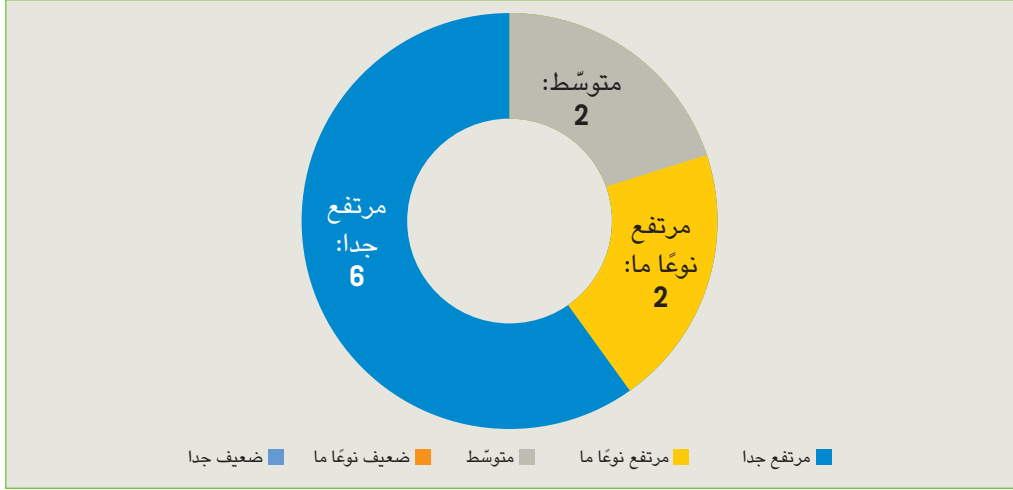
نتائج الاستبيان

توضح الفقرة التالية نتائج الاستبيان الذي تمّ إجراؤه نيابة عن معهد آيرش بروسست في تموز/ يوليو 2020. أرسلنا الاستبيان المصمّم مسبقاً عبر البريد الإلكتروني إلى 21 شخصاً، أجاب 10 منهم. تضمنت قائمة المستجوبين صحفيين وممثلين عن المؤسسات الإعلامية والمنظمات غير الحكومية بالإضافة إلى مدوّنين يشاركون جميعاً في ممارسات المساءلة الإعلامية. العينة ليست تمثيلية. درس مؤلّفو هذا التقرير المساءلة الإعلامية في الأردن لأكثر من 10 سنوات وقد نشروا على نطاق واسع حول هذا الموضوع (Madanat & Pies, in press, Pies, 2015a, Pies, 2015b, Pies, 2014; Pies & Madanat, 2011, Pies & Hawatmeh, 2010).

لقد أجرينا مقابلات مع أهمّ الجهات الفاعلة في مجال مساءلة وسائل الإعلام في الأردن، من خلال مقابلات شبه منظّمة وجها لوجه في كانون الأوّل/ ديسمبر 2019 من أجل مشروع بحثي. ربّما يكون هذا هو السبب في أنّنا شهدنا «إجهادا للاستبيان» بين المستجوبين للمشروع الأخير. على الرّغم من ذلك، فإنّ الإجابات التي تلقيناها في الغالب تؤكّد التوجّهات والميول التي رصدناها في كانون الأوّل/ ديسمبر 2019.

1. تُعتبر الرّقابة الذاتية عالية

تُشير إحدى النتائج الحاسمة إلى الحضور الكبير للرّقابة الذاتية لدى الصحفيين (سؤال 3)، والتي يعتبرها معظم المستجوبين عالية. قال 6 من أصل 10 إنّ تأثير الرّقابة الذاتية مرتفع للغاية، وقال 2 إنّهُ مرتفع نوعاً ما واثنان فقط يعتبرونه متوسّطاً (أنظر الرّسم البياني 1.4).



الرّسم البياني 1.4: الأثر الملموس للرّقابة الذاتيّة بين الإعلاميين

ومن الأسباب الرّئيسية لهذه الرّقابة الذاتيّة، ذكر المستجوبون المضايقات والملاحقات القضائيّة وسجن الصحفيين والعاملين في مجال الإعلام وكذلك «الرّقابة التي تفرضها هيئات التّحرير». لذلك فإنّ ثقافة الخوف وانعدام الثقة القانونيّة (خاصة فيما يتعلق بالمصطلحات الغامضة للقوانين)⁽¹⁾، والتي ذكرها كلّ المستجوبون كعامل مهمّ يحدّ من اشتغال وسائل الإعلام بحريّة (سؤال 2). أكّد مستجوب واحد فقط أنّ وسائل الإعلام تتمتّع باستقلالية تحريرية (سؤال 10)، 4 رفضوا و5 قالوا إنها كانت متاحة جزئيّاً.

في حين أنّ 9 من 10 إجابات ترى أنّ هناك اختلافاً في المساءلة الإعلاميّة بين وسائل الإعلام الخاصّة والرّسمية⁽²⁾، لم يسأل الاستبيان كيف ذلك.

من خلال البحوث السّابقة نعلم أنّ الجهات الرّئيسية التي تقوم بمساءلة وسائل الإعلام تختلف: فبينما تحاسب السلطات المختلفة داخل النّظام السياسي (مثال على ذلك الجهات الأمنيّة، الحكومة، أليديوان الملكي) ووسائل الإعلام الرّسمية بشكل مباشر، يتدخّل الفاعلون الاقتصاديّون أكثر بكثير في وسائل الإعلام التجاريّة الخاصّة. ومع ذلك لا يمكننا رسم خط واضح بين وسائل الإعلام الرّسمية والخاصّة من حيث ممارسات المساءلة الإعلاميّة التي تهدف إلى الدّفاع عن مصالح الجمهور

1. Freedom House (2020) criticizes in its latest report on Jordan: "Laws governing access to government information are vague, lack procedural detail, and contain sweeping exceptions". "تنتقد فريدم هاوس في تقريرها الأخير عن الأردن: «القوانين التي تنظم الوصول إلى المعلومات الحكومية غامضة، وتفتقر إلى التفاصيل الإجرائية، وتحتوي على استثناءات جارفة»

2. لقد غيّرنا مصطلح «وسائل الإعلام المملوكة للدولة» في الاستبيان الأصلي ب «وسائل الإعلام الرّسمية» لأنّه المصطلح المستخدم محلياً وهو الذي يصف بشكل أفضل الاختلاف في ملكيّة وسائل الإعلام في الأردن.

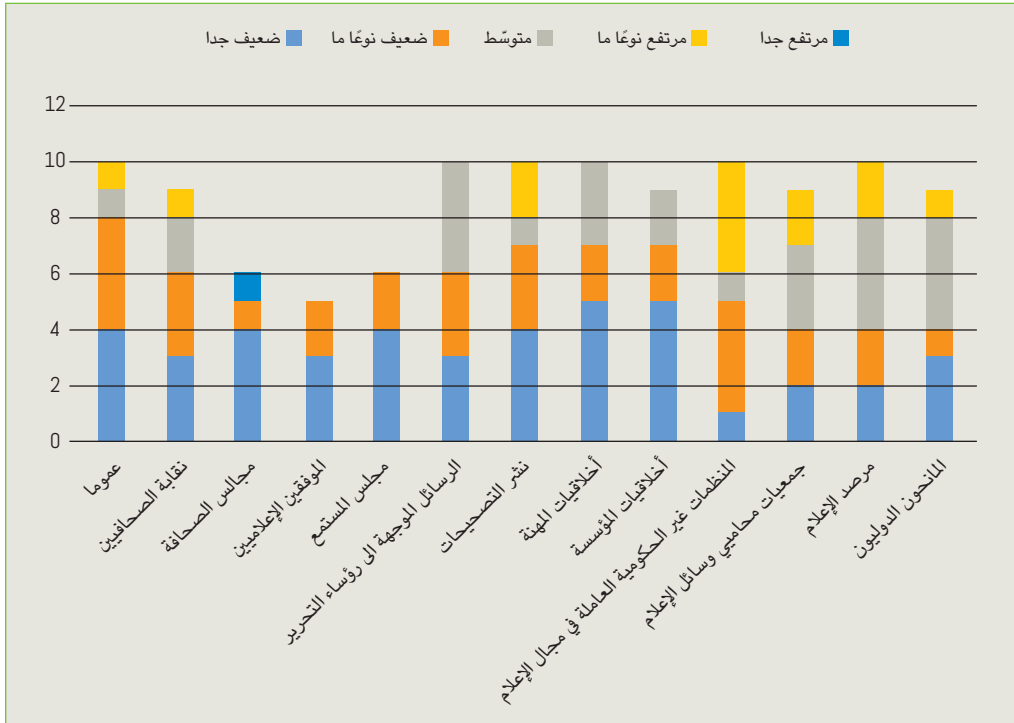
والمواطنين. فقط وسائل الإعلام الخاصة غير الربحية تخضع للمساءلة إلى حدّ كبير من قبل جمهورها.

2. تُعتبر فعالية أدوات المساءلة الإعلامية ضعيفة

من الواضح أنّ «الإجهاد» لا يتعلّق فقط باستبيان المساءلة الإعلامية، بل أيضاً بالآليات المساءلة الإعلامية في حدّ ذاتها. سنة 2010، تمّ إجراء استبيان مع عيّنة تمثيلية من الصحفيين في الأردن حول المساءلة الإعلامية، آنذاك تمّ تقييم ممارسات المساءلة الإعلامية على أنّها ذات تأثير مرتفع أو مرتفع نوعاً ما على سلوك الصحفيين: القوانين الناظمة لوسائل الإعلام (58%) ودليل صلب السياسة التحريرية للمؤسسات الإعلامية (72%). بالإضافة إلى ذلك نجد آليات أخرى من المساءلة الإعلامية مثل القوانين الناظمة والتّعليم الصحفي والنّقد على تويتر وفيسبوك، ومدوّنات الأخلاقيات الصحفية و مدوّنات الصحفيين، وهي وجدت مؤثرة في أكثر من ثلث الإجابات (Pies, 2012).

في هذا الاستبيان الأخير، وجدنا آلية واحدة فقط، وهي المنظمات غير الحكوميّة المختصّة في الإعلام، التي تخلق على الأقل بعض التّفاؤل من خلال تأثيرها على وسائل الإعلام الأردنيّة في ما يتعلّق بالمساءلة الإعلامية. تحصّلت المنظمات غير الحكوميّة المختصّة في الإعلام على 4 مرّات تقييم «مرتفع نوعاً ما»، ومرّة واحدة «متوسّط، و 5 مرّات ذات كفاءة «منخفضة للغاية أو إلى حدّ ما (أنظر الرّسم البياني 2.4)⁽¹⁾.

1. الإجابات المفقودة ل9 هي «لا إجابة».



الرّسم البياني 2.4 : تقييم فعالية آليات المساءلة الإعلامية في الأردن

تمّ تقييم كفاءة جمعيات المحامين المختصين في الإعلام، ومرصد الإعلام نشر التصحيحات على أنها «مرتفعة جداً» فقط عبر إجابتين من أصل 10 إجابات، و3 إجابات اختارت خانة «متوسط» بالنسبة لجمعيات المحامين المختصين في الإعلام و 4 «متوسط» لمرصد الإعلام و 2 لتصحيحات المنشورات.

تشير إجابة «مرتفع جداً» في خانة مجالس الصحافة من قبل أحد المستجوبين، إلى هيئة الإعلام غير المستقلة، والتي لا يمكن اعتبارها هيئة للتنظيم الذاتي (انظر المحور الأول المتعلق بمجلس الصحافة).

عموماً فإنّ تقييم فعالية أداء آليات المساءلة الإعلامية في الأردن تراوحت بين ضعيفة جداً وضعيفة نوعاً ما. قد يكون هذا مرتبطاً أيضاً بالتقييم المنخفض لطبيعة آليات المساءلة الإعلامية المعمول بها في البلد (سؤال 13): 3 مشاركين اعتبروا أنها ضعيفة جداً و4 ضعيفة نوعاً ما و2 متوسط. لكن هذا لا يعني أنّ المبادرات المستقبلية لتعزيز مساءلة وسائل الإعلام ستذهب سدى. على الرّغم من التّقييم الضّعيف لإجراءات التّعديل الذاتي المعتمدة الآن، فإنّ معظم المستجوبين يشهدون على أنّ الصحفيين الأردنيين لديهم عقلية وثقافة مهنية، حيث تلعب مساءلة

وسائل الإعلام دوراً مهماً جداً (6) أو دوراً مهماً (2). يشكّ اثنان فقط من المشاركين في ذلك (غير مهم إلى حد ما (1)، غير مهم (1)). كما تمّ ذكر ثقافة الصحافة المسؤولة تقليدياً في الأردن على أنّها عامل تمكين لممارسات المساءلة الإعلامية.

3. شبكات التّواصل الاجتماعي: عامل مهمّ في تمكين المساءلة الإعلامية

أُكِّد 8 مستجوبين من أصل عشرة على العبارة التي مفادها أنّ «شبكات التّواصل الاجتماعي مهمّة كمنتدى للنقاش حول جودة أو سوء سلوك وسائل الإعلام الإخبارية». إجابة واحدة لم توافق على ذلك، وأخرى اعتبرت أنّها مهمّة «جزئياً». وهذا يؤكّد النظرة المستقبلية من بحثنا في كانون الأوّل/ديسمبر 2019، والذي كتبنا فيه: «نظراً لأنّ استخدام شبكات التّواصل الاجتماعي أصبح ذا صلة متزايدة بتلقي الأخبار والنّقاش العام عموماً، [...] يجب أن تركز الأبحاث المستقبلية على النّشاطات الفرديّة للمواطنين على مواقع الاتصال الاجتماعي ووسائل الإعلام المجتمعية، بدلاً من الممارسات المؤسسية للمساءلة الاجتماعية. يجب أن تحلّل الحالات والظروف التي تنجح فيها الدّعوات إلى مساءلة وسائل الإعلام في الأردن».

(Madanat & Pies, in press)

لقد تمّ ذكر شبكات التّواصل الاجتماعي بشكل واضح وصريح كعامل تمكين لثقافة المساءلة الإعلامية في الأردن. كتب أحد المستجوبين: «شبكات التّواصل الاجتماعي هي أداة للمواطنين لممارسة حرية التعبير». يُستخدم فايسبوك على سبيل المثال لانتقاد المحتوى الإعلامي والسياسة الإعلامية وقرارات التحرير (Madanat & Pies, in press).

يدعم هذا الرّأي المتفائل معدّل معرفة القراءة والكتابة المرتفع بشكل عام وإمكانية الوصول إلى الإنترنت على نطاق واسع. تمّ ذكر شبكات التّواصل الاجتماعي كمساحة مفتوحة لعرض تنوع المجتمع الأردني، والذي لا ينعكس في محتوى وسائل الإعلام الإخبارية التقليدية ولا يحظى بالتقدير.

ذكر المستجوبون عامل تمكين آخر للمساءلة الإعلامية وهو التّدريب والتّكوين الأساسي الجيد للصحافة عموماً. فلا تزال ثقافة التعلّم والتدريب مدى الحياة مفقودة.

4. القوانين المقيدة والغامضة هي العامل الأكثر تقييداً لمساءلة وسائل الإعلام

هناك أكثر من 10 قوانين تؤثر بشكل مباشر على أداء الإعلام الإخباري في الأردن. على الرغم من أن الدستور يضمن حرية الصحافة، إلا أنه لا يرقى إلى المعايير الدولية (أنظر الفصل الأول 6). القوانين مقيدة وتستخدم مصطلحات غامضة، تسبب القلق وعدم اليقين بين الصحفيين. هذا هو السبب في أن المستجوبين ذكروا القوانين، باعتبارها الأداة الأكثر فاعلية لمساءلة وسائل الإعلام للنظام السياسي وفي الوقت نفسه، العامل الأكثر تقييداً لأي ممارسات لمساءلة وسائل الإعلام أمام المواطنين أو الجمهور. (أنظر الفصل الأول 6. قانون الجرائم الإلكترونية). إن المضايقة والملاحقة القضائية للصحفيين من قبل قوات الأمن والسياسيين ورجال القبائل، تزيد من ثقافة الخوف، التي تخلق ثقافة تحريرية مقيدة. أطلق على ذلك أحد المستجوبين مصطلح «رقابة التحرير» في مقابل «رقابة الدولة». نتيجة لذلك دعى المستجوبون بشدة إلى إصلاح القوانين التي تؤثر على وسائل الإعلام.

هناك عامل مهم آخر ذكره الأشخاص الذين تمت مقابلتهم والذي لا يزال يحد من المهنية وهي مشكلة النفاذ إلى المعلومات. فعلى الرغم من قانون حق الوصول إلى المعلومات، لا تزال مؤسسات الدولة تمارس ثقافة إخفاء المعلومات بدلا من جعلها شفافة للجمهور. لذلك فإن انتشار الشائعات والمعلومات الكاذبة خاصة عبر شبكات التواصل الاجتماعي - يمثل مشكلة للصحفيين لأن وسائلهم في التحقيق في مثل هذه المعلومات محدودة أيضا.⁽¹⁾

لا تؤثر القوانين فقط على محتوى وسائل الإعلام (انظر الفصل الأول 6)، بل هي تتسبب أيضا في تهميش هيكل لوسائل الإعلام غير الرسمية. يرى من تمت مقابلتهم أن القانون الذي ينظم المنافسة العادلة والمفتوحة مفقود. هذا هو السبب في أن تمويل المؤسسات الإعلامية الخاصة يمثل عقبة مهمة أخرى أمام ممارسات مساءلة وسائل الإعلام في الأردن. ومن بين الأفكار المذكورة في الاستبيان لتحسين الوضع الحالي، هي إقناع وسائل الإعلام بأخذ ملاحظات الجمهور على محمل الجد. علاوة على ذلك، فإن جمعية الصحفيين القوية - التي يمكن أن تضغط من أجل إصلاحات حقيقية - مفقودة. تعمل نقابة الصحفيين الأردنية الحالية على زيادة الاختلالات بدلا من تسويتها. هذا ما جعل أحد المستجوبين يقترح منظمة «قوية» ثانية للصحفيين.

1. أفاد مركز الدفاع عن الصحفيين عن انخفاض في انتهاكات حرية الإعلام منذ عام 2017 وعزا ذلك في المقام الأول إلى الرقابة الذاتية ورفض الحكومة تغطية الصحفيين للاعتصامات والاحتجاجات خلال العام.

<https://english.cdfj.org/resource/road-map-for-reforming-the-regulatory-environment-of-journalism-and-the-media-protection-the-publics-right-to-know-and-encourage-media-self-regulation-in-their-relations-with-the-public>

الأردن

من ناحية الصحفيين، انتقد بعض المستجوبين الافتقار إلى المؤهلات الفكرية والمهنية. هذا هو السبب في أن بعض الأفكار حول كيفية تحسين ممارسات مساءلة وسائل الإعلام في الأردن تشير إلى المستوى الفردي للصحفيين، مثل تعزيز الأخلاقيات المهنية أو زيادة الوعي بالقضايا المتعلقة بأخلاقيات المهنة. يمكن أن يكون إنشاء مجلس إعلام حقيقي للتعديل الذاتي مفيداً، لذلك تم اقتراحه من قبل أحد المستجوبين. ولا ينبغي أن يكون هذا المجلس مستقلاً فحسب بل يجب أيضاً أن يكون مزوداً بأعضاء ذوي خبرة مهنية ومحترمين على نطاق واسع. أخيراً، طالب أحد المستجوبين بالوعي الثقافي للمساءلة داخل المجتمع الأردني ككل. وانتقد نفاق الأشخاص الذين يطالبون بمحاسبة أصحاب النفوذ لكنهم يهاجمون الحكومة عندما يتم القبض على أحد أقربائهم.

الجدول عدد 3.4: نظرة عامة حول عوامل التمكين وعوامل الحد من مساءلة وسائل الإعلام.

عوامل التمكين التي ذكرها المستجوبون	العوامل التي تحد من المساءلة والتي ذكرها المستجوبون
<ul style="list-style-type: none"> ثقافة العمل الصحفي التي تعمل بطريقة مسؤولة ارتفاع معدل القدرة على القراءة والكتابة إمكانية الوصول إلى الأنترنت على نطاق واسع التدريب الأساسي للصحفيين، لكن يفتقر إلى ثقافة التكوين مدى الحياة التنوع في المجتمع رغم أنه لا ينعكس في المحتوى الإعلامي ولا يحظى بالتقدير شبكات التواصل الاجتماعي كأداة لممارسة الحرية للمواطنين 	<ul style="list-style-type: none"> لا تحترم القوانين حريات الإعلام وتستخدم مصطلحات غامضة المضايقات والملاحقات من قبل الأجهزة الأمنية والسياسيين ورجال العشائر السجن ثقافة التحرير المقيدة ("الرقابة على التحري") تهميش وسائل الإعلام غير الرسمية نقص التمويل المستمر الذي يسمح بهامش معين من الاستقلالية التحريرية نقص المؤهلات الفكرية والمهنية للصحفيين احتكار مؤسسات الدولة للمعلومات على الرغم من قانون حق الوصول إلى المعلومات ضعف التنظيم الذاتي (نقابة الصحفيين الأردنيين) عدم وجود ثقافة المساءلة في الأردن



الخلاصات والتوصيات

يُصوّر بحثنا بيئة معادية إلى حدّ ما لممارسات المساءلة الإعلامية التي تهدف إلى حضور آليات مساءلة بما يتجاوز الوسائل غير الحكومية. ولكن تدفع التشريعات الضيقة والمضايقات والمقاضات المفرطة بالإضافة إلى العوامل المقيدة الأخرى، خبراء المساءلة الإعلامية إلى المطالبة في المقام الأول بحرية وسائل الإعلام. ينظر إلى المساءلة الإعلامية أنّها عملية مصاحبة للحرية.

ومع ذلك، قد تستند الأنشطة المستقبلية لتعزيز ممارسات المساءلة الإعلامية على الصحفيين الذين يدعمون الفكرة ومجموعة متنوعة من الخبراء والمنظمات التي نشطت في مساءلة وسائل الإعلام - بعضها بالفعل لأكثر من عشرة سنوات (انظر الفصل الأول.5).

لذلك من بين التوصيات التي يمكن تقديمها: التركيز على المستوى التنظيمي لوسائل الإعلام الخاصة (التجارية وغير الهادفة للربح)، أو على مبادرات شبكات التواصل الاجتماعي (إما من قبل خبراء الإعلام أو المواطنين) أو على المنظمات الإعلامية غير الحكومية لتعزيز أو تنسيق قضايا المساءلة الإعلامية في الأردن. هناك بعض الإجراءات التي يمكن اتخاذها:

1) تعزيز الاستدامة المالية للمؤسسات الإعلامية الخاصة من خلال توفير البحوث حول «الحقائق الثابتة» وإتاحتها لأصحاب وسائل الإعلام، على سبيل المثال، الإجابة على الأسئلة التالية:

● لماذا تؤتي ممارسة المساءلة الإعلامية ثمارها للمؤسسات الإعلامية في سياق سلطوي مثل الأردن؟ (على سبيل المثال، عدد أقل من الملاحقات القضائية، ومضايقات أقل، وموظفون أكثر رضا، وثقة أكبر للجمهور، ونسبة متابعة أكبر، وفرص أفضل للحصول على تمويل من مانحين دوليين...)

● كيف تتعرف على جمهورك كمّا وكذلك كيفاً؟ مثال العادات وردود الأفعال والميولات والثقة وما إلى ذلك، كلّها في ما يتعلّق بممارسات المساءلة الإعلامية. وكيف يمكنك تحويل هذه البيانات إلى استراتيجية تزيد من التفاعل والاستدامة الاقتصادية؟

2) استدامة وتطوير أنشطة المساءلة الإعلامية التي يتم تنسيقها على شبكات التواصل الاجتماعي من قبل الأفراد المؤثرين أو مجموعات الخبراء. ويشمل ذلك تحليل المحتوى والإحصاءات والدراسات والاستبيانات واستطلاعات الرأي على شبكات التواصل الاجتماعي.

3) وضع استراتيجيات حول كيفية الإبلاغ بطريقة مسؤولة في ظل ظروف عدم اليقين من المعلومات أو الأخبار المزيفة، بواسطة الأمثلة التالية:

● إنشاء وحدات محلية وإقليمية للتحقق من المعلومات تكون منفتحة على هيئات التحرير لأن العديد من المؤسسات الإعلامية الخاصة لا تملك المال لدفع تكاليف وحدتها الخاصة.

● دعم الجامعات لإعداد طلاب السنة الأولى في كليات الإعلام للتحقق من المعلومات وليس فقط لتدريس قوانين أو أساسيات المهنة.

● تعزيز دور المنظمات غير الحكومية التي ترصد بنفسها الوسائل الإعلامية أو تقدم التدريب للمواطنين حول مراقبة وسائل الإعلام

● توفير دورات تدريبية لوسائل الإعلام الخاصة حول البحث عن المعلومات المحلية وكيفية التعامل مع أصحاب النفوذ.

4) تحسين التواصل بين الصحفيين والعاملين في مختلف أنواع المؤسسات الإعلامية (أعضاء أو غير أعضاء في نقابة الصحفيين الأردنيين) وكذلك بين كتاب الأعمدة وأصحاب وسائل الإعلام المختلفة.

هناك العديد من الأفكار وسنكون سعداء بمناقشتها مع متحمسين آخرين لموضوع المساءلة الإعلامية ■

مساءلة
وسائل الإعلام
في منطقة
الشرق الأوسط
وشمال إفريقيا

لبنان

آليات المساءلة الإعلامية
في لبنان:

أيمن جورج مهنا وكريم صفّي الدين
المساءلة الإعلامية في لبنان

لبنان



هيئات ومنظمات المساءلة الإعلامية الموجودة

يهدف هذا القسم إلى تقديم مسح شامل نسبياً (ولكن ليس بالضرورة بشكل كامل) للمنظمات والنقابات والجمعيات والهيئات الرسمية المعنية بمساءلة وسائل الإعلام وحرية الصحافة والإطار المؤسسي للأدوات الرسمية/غير الرسمية لتنظيم قطاع الإعلام في لبنان. كما يهدف هذا القسم الأول إلى تحديد الجهات الفاعلة والمجموعات التي سيتم تحليل أعمالها ومواقفها في الأقسام التالية، وذلك بناءً على المقابلات والبيانات الأولية التي تم جمعها من أجل القيام بهذه الدراسة.

1. مجلس (مجالس) الصحافة و/أو الإعلام

يُفهم مجلس الصحافة عمومًا على أنه مؤسسة رسمية يتم إنشاؤها أساسًا للترويج لقواعد محددة لسلوك وأخلاقيات الصحافة لدى شبكات العمل والصحفيين والمؤلفين والعديد من العاملين في مجال الإعلام. وتتمحور هذه القواعد بصفة عامة حول شكل من أشكال الصحافة المسؤولة وذات المصداقية والتي يمكن للعاملين في مجالها ممارسة مهنتهم في بيئة صادقة وشاملة وتعددية. وتعتمد صلاحيات هذه المجالس على السياق الذي يتم إنشاؤها فيه وطبيعة الحوكمة التي ترتبط بها. ففي الديمقراطيات الليبرالية، تشمل هذه الصلاحيات عادةً إصدار الغرامات المالية وتنظيم وسائل الإعلام السمعي والبصري والمساءلة/الإدانة العلنية («دور مجلس الصحافة»، 2013).

في السياق اللبناني، وبغض النظر عما إذا كانت المهام الرسمية تؤدي عامةً إلى تطبيق ملموس على أرض الواقع، فإن الأهداف الأساسية التي تسعى إليها مجالس الصحافة عمومًا تُنسب رسميًا إلى المجلس الوطني للإعلام. تم إنشاء هذا المجلس سنة 1994، وتتمحور أدواره الاستشارية بشكل عام حول توزيع التراخيص، وتنظيم التغطية الإعلامية/المضامين، ووضع معايير لإنشاء مؤسسات إذاعية وتلفزيونية جديدة. لكن، وبالنظر إلى أن المجلس يتكون من عشرة أعضاء يتم تعيينهم على أساس التوجهات الطائفية والسياسية، إضافة إلى أنه يفتقر إلى صلاحيات فعالة، فقد صار الكثيرون يشككون في مدى فائدته الفعلية (أيوب، دون

تاريخ). إن الافتقار العام للبناء الديمقراطي والمتابعة المستمرة يجعل المجلس غير قادر على أداء دور مجلس الصحافة أو مجلس الإعلام الفعال.

2. الموفق الإعلامي / أمين المظالم⁽¹⁾

يتم تعريف دور «الموفق الإعلامي / أمين المظالم في غرفة الأخبار» على أنه الجهة أو الهيكل الذي يقوم بتلقي وجمع شكاوى القراء والمشاهدين وإحالتها إلى المؤسسة / الدولة من أجل إعادة تقييم المحتوى الصحفي ومساءلة العاملين في مجال الإعلام عما يتم عرضه على منصات معينة (مثل الموفق الإعلامي السويدي للصحافة المكتوبة). إلا أنه لا توجد أي بيانات أولية أو ثانوية تشير إلى وجود موفق إعلامي في السياق اللبناني، لا سيما في ظل الغياب شبه التام للشفافية والتواصل التشاركي بين المواطنين والدولة (إليوت، 2015؛ هيليغوس، 2014).

3. الجمعيات المهنية ونقابات الصحفيين

تُفهم جمعيات الصحفيين والنقابات على أنها هيئات يمكن من خلالها للعاملين في مجال الإعلام التفاوض وعقد الاتفاقات إما مع الدولة وهيئاتها الرسمية، أو أصحاب وسائل الإعلام ورجال الأعمال والمستثمرين فيما يتعلق بالقضايا المتعلقة بالأجور والتمويل والاستقلال التحريري والأخلاقيات العامة للصحافة.

- نقابة الصحافة اللبنانية: تأسست سنة 1941 وتمثل حصرياً أصحاب المنشورات المطبوعة ضمن أعضائها ومجلسها التنفيذي، وتكون عضويتها موزعة بشكل أساسي على المحظيين بارتباطات سياسية. بالإضافة إلى رصد تطبيق آليات المساءلة على الصحفيين وتوزيع البطاقات الصحفية، تسعى النقابة إلى إيجاد تسويات تفاوضية بين الدولة والصحف فيما يتعلق بحالات معينة أو التزامات مالية (حمدان، 2020؛ «النقابات العمالية»، دون تاريخ؛ شهاب، 2019).

- نقابة محرري الصحافة اللبنانية: تأسست سنة 1962 وتتكون بشكل أساسي من محرري الصحافة المطبوعة، وخاصة من غير المالكين الذين يُفترض أن

1. بما أن هذه الدراسة تشمل 9 دول من منطقتي الشرق والمغرب فقد تم اعتماد التسميات الموجودة رسمياً وفعالياً لتعريف مهمة الأومبودسمان في تونس والمغرب وهي الموفق الإعلامي والوسيط الإعلامي وتمت إضافة التسميات المعرّفة نظرياً لهذه المهمة في الشرق والتمثلية في أمين المظالم ومسؤول الشكاوي.

يحصلوا على مجال للتفاوض من أجل حقوقهم. غير أن نقابة محرري الصحافة تنسق باستمرار مع نقابة الصحافة اللبنانية وبذلك فهي غير قادرة حالياً على متابعة أي إجراء مباشر و/أو مثير للنزاع. وحتى قبول العضوية في نقابة محرري الصحافة لا يتم إلا بموافقة من نقابة الصحافة اللبنانية («النقابات العمالية»، دون تاريخ).

- نادي الصحافة: تأسس سنة 1993، وتم تسجيله كمنظمة غير حكومية (جمعية) تهدف في المقام الأول إلى تعويض الضعف الحاصل في أداء نقابة محرري الصحافة. إلا أن فعالية هذه المنظمة تراجعت بمرور الوقت، مما أضعف قدرتها على إحداث تغيير جذري في قطاع الإعلام. ولكن هذه المنظمة نجحت في جلب تمويل من مانحين أثرياء وفتحت المجال لعقد مؤتمرات صحفية ودورات تدريبية في مجال الإعلام بشكل مستمر من أجل التوعية بحقوق الصحفيين وانشغالهم الأخلاقية والمهنية.

- نقابة الصحافة البديلة: تأسست سنة 2019 بصفتها جمعية بديلة للصحفيين القادمين من مختلف المجالات الفرعية. ورغم أن النقابة لا تزال حديثة وقليلة الموارد، إلا أنها تهدف إلى إنشاء هيكل مواز يتحدى الوضع الراهن لنقابة الصحافة ونقابة محرري الصحافة اللبنانية المذكورتين أعلاه، فكلاهما يعتبر غير فعال وغير قادر على التحرر من الجمعيات الطائفية وحماية حقوق الصحفيين والعاملين في مجال الصحافة (شهب، 2020؛ أزهرى، 2020).

4. الهيئة الناظمة للبث الإذاعي والتلفزيوني

في ظل محدودية موجات البث، أصبح وجود هيئات ناظمة للبث الإذاعي والتلفزيوني أمراً ضرورياً، وذلك من أجل تحديد توزيع المحطات الإذاعية والتلفزيونية ورصد ما تبثه، وهو ما يعتبر أمراً بالغ الأهمية خاصة فيما يتعلق بتفادي وجود محطات تمتلك أجهزة إرسال ذات نطاق واسع قد تسيطر على مجال البث. ويعد تعديل مجال البث إحدى الوظائف الرئيسية للهيئة الناظمة للاتصالات، والتي تم إنشاؤها سنة 2002 لتحرير وتنظيم كم هائل من شبكات الاتصال («الهيئة الناظمة للبث الإذاعي والتلفزيوني»، دون تاريخ؛ «المهمة والرؤية»، دون تاريخ).

وفقاً لما ينص عليه القانون 431 الصادر في سنة 2002، تشمل المهام الرئيسية والرسمية للهيئة الناظمة للاتصالات تشجيع المنافسة في قطاع الاتصالات، وضمان

شفافية الأسواق، والعمل كوسيط لتسوية النزاعات المتعلقة بتوزيع الرخص، ووضع إجراءات للنظر في الشكاوى قصد متابعة التنظيم بشكل طبيعي («مهام التعديل ومبادئه»، دون تاريخ). ولكن في الواقع تم تجميد نشاط الهيئة الناظمة للاتصالات منذ سنة 2011 إثر خلافات بين الهيئة ووزارة الاتصالات، والتي انتهت بسيطرة هذه الأخيرة («مسائل ملكية وسائل الإعلام»، دون تاريخ).

5. المنظمات غير الحكومية والمنظمات ذات الصلة بوسائل الإعلام

مثل العديد من المجالات والقطاعات الأخرى، لبنان هو موطنٌ للعديد من منظمات المجتمع المدني ذات التوجه الإعلامي والتي أنتجت العديد من الوثائق التي تحدد حقوق الصحفيين وواجباتهم.

كما دعت هذه المجموعات أيضاً إلى سنّ قوانين موحدة للصحفيين وتحسين الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية التي يمكن في ظلها تنفيذ مثل هذه البرامج. وقد ازدهر قطاع المنظمات غير الحكومية بشكل ملحوظ عقب انسحاب القوات السورية من لبنان سنة 2005 (غيها، 2016، ص 80).

- **مؤسسة مهارات:** تأسست سنة 2004 وتم تسجيلها كمنظمة غير حكومية سنة 2006، وتعمل «مهارات» على العلاقة بين الإعلام والمجالات الاجتماعية والسياسية والقانونية. فهي من ناحية توفر برامج تدريبية من أجل تطوير مهارات الصحفيين الشباب الذين يأملون اكتساب القواعد الإعلامية التي نادراً ما يتم الاطلاع عليها في المؤسسات الأكاديمية. ومن ناحية أخرى، تتحدى باستمرار القيود القانونية والسياسية التي تحد من شفافية وسائل الإعلام وحرية التعبير، وذلك من خلال المساهمة في اقتراحات القوانين التي تُناقش في اللجان البرلمانية ورصد الانتهاكات الحكومية و/أو غير الحكومية تجاه الصحافة («مؤسسة مهارات»، دون تاريخ).

- **مركز عيون سمير قصير للدفاع عن الحريات الإعلامية والثقافية** «سكايز»: تأسس في تشرين الثاني/نوفمبر 2007 كمبادرة ضمن مؤسسة سمير قصير، ويركز بشكل أساسي على رصد الانتهاكات ضد العاملين في مجال الإعلام والثقافة ومحاسبة مرتكبيها، كما يقوم بنشر تقارير عن هذه الانتهاكات على صفحاته في مواقع التواصل الاجتماعي وعلى موقعه الإلكتروني. إضافة إلى ذلك، يهتم مركز «سكايز» بالحقوق المهنية للعاملين في مجال الإعلام فيما يتعلق بالمؤسسات التي يعملون بها، كما يوفر الدعم التقني والمالي لوسائل الإعلام

المستقلة والصحفيين المعرضين للخطر («من نحن»، دون تاريخ).

- **منظمة تبادل الإعلام الاجتماعي «سمكس» للحقوق الرقمية:** وهي منظمة غير حكومية تأسست سنة 2008، وتهتم أساساً بتشجيع التنظيم الذاتي لشركات المعلوماتية في لبنان، خاصة في ظل التأثير المتزايد لوسائل التواصل الاجتماعي. وتتمثل مهامها في ضمان حق الوصول إلى المعلومات على الإنترنت وضمان حرية التعبير على منصات التواصل المتعددة، وكذلك الرصد والتقييم النقدي لانتهاكات الحريات على الإنترنت والحقوق الرقمية (مثل الرقابة) («من نحن»، دون تاريخ).

- **منظمة إعلام للسلام:** هي منظمة غير حكومية تأسست سنة 2011 وتهتم بدرجة أولى بالدعوة إلى وضع استراتيجيات بناء السلام في المجال الصحفي، وتركز بشكل أساسي على مفهوم «صحافة السلام» التي يتم تعريفها على أنها جملة من المعايير الإخبارية والخطابية والأخلاقية المساعدة على بناء السلام ودعم حقوق الإنسان الليبرالية («المهمة والرؤية»، دون تاريخ).

- **مؤسسة مي شدياق - معهد الإعلام:** تأسست سنة 2009، وتحمل اسم الصحفية ومذيعة التلفزيون السابقة لقناة «المؤسسة اللبنانية للإرسال إنترناشونال» والوزيرة السابقة مي شدياق، والتي نجت من محاولة اغتيال سنة 2005. تركز المؤسسة بشكل أساسي على تطوير مهارات الإعلام اللبناني وتعزيزها لمواكبة التقدم الحاصل على المستوى العالمي، مع الحرص بشكل خاص على الحفاظ على قنوات التعبير الديمقراطية والحرية (مؤسسة مي شدياق»، دون تاريخ).

- **جمعية الصحفيين الفرنكوفونيين:** تأسست سنة 2012، وتعمل على مجموعة متنوعة من الأنشطة والأهداف، وتمثل مئات الصحفيين اللبنانيين من خريجي كلية الإعلام في الجامعة اللبنانية الناطقين بالفرنسية. فهي تعمل من ناحية على أداء دورها الجمعياتي، أي أنها تهتم بحقوق وواجبات الصحفيين كموظفين محترفين، كما تدعو من ناحية أخرى إلى دعم قيم حرية التعبير وأخلاقيات المهنة من خلال إجراء تقييم نقدي دقيق وتنظيم ورشات عمل تدريبية («من نحن»، 2013).

6. التشريعات المتعلقة بوسائل الإعلام

تشكل قوانين الإعلام نقطة تركيز أساسية في تقييم مدى أهمية المساءلة في البلاد، ويتعلق هذا بالأساس بروح القانون وصياغته ومدى تطبيقه في سياقات

محددة. تشمل القوانين ذات الصلة بالإعلام، على سبيل المثال لا الحصر، قانون المطبوعات لسنة 1962، وقانون الإعلام المرئي والمسموع لسنة 1994 (قانون 382)، وقانون البث الفضائي لسنة 1994 (قانون 531)، وقانون السينما لسنة 1947 (شيكيتانو، 2015، ص 16). القوانين الثلاثة التي سيتم النظر فيها في هذا القسم الفرعي هي قانون الإعلام المرئي والمسموع وقانون البث الفضائي وقانون المطبوعات.

- قانون الإعلام المرئي والمسموع: تم اعتماد قانون 382/94 سنة 1994، وتتمثل أهدافه في تنظيم المسائل المتعلقة بالملكية وإسناد الرخص وتصنيف القنوات الإذاعية والتلفزيونية المتنوعة. فعلى مستوى الملكية، ينص القانون رسمياً على أنه لا يحق للشخص الطبيعي أو المعنوي الواحد امتلاك أكثر من 10 بالمائة من مجموع أسهم المؤسسة الإعلامية. أما على مستوى إسناد الرخص، فتنقسم فئات الرخص في القانون بشكل أساسي إلى محتوى سياسي وآخر غير سياسي (الفئة الأولى بالنسبة للتصنيف الأول والفئة الثانية بالنسبة للتصنيف الثاني) (شيكيتانو، 2015، ص 16).

- قانون البث الفضائي: صدر القانون عدد 531 في سنة 1994، وهو يختلف عن القانون 382 من حيث محور الاهتمام، ففي حين يهتم الأخير بالملكية والترخيص للبث المحلي، يركز الأول على الشروط الفنية المطلوبة للبث الفضائي، بما في ذلك ضرورة حفاظ القنوات الإعلامية على «العلاقات الجيدة» التي تربط بلادهم بالدول الأخرى. كما يشدد القانون 531 أيضاً على أن يحظى مجلس الوزراء بصلاحيات فرض رقابة مسبقة على شبكات معينة، مع عدم ذكر الأساليب القضائية لمواجهة هذا التفويض (دبوس- سينسينغ، 2007، ص 56).

- قانون المطبوعات: صدر لأول مرة في سنة 1962، وتم تعديله مرات عدّة (بما في ذلك المرسوم الاشتراعي 104 بتاريخ 30/6/1977 والقانونان 330 بتاريخ 18/5/1994 و382 بتاريخ 4/11/1994). ورغم أن هذا القانون ينص على حماية حرية التعبير، إلا أنه يفرض قيوداً على منح الترخيص لمؤسسات النشر وعلى نشر المحتوى الذي يعتبره غير مناسب فيما يخص القضايا المتعلقة بالأخلاق والآداب العامة و«الوحدة الوطنية». وباعتبار أن هذه القيود قد تدفع إلى إصدار أحكام جنائية خلال أحداث معينة، صار البعض يتساءل عن مدى جدوى هذا القانون من حيث دعم المساءلة الصحفية (المعوشي وآخرون، دون تاريخ). بالإضافة إلى التنقيحات والقيود، نص هذا القانون على إنشاء هيئات مثل المجلس الأعلى للصحافة ومجلس التأديب وهيئة الصحافة اللبنانية ونقابة محرري

الصحافة اللبنانية ونقابة الصحفيين اللبنانيين (ترومبيتا وبينتو، 2018) ومعظمها ليس سوى حبر على ورق.

7. الهيئات القضائية

لأغراض هذا المشروع، تعتبر الهيئات القضائية ذات أهمية خاصة لأنها تمتلك صلاحية إصدار الأحكام بدعم من قوة الدولة وسلطة الحكم المبرم. وهذه الصلاحيات ليست لها صلة بالدور الاستشاري الذي تؤديه المجالس المذكورة أعلاه.

- محكمة المطبوعات: هي غرفة داخل محكمة الاستئناف الجزائية، ويتمثل دورها الرسمي في النظر في قضايا التشهير والقذف والذم المتعلقة بالمنشورات المطبوعة. ومن ثمّ تم توسيع اختصاص المحكمة ليشمل الإعلام المرئي والمسموع ومواقع الأخبار الإلكترونية. وفي وقت لاحق، وبينما وسعت بعض الأحكام نطاق اختصاصها ليشمل منشورات وسائل التواصل الاجتماعي وأشكالاً أخرى من التعبير عبر الإنترنت، كانت محكمة التمييز تقضي بطريقة مختلفة. ونادراً ما أصدرت محكمة المطبوعات أحكاماً بالسجن، وركزت بدلاً من ذلك على الغرامات المالية والإجراءات التأديبية الأخرى («لبنان: قوانين التشهير المستخدمة»، 2019؛ صاغية وآخرون، 2010، ص 73). ومع ذلك، تشير التقارير الأخيرة بشكل عام إلى الغرامات المالية الباهظة التي تفرضها المحكمة على الصحفيين الذين يحاولون التحقيق في ملفات الفساد أو الذين يصفون مسؤولين رفيعي المستوى في الدولة باستخدام بعض العبارات المهينة («تحليل حرية التعبير»، 2019، ص 11).

- القاضي المنفرد الجزائي: ويكون مجال تدخله بشكل عام على مستوى وسائل التواصل الاجتماعي، الأمر الذي أصبح متزايد الأهمية في الآونة الأخيرة، خاصة في ظل الاستخدام المكثف لمجال التواصل الاجتماعي من قبل وسائل الإعلام. وعلى عكس محكمة المطبوعات، لا يصدر القاضي المنفرد الجزائي الغرامات فحسب، بل يصدر أيضاً أحكاماً بالسجن لمواجهة التشهير. وفي السنوات القليلة الماضية، مثل الصحفيون نسبة كبيرة من المتهمين في هذه القضايا («تحليل حرية التعبير»، 2019، ص 13).

- قاضي الأمور المستعجلة: دور هذا القاضي رسمياً هو في إطار السعي لاتخاذ «تدابير مؤقتة أو احترازية للحفاظ على الحقوق ومنع الأضرار»، برصد ومنع نشر «المضامين العدائية» المنشورة على الإنترنت. إلا أن عبارة «العدائية» لم تحدد بشكل صريح في النصوص في هذا السياق («تحليل حرية التعبير»، 2019، ص 13).



نتائج الاستبيان

تم إجراء الاستطلاع المستخدم في المقابلات الرئيسية وفي عملية جمع البيانات على مدى شهر تموز/ يوليو 2020 بشكل أساسي. ومن المهم جدًا التأكيد على السياق الذي أجريت فيه المقابلات، حيث تمثلت الانطباعات الشخصية بشأن هذا السياق في إحساس كبير بانعدام الأمن الاجتماعي والاقتصادي وسط أزمة اقتصادية غير مسبوقه وانهيار للقدرة الشرائية في لبنان، وهو وضع لا يسمح بممارسة حريات الإعلام والمعايير المتعارف عليها. تم إجراء 10 مقابلات منها من كانت عبر شبكة الإنترنت، وتضمنت هذه المقابلات شهادات وآراء لرؤساء تحرير صحف وتلفزيون ورؤساء النقابات وأعضائها من مختلف الرتب، بالإضافة إلى قادة وأعضاء العديد من الجمعيات والمنظمات غير الحكومية المختلفة. قد يكون من غير المعقول اعتبار هذه المجموعة من المستجوبين كعينة تمثيلية وقابلة للتعميم، ولكن تجدر الإشارة إلى أن البحث كان متماسكًا بما يكفي لتحديد خصائص وأبعاد المسألة المطروحة للدراسة.

فيما يتعلق بمحتوى الاستطلاع، فقد تضمنت ملاحظات المستجوبين إجابات مفتوحة وتصنيفات متعددة الخيارات وإجابات بنعم أو لا. يمكن تحديد التصنيفات متعددة الخيارات، على سبيل المثال، من خلال مجموعة من الخيارات، منها: ضعيفة جدًا، ضعيفة نوعًا ما، متوسطة، عالية نوعًا ما، عالية جدًا.

1. التقييم العام: العوامل المساعدة مقابل العوامل المعرّقة وفقًا للمستجوبين

الجدول عدد 1.5: العوامل المساعدة والمعرّقة وفقًا للمستجوبين يليها عدد من المشاركين الذين كرروا ذكر أحد العوامل

الظروف الداعمة للمساءلة الإعلامية	الظروف المانعة للمساءلة الإعلامية
1. هامش كبير من حرية التعبير بالمقارنة بالدول المجاورة (7)	1. الاستقطاب المالي والإداري لوسائل الإعلام من طرف القوى السياسية الكبرى في البلاد (مثال: الرشاوى والتمويل السياسي) (7)
2. قدر كبير من المساءلة ناتج عن المنافسة الحاصلة بين النخب السياسية اللبنانية (2)	2. قمع واستغلال خطاب "المساءلة" المتضارب من حين لآخر لفرض المزيد من الإجراءات القمعية (2)
3. درجة عالية نسبياً من "ثقافة المساءلة الاجتماعية" (خاصةً على مستوى النشطاء) (4)	3. تعطيل عمل الهيئات الناظمة الحيوية (مثل مكتب الاتصالات البريطاني "OFCOM") (4)
4. درجة عالية نسبياً من "التضامن الصحفي المترابط" (1)	4. ثقافة التثبث من المعلومة شبه منعدمة (1)
5. تنافس وسائل الإعلام يحفز على التفاعل النقدي في صفوف المشاهدين (2)	5. الافتقار إلى نماذج مستدامة للأعمال (3)
6. درجة محترمة من الرقابة الذاتية على المستوى الثقافي (1)	6. ضعف مستوى التربية الإعلامية (2)
	7. غياب قانون موحد لتنظيم الإعلام وتحديد معاييرهِ (3)
	8. تأثير شبه منعدم للصحفيين المبتدئين (1)

2. وسائل الإعلام المختلفة تستجيب للمساءلة بشكل متباين

أشار 8 من أصل 10 مستجوبين (80 بالمائة) بشكل خاص إلى وجود اختلافات كبيرة في المعايير الأخلاقية بين وسائل الإعلام الخاصة والرسمية. فعلى سبيل المثال، تعد الوكالة الوطنية للإعلام وسيلة إعلامية تابعة للحكومة وهي موجهة بشكل عام لدعم الرواية والخطاب الذي تتبناه أجهزة الدولة. كما أشار أحد المستجوبين إلى أن الحياء الطاغي على وسائل الإعلام التابعة للدولة لا يسمح لها بإنتاج صحافة مستدامة ومبدعة، في حين أكد مستجوب آخر أن الجانب التنافسي السائد بين القنوات الإعلامية الخاصة داخل البلاد يسمح لها بتطوير قدراتها.

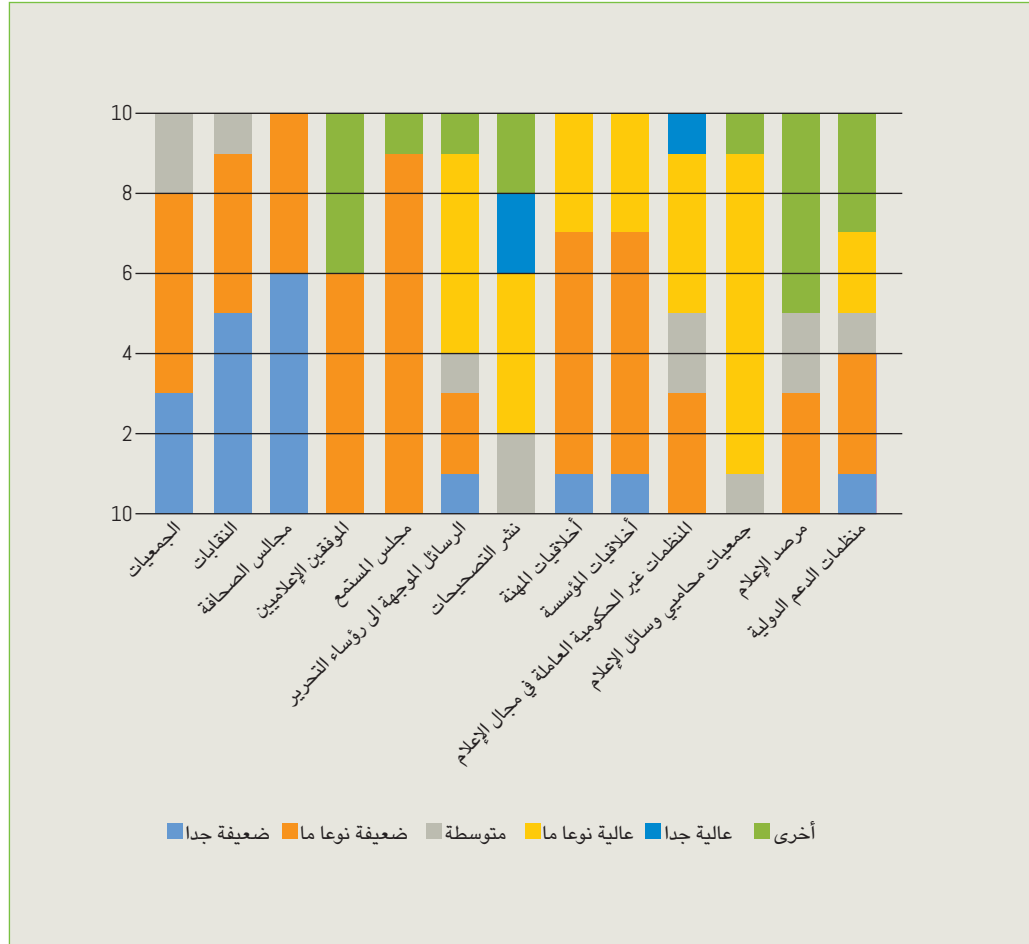
ولكن، من حيث المعايير الأخلاقية والصحفية، يفترض أحد المستجوبين أن الطبيعة التنافسية والاستقصائية المفرطة لوسائل الإعلام الخاصة تجعلها على ما يبدو، تسهى عن اعتماد وتطبيق «النصوص المرجعية» السائدة في وسائل الإعلام العمومية. بعبارة أخرى، فإن التسابق نحو الأخبار والفضائح والمعلومات الحصرية يجعل التطبيق الفعلي للمعايير الصحفية داخل مجال الإعلام الخاص شبه منعدم. إلا أن مستجوباً آخر شكك في مدى تطبيق هذه «النصوص المرجعية» مشيراً إلى تجاربه الشخصية المتعلقة بالرقابة المتعمدة التي تفرضها وسائل الإعلام التابعة للدولة.

3. آليات المساءلة الإعلامية: المنظمات غير الحكومية تعوض ضعف النقابات

من النتائج المهمة والمحوظة لهذه الدراسة أنه لا يوجد خلاف كبير بين خبراء الإعلام والمهنيين والنشطاء في النقابات فيما يتعلق بالأداء الضعيف للهيئات الرسمية للمساءلة الإعلامية في البلاد. هناك أيضاً توافق فعلي على أن هذه الهيئات الرسمية بالكاد تلقى صدى لدى الصحفيين في الوقت الحاضر. ومن ناحية أخرى، منح 5 مستجوبين على الأقل درجة «عالية نوعاً ما» للمنظمات غير الحكومية كأدوات مساءلة إعلامية، بينما اعتبرها اثنان آخران «متوسطة». علاوة على ذلك، حصلت جمعيات محامي وسائل الإعلام على درجة «عالية نوعاً ما» من قبل 8 مستجوبين. ولكن، تجدر الإشارة إلى أن مثل هذه الجمعيات غير موجودة في البلاد، فقد يكون لدى المشاركين فهم خاص لما قد تستلزمه هذه الجمعيات، حيث أشاروا إلى مراكز الدراسات ذات التوجه الناشط والشعبية المتزايدة، على غرار «المفكرة القانونية» وهي إحدى منظمات المجتمع المدني.

مع الأخذ بعين الاعتبار عدم وضوح ما تعنيه «جمعية محامي وسائل الإعلام»، تفهم هذه الفئات عمومًا على أنها هيئات تعوض عن رداءة أداء الهيئات الرسمية للبلاد. ويبدو أيضاً أنه يتم إيلاء قدر لائق من الاهتمام لمشاركة المستخدمين، حيث منح 5 مستجوبين درجة «عالية نوعاً ما» «للسائل الواردة من القراء». أما تقييم المنظمات الدولية العاملة في مجال الإعلام فقد كانت أكثر دقة وتعقيداً، حيث توزعت بالتساوي بين درجات «عالية» و«ضعيفة». كما أن العناصر مثل مدونة الأخلاقيات الموحدة للصحفيين والمنظمات بقيت محل اختلاف، حيث قيم 6 مستجوبين مدى تأثيرها على أنه «ضعيف نوعاً ما». ومن الجانب الآخر، منح 8 و9 مستجوبين على التوالي الجمعيات والنقابات الصحفية درجة «ضعيفة نوعاً ما» كحد أقصى. وإضافة إلى ذلك، قيم جميع المستجوبين أداء «مجالس الصحافة» إما على أنه «ضعيف جداً» أو «ضعيف نوعاً ما».

الرّسم البياني رقم 2.5: تقييم المشاركين لأدوات المساءلة الاعلامية في لبنان



4. دور مجلس الصحافة: مجمد ومستقطب

يُطلق على مجلس الصحافة في لبنان اسم «المجلس الوطني للإعلام»، ويُفترض أن يتمحور دوره حول رصد انتهاكات وسائل الإعلام للمعايير الصحفية والأطر الرسمية الأخرى؛ لمزيد من المعلومات، يرجى الرجوع إلى المسح المعروض في القسم السابق. بالإضافة إلى أن تقييم المجلس الوطني للإعلام الذي كان سلبياً إلى حد كبير، هناك إجماع بين المشاركين على أن هذه الهيئة غير مستقلة، حيث أشار الكثيرون إلى التأثير الهائل للسياق السياسي العام على المجلس، لا سيما أنه نشأ في وقت كان فيه النظام السوري مسيطرًا على معظم جوانب الحياة السياسية اللبنانية.

وبالتالي، خلص 8 مشاركين إلى أن افتقار المجلس للاستقلالية أدى إلى عدم الاهتمام

بتطبيق مدونة سلوك أخلاقية موحدة وواضحة على وسائل الإعلام والصحفيين والعاملين في مجال الإعلام وأعضاء النقابات. كما أشار الكثيرون إلى الطرق التي تم من خلالها توظيف المجلس لخدمة مصالح سياسية معينة باسم الحفاظ على خطاب التوافق والمراعاة في لبنان، خاصةً من خلال فرض رقابة على الأصوات المتهمه بالخطاب «التحريضي».

5. (انعدام) المساءلة الرقمية: وسائل التواصل الاجتماعي كقوة خلافية

تجلى خلال السنوات القليلة الماضية، الدور المتنامي لوسائل التواصل الاجتماعي من خلال قدرتها على اعتماد عدد من الحيل والأدوات للتعبئة لصالح الظواهر السياسية والاجتماعية المتفجرة في البلاد. وكان لدى المشاركين مشاعر مختلطة حيال كيف يمكن لمنصات التواصل الاجتماعي أن تعزز مسألة المساءلة الإعلامية، خاصةً وأن 6 مشاركين اعتبروا وسائل التواصل الاجتماعي ذات أهمية «جزئية» فيما يتعلق بالنقاشات حول الأداء الصحفي غير المهني (على عكس 3 من المستجوبين الذين أكدوا على الأهمية البالغة لوسائل التواصل الاجتماعي فيما يتعلق بهذه المناقشات).

وأشار أحد المشاركين إلى عدم وجود مشرف قادر على تنسيق النقاش حول هذه القضايا؛ «الحرية في وسائل التواصل الاجتماعي هي بشكل عام أمر لا يمكن أن يخضع للسيطرة، ويعود هذا أساساً إلى انتشار المتحرشين وإلى الكم الهائل من الإهانات». وإلى جانب هذه التصريحات، كان الموقف من دور وسائل التواصل الاجتماعي تجاه مساءلة وسائل الإعلام سلبياً إلى حد ما، وذلك بسبب انتشار النقد العشوائي، والتنمر، والقدرة المحدودة أو المعدومة على تحويل النقد إلى شيء ملموس. وفي نفس الوقت، قال مشارك آخر أنه رغم قدرة القوى الطائفية على توظيف هذه المنصات لأغراضها الخاصة، فقد تم توجيه كم هائل من النقد اللاذع لما اعتُبر تغطية غير مهنية للاحتجاجات الشعبية لسنة 2019 على وسائل الإعلام المحلية التقليدية، وذلك عبر صفحاتها الخاصة والعامة على وسائل التواصل الاجتماعي.

6. النتائج الرئيسية الأخرى

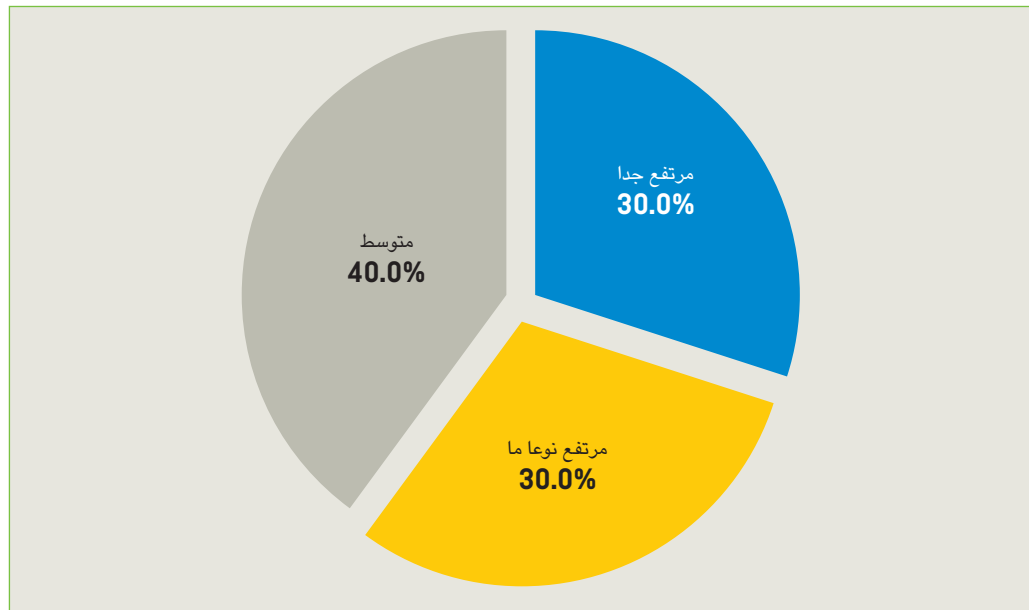
- الرقابة الذاتية

أولاً وقبل كل شيء، من المهم الإشارة إلى أن المشاركين فسروا الرقابة الذاتية بشكل مختلف. ففي حين اعتبرها معظمهم ذات دلالة سلبية (بربطها بفكرة خوف الصحفي من القمع والاعتداء)، فقد فهمها الآخرون بشكل إيجابي جداً (من خلال ربطها بضبط النفس واتزان الرأي ونقل الأخبار بطريقة موضوعية وخالية من الخطاب التحريضي). ومع الأخذ بعين الاعتبار هذه الاختلافات، فقد منح 6 مستجوبين على الأقل علامة «عالية جداً» لتقييم «الرقابة الذاتية».

واستنكر أحد المشاركين هذا التقييم الإيجابي للرقابة الذاتية مؤكداً أن «القضية في الأساس تعود إلى الرقابة التي تفرضها القوى السياسية والمجتمعية».

ومع ذلك، فصل مشارك آخر الرقابة الذاتية عن السياق السياسي و«شخصنة» الطريقة التي تُطبَّق من وسيلة إعلامية إلى أخرى. على الرغم من هذه التناقضات، من الواضح أن التصنيف الذاتي (غير موضوعي) للرقابة الذاتية من قبل المشاركين مرتفع نسبياً، بالنظر إلى الإحصائيات الواردة في الرسم البياني أدناه.

الرسم البياني عدد 3.5: تقييم المشاركين لتطبيق الصحفيين للرقابة الذاتية في لبنان



- استقلالية الخط التحريري

ترتبط استقلالية الخط التحريري بشكل كبير بالمساءلة الإعلامية، وخاصة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار التنازلات التي تقوم بها وسائل الإعلام على مستوى أخلاقيات المهنة سعياً للتمويل والاستدامة. وشكك معظم المشاركين كثيراً في الاستقلالية التحريرية في لبنان، حيث أشار 6 مستجوبين إلى أن أغلب وسائل الإعلام تتمتع باستقلالية «جزئية»، بينما أكد اثنان آخران أنها لا تتمتع بالاستقلالية على الإطلاق.

- السّطة تنفتح على الإعلام

إن مدى انفتاح الحكومة والبرلمان والمحاكم على وسائل الإعلام ضروري لتحديد إلى أي مدى يمكن اعتبار الصحافة في لبنان صحافة استقصائية. وفي إجابة واضحة جداً، أكد 9 مشاركين أن هذه الأركان للسلطة ليست مفتوحة لوسائل الإعلام بطريقة عادلة. وفي شرحهم لهذه الحقيقة، تحدث المستجوبون بالتفصيل عن مسائل الكيل بمكيالين (مثال: تفضيل وسيلة إعلامية على أخرى عند عقد المؤتمرات الصحفية والإجابة عن الأسئلة) وشبه انعدام النفاذ إلى الملفات العامة.

7. التحدي الأكبر أمام المساءلة الإعلامية: انعدام الاستدامة المالية

في تعليقهم على أكبر التحديات، بيّن 7 مستجوبين أن افتقار الأغلبية العظمى لوسائل الإعلام إلى مخطط للاستدامة المالية، مهّد الطريق لرؤساء التحرير والصحفيين لإعطاء الأولوية للتدفقات النقدية العاجلة على حساب الحفاظ على معاييرهم الأخلاقية. ويعود هذا أساساً إلى أن تمويل وسائل الإعلام قد يشترط أيضاً إظهار أنصاف الحقائق، أو إخفاء الحقائق الضرورية التي تصلح لإنارة الرأي العام. إضافة إلى ذلك، لاحظ 8 مشاركين ضعف «ثقافة المساءلة» وقلّة المعايير المعمول بها التي يمكن من خلالها مساءلة الصحفي أو الوسيلة الإعلامية. وحتى في حالة وجود معايير مكتوبة، يعتبر 6 مشاركين أن دور الموفّق الإعلامي/أمين المظالم لغرفة الأخبار إما محدود أو منعدم، بينما لم يكن المشاركون الأربعة الآخرون على علم بوجود مثل هذه الأطر التنظيمية. هذا مع منح 7 مشاركين درجة «ضعيفة نوعاً ما» كحد أقصى «لمدونة السلوك الداخلية لأخلاقيات المؤسسة».

وفي نفس الوقت، شدد أحد المستجوبين بشكل خاص على عدم توفير الدولة للحماية، خاصة وأن الصحفيين يخاطرون بحياتهم في مناطق التوتر. وحسب قوله

فإن «القضية الأساسية هي عدم توفير الحماية، بعبارة أخرى، الدولة عاجزة عن ضمان سلامة الصحفيين».

في ملاحظة منفصلة أدان أحد المشاركين انتشار «الديماغوجية النقدية»، حيث لا يضيف التندر والنقد المدمر على وسائل التواصل الاجتماعي إلى النقاش حول المسألة الصحفية، بل يفرضان بدلاً من ذلك جواً من النقاش الفوضوي.

8. الخطوة التالية: وضع نماذج اقتصادية مستدامة وضمن الحماية وتحديد معايير موحدة

بالنسبة لما يمكن فعله لتغيير الواقع المذكور أعلاه، أشار 3 مشاركين إلى الحاجة لابتكار نماذج اقتصادية مستدامة تشمل الإعلانات والاشتراكات والاستشارات ووسائل أخرى حتى تبقى مؤسساتهم الإعلامية قائمة. وفي السياق اللبناني، ترتبط فكرة الاستقلالية المالية بفكرة تحرير المؤسسات من الواقع السياسي المستقطب في البلاد. وعلى صعيد آخر، أكد 8 مشاركين على ضرورة وضع مدونة لقواعد السلوك تكون موحدة وتطبق بشكل صارم. غير أنهم لم يوضحوا ما إذا كانوا يعتقدون أن فرض هذه الإجراءات على وسائل الإعلام يكون من قبل الدولة أو القطاع الإعلامي بحد ذاته.

وبالنسبة لأحد المشاركين، هناك حاجة ماسة إلى إعادة الاستثمار في مجال التعليم الصحفي والتربية الإعلامية، أي استخدام النظام المدرسي والجامعي كوسيلة لتدريب الصحفيين على الشعور بالمسؤولية، وحث المواطنين العاديين على الاستهلاك النقدي أي القراءة النقدية للمحتوى الإعلامي. كما شدد المستجوب على ضرورة ربط هذه العملية التعليمية بمفهوم المواطنة، عندها فقط يستطيع الصحفيون أن يناؤا بأنفسهم عن الاستقطاب السياسي الطائفي. أما بالنسبة للمشاركين الآخرين، فإن النقاط السابقة تتمحور حول الإصلاح المبتكر والمراجعة الشاملة للنظم، والذي يجب أن يبدأ بدعم من الدولة: «من الضروري إقرار قانون جديد لوزارة الإعلام، إلى جانب تقديمها للإعانات اللازمة للقنوات الإعلامية والصحفيين وتوفيرها للأدوات/المعدات. ويمكن تحقيق ذلك أيضاً من خلال التخفيف في الضرائب بهدف التحفيز على إنشاء مؤسسات إعلامية جديدة».

وأكد مستجوبان اثنان على ضرورة الحفاظ على مساحة لحرية الصحافة في البلاد. وحسب قول أحد المستجوبين، فإنه «بالنسبة للحلول التي أمامنا، فتتمثل عمومًا في الحفاظ على هامش صغير من الحريات، ويجب أن يكون ذلك مصحوبًا بنضال

مشارك بين جميع الصحفيين للتأكد من حسن حفاظنا على حرياتنا. يجب الإبقاء على القواعد الأساسية للعبة».



النتائج والخلاصات

عند الفحص الدقيق والحذر للنتائج التي يقدمها الاستطلاع، من المهم أولاً وقبل كل شيء إعادة التأكيد على المسائل المتعلقة باختيار العينة، ومدى التمثيل والتحييز عند الاعتماد على عينة تتكون من 10 مستجوبين. إلا أن هذا لا ينفي قدرة هذه المقابلات المعمقة على تقديم توجيهات بشأن مصير أدوات المساءلة الإعلامية في لبنان. وتتمحور هذه التوجيهات حول النقاط التالية:

1. من المرجح أن تكون أدوات المساءلة الإعلامية الرسمية في البلاد ضعيفة مؤسسياً وغير قادرة على الاستجابة للمعايير المهنية التقليدية التي يتبناها جزء صغير من الصحفيين والمجتمع الإعلامي. ويعود ذلك أساساً إلى مظاهر المحسوبية والفساد وتداعياتها المباشرة على وضع هذه المؤسسات و/أو الأدوات.

التوصية: تعزيز المبادرات الهادفة لتجاوز الهيئات النقابية المتآكلة من خلال دعم الحملات الجمعياتية والنقابية المستقلة والمنفصلة عن الاعتبارات السياسية والطائفية الأوسع.

2. سمحت التناقضات الناجمة عن طبيعة النظام السياسي التوافقي في لبنان بإيجاد هامش كبير من الحرية للنشطاء للمشاركة في حوار نقدي حول عدم قدرة الدولة على اتخاذ التدابير المناسبة لمساءلة و/أو استقطاب وسائل الإعلام. وكثيراً ما يتم طرح هذه المسألة على منصات الإنترنت (مثل شبكات التواصل الاجتماعي)، والتي لا يزال دورها وفائدتها محل خلاف، خاصةً في ظل شبه انعدام النقد البناء لمعالجة هذا الوضع على هذه المنصات.

التوصية: بدلاً من وضع قيود تشريعية على وسائل التواصل الاجتماعي، تشجع منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة بوسائل الإعلام على إطلاق منتديات منسقة على شبكة الإنترنت وخارجها حول القضايا المتعلقة بحرية الإعلام والمساءلة الصحفية وحقوق العاملين في مجال الإعلام والقواعد والمعايير الأخلاقية للصحافة.

3. حاولت أدوات المساءلة الإعلامية غير الرسمية الناشئة والمنبثقة عن قطاع المنظمات

غير الحكومية/منظمات المجتمع المدني والمؤسسات البديلة الأخرى التعويض عن غياب أو ضعف النقابات والمؤسسات الرقابية الرسمية والهيئات القضائية المعتمدة من الدولة فيما يتعلق بتقييم دور وسائل الإعلام والقواعد الصحفية الموحدة.

التوصية: من ناحية، يعد دعم المبادرات الرامية إلى تعزيز أدوات المساءلة الرسمية التابعة للدولة وتشجيعها من خلال توفير الدعم الفني والبحثي أمرًا بالغ الأهمية لطرح نهج مستدام للحفاظ على هذه الأدوات، ومن ناحية أخرى، وعلى المدى القصير، هناك حاجة ملحة لتقوية الروابط مع المنظمات غير الحكومية المحلية حتى تتمكن من الشروع في أبحاثها التقييمية، والمناصرة، وأنشطة نشر الوعي.

4. مهّد ضعف أو انعدام الاستدامة المالية الطريق للاستحواذ السياسي على وسائل الإعلام، مما أجبر رؤساء التحرير لاحقًا على التنازل عن المعايير الصحفية الأساسية لصالح إرضاء الممولين وقاعدة الدعم المحدودة.

التوصية: بينما شجع المشاركون الدعم الحكومي لوسائل الإعلام، تشمل الحلول البديلة الأخرى البرامج التدريبية حول تكييف النماذج المبتكرة لتحقيق الاستدامة المالية لوسائل الإعلام، وتكون مستوحاة من أفضل الممارسات الدولية، وأيضًا حول بناء قدرات مالية وريادية أقوى لأصحاب/مديري المؤسسات الإعلامية.

5. أثرت مسائل القمع والرقابة الذاتية والافتقار إلى الاستقلالية التحريرية وغياب انفتاح السلطة بشكل سلبي على مدى فعالية المساءلة الإعلامية، وبذلك فقد أعاقت دور الأدوات المحتمل إرسالها في المستقبل.

التوصية: من الضروري مساءلة السلطات اللبنانية دوليًا ومحليًا على الأساليب القمعية و/أو الاستبدادية المفروضة على وسائل الإعلام في ظل تزايد توتر الوضع السياسي والاجتماعي، والذي يتجلى من خلال قانون الطوارئ الأخير الذي أقره مجلس النواب اللبناني في 13 آب/أغسطس 2020. وقد منح هذا القانون الجيش صلاحيات استثنائية تجاه وسائل الإعلام المرخصة في جميع أنحاء بيروت والمناطق المجاورة لها إثر انفجار 4 آب/أغسطس 2020 في مرفأ بيروت («مجلس النواب اللبناني يوافق على فرض حالة الطوارئ»، 2020).

قد يكون من قبيل المبالغة اعتبار هذه النتائج والتوصيات نهائية وحاسمة. ورغم ذلك، فإن هذه الدراسة توفر فرصة للباحثين لفهم المساءلة الإعلامية وتدارسها خارج الإطار الرسمي الذي تضعه السلطة في البلدان التي تكون فيها الجهات الرسمية ذات شرعية ضعيفة أو ذات سياسات قصيرة النظر، والتي تُستنفذ فيها القدرة العامة على مساءلة وسائل الإعلام ■

مساءلة
وسائل الإعلام
في منطقة
الشرق الأوسط
وشمال إفريقيا

ليبيا

آليات المساءلة الإعلامية
في ليبيا:

خالد غلام

المساءلة الإعلامية في ليبيا



المقدمة

يمكن تعريف المساءلة الإعلامية كآلية تعمل على رصد أداء وسائل الإعلام. تعتبر المساءلة الإعلامية أمراً بالغ الأهمية في قطاع الإعلام نظراً لدورها في تحسين الخدمات الإعلامية للجمهور واستعادة هيبة الإعلام في نظر المتلقي (Eberwein and Fengler, 2011). ومع ذلك يجب أن نأخذ بعين الاعتبار أن وضع معايير معينة لمساءلة وسائل الإعلام يتطلب مجتمعات ديمقراطية مستقرة توجد فيها مؤسسات تشريعية أو تعديلية مستقلة لمهنة الصحافة. تكاد تكون مثل هذه التشريعات منعدمة في ليبيا في تاريخها الحديث، حيث ساهمت العديد من الخصائص السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية على بلورة السياسات الإعلامية. في الواقع تبنت كل مرحلة من مراحل التاريخ الليبي الحديث، مفهوماً مختلفاً لحرية الرأي والتعبير والوصول إلى المعلومات (الأصفر، 2016). بدأت المرحلة الأولى مع استقلال ليبيا عام 1951، حيث تأسست الصحافة على أسس سليمة. كان القارئ في ذلك الوقت ملتزماً بالمهنية، وكان بإمكان جمهور تلك الفترة التاريخية المشاركة في الحراك السياسي والاجتماعي والثقافي للمجتمع الليبي. كانت وسائل الإعلام آنذاك قادرة على التعامل مع القضايا المطروحة والتواصل مع الشارع الليبي ومخاوفه من خلال حس المسؤولية الذي تفتقر إليه الصحافة اليوم (غلام، 2015).

إلا أن هذا الوضع لم يدم في ظل التغيير السياسي الذي حدث عام 1969 بعد وصول العقيد معمر القذافي للحكم وبدأت بذلك وسائل الإعلام في خدمة نظام الشخص الواحد. ليصبح معيار المساءلة هو مدى توافق الخطاب الإعلامي مع خدمة النظام الحاكم لدرجة أن خطابات القذافي أصبحت واجبات ملزمة.

أما خلال المرحلة التي تلت ثورة 17 فبراير 2011، والتي أنهت حكم القذافي في ليبيا، شهد الإعلام حراكاً كبيراً عبر إصدار وإنشاء عشرات الصحف والمجلات والمحطات الإذاعية والتلفزيونية في جميع أنحاء ليبيا.

استغلت هذه الوسائل الإعلامية غياب أي نوع من أنواع القيود على حرية الصحافة أو أي تراخيص مفروضة. لأن كل ما كان مُحرمًا بالأمس أصبح متاحاً اليوم دون أي مراقبة أو إشراف. وبعد أن كان الليبيون يتصفّحون صحف محدودة ذات رؤية

واحدة تخدم ايديولوجية معيّنة وتتلقّى مصادرها الاخبارية من وكالة مكرسة لتغطية أنشطة زعيم واحد، أصبح للجمهور في فترة ما بعد القذافي، الخيار بين عدد كبير من الصحف والمجلاّت والمحطّات الإذاعية والتلفزيونية الجديدة (غلام، 2015).

خلق هذا التنوّع الاعلامي نوعاً من الفوضى، واستُخدم لخدمة الايديولوجيات السياسية والتنظيمات العسكرية المختلفة، ممّا أدّى إلى غياب المساءلة الإعلاميّة، حيث تحوّل الإعلام من وجهة نظر واحدة تخدم فرداً واحداً إلى خدمة عدّة جهات سياسيّة وعسكريّة تُقاتل من أجل الاستيلاء على السّطة. علاوة على ذلك، يذكر (رضا فحيل البوم، 2019) أنّ معظم وسائل الإعلام العموميّة والخاصّة انسأقت وراء انتشار ثقافة العنف والكرهية في المجتمع الليبي. وهذا يعود بطبيعة الحال إلى ارتباطهم بأحد أطراف الصّراع والتّوترات السياسيّة والحروب التي عرفتها البلاد خلال الخمس سنوات الماضية، ويتمّ تمويل ودعم بعض هذه الوسائل الإعلاميّة من قبل الجهات الإقليميّة والدوليّة المسؤولة عن تأجيج الصّراع واستمراره في ليبيا وفي بقيّة الدّول العربيّة التي تشهد صراعات وحروباً سياسيّة كاليمن وسوريا. (النّجار، 2020)

رُبّما يكمن التّحدي الأكبر للمساءلة الإعلاميّة اليوم في عدم وجود جهة حكوميّة يمكنها سنّ وتنفيذ تشريعات ومعايير لمساءلة وسائل الإعلام. انقسمت ليبيا على مدى السّنوات الخمس الماضية إلى حكومتين، تدعي كلّ منهما الشّريعية. تقع حكومة الوفاق الوطني المعترف بها دوليّاً في طرابلس والأخرى بقيادة البرلمان المنتخب في شرق البلاد. أصبح واقع الإعلام في ليبيا مُوجّهاً بالكامل لخدمة إحدى هاتين القوتين المتصارعتين. يُمكن أن نذكر عدد من الحالات الأخيرة التي تُصوّر ما يحدث في ليبيا مثال، توقيف مدير إذاعة الجوهرة سامي الشريف في أوت/أغسطس 2020 بعد تغطيته لتظاهرات تُطالب بتحسين الظروف المعيشية في البلاد (الوسط، 2020)، أو الحكم بالسّجن 15 عاماً على الصحفي إسماعيل بوزريبا الزوي في بنغازي في أوت/أغسطس 2020 (عثمان، 2020)، يُطبّق بذلك الصحفيون الرّقابة الذاتية خوفاً من السّجن والخطر المحتمل على حياتهم.

تشريعات وقوانين المساءلة الإعلامية في ليبيا

قانون المنشورات عدد (76) لسنة 1972

صدر هذا القانون في عهد القذافي، وهو القانون الوحيد المتعلق بمساءلة وسائل الإعلام في فترة حكم القذافي والتي استمرت 40 عاماً. يتكوّن هذا القانون من 51 مادة، من بينها 28 مادة رديعية وتأديبية وعقابية للصحفيين والمؤسسات الإعلامية (الأصفر، 2014). وطبقاً لهذا القانون، يمكن أن يؤدي انتهاك المساءلة الإعلامية إلى السجن المؤبد والإعدام. على سبيل المثال، أي شخص يتجرأ على الدفاع عن نظريات أو قيم تهدف إلى تغيير المبادئ الأساسية للدستور الوطني أو الهياكل الأساسية للنظام الجماهيري أو الإطاحة بالبنى السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية للدولة يواجه عقاباً. (ورد في فحيل البوم 2019). يتضمّن هذا القانون على عدّة مواد إيجابية تتماشى مع قوانين المساءلة الإعلامية ووفقاً للمعايير الدولية، كالتحقيق في موضوعية وصدق وسائل الإعلام والعمل على التحقق من صحة المعلومات قبل نشرها. ومع ذلك يقول الأصفر (2016) أنّ هذه المواد استخدمت في الغالب لمصلحة نظام القذافي.

هيئات ومؤسسات المساءلة الإعلامية الحالية

جرت عدّة محاولات خلال السنوات الثمانية الماضية الأخيرة سواء على المستوى الحكومي أو عبر محاولات ذاتية من المؤسسات الإعلامية والصحفيين، من أجل وضع تشريعات وقوانين وقرارات على مستوى الدولة لها علاقة بالمساءلة الإعلامية. أصدر المجلس الوطني الانتقالي القرار رقم (44) لسنة 2012 بشأن إنشاء المجلس الأعلى للإعلام وتعيين أعضائه. تلا ذلك القرار رقم (43) لسنة 2012 بشأن إنشاء المنظمة الوطنية للصحافة وهيئة الإذاعة والتلفزيون الليبية بالقرار رقم (37) لسنة 2012. كُلف المجلس الأعلى للإعلام بإعادة تنظيم قطاع الإعلام في ليبيا. ويشمل ذلك وضع التعديلات ومشاريع القوانين المنظمة للعمل الإعلامي واعتماد مدونة سلوك مهنية ومنح التراخيص اللازمة لمختلف وسائل الإعلام. كما يتخذ القرارات الإدارية اللازمة التي تساهم في تسيير كافة المرافق الإعلامية التابعة للمجلس الأعلى للإعلام والنظر في الشكاوي الفردية ضد المؤسسات الإعلامية (رضا فحيل البوم، 2019).

أثار هذا القرار جدلاً واسعاً في الأوساط الإعلامية، لاسيما حول آلية اختيار أعضاء هذا المجلس، ممّا أدّى إلى انتخاب مجلس آخر من قبل الصحفيين أنفسهم في جوان/يونيو/ 2012. ويتكوّن المجلس المنتخب من 21 عضواً يشرفون على تنظيم الإعلام الليبي ومؤسساته وتحديد مسؤولياته، بالإضافة إلى انتخاب النقابة العامة للصحفيين في اجتماع عُقد في 26 جوان/يونيو 2012. وافق المجلس الوطني الانتقالي على انتخاب أعضاء المجلس الأعلى للإعلام وأعضاء النقابة العامة للصحفيين الليبيين. وأصدرت النقابة قرارات بمنح المجلس الأعلى المنتخب حق الإشراف على الإعلام الليبي بشكل عام عبر القرار رقم (58) لسنة 2012. ومع ذلك يرى (اسببته، 2013) ظهور مشكلة قانونية فيما يتعلق بإلغاء القرار رقم 44 لعام 2012، الأمر الذي أدّى إلى وجود مجلسين إعلاميين متضاربين، كلّ منهما يدّعي الشرعية ممّا أدّى إلى عدم تفعيل كلا المجلسين.

كما أصدرت حكومة الوفاق الوطني القرار رقم (1625) لسنة 2018 بإنشاء المرصد الوطني لفضاء السّمع البصري، والمتعلّق بالمساءلة الإعلامية، بما في ذلك إعداد مدونات السلوك المنظمة للعمل الإعلامي، واتخاذ الإجراءات بحق المخالفين.

ومع ذلك لم يتم تنفيذ هذا القرار حتى الآن. علاوة على ذلك، لم يضع البرلمان في شرق ليبيا أي تشريع قانوني بشأن مسألة وسائل الإعلام.

أصدرت حكومة الوفاق الوطني في 8 سبتمبر 2020 القرار رقم (597) لسنة 2020 بإنشاء المؤسسة الليبية للإعلام. تنفذ هذه المؤسسة الخطط والسياسة العامة لمجال الإعلام وتتولى ضمن مهام أخرى اقتراح مشاريع القوانين والتعديلات المتعلقة بالعمل الإعلامي الوطني، ووضع وتنفيذ المعايير واللوائح المنظمة له بكافة جوانبه واتخاذ كافة الترتيب اللازمة لرفع مستوى كفاءته وأدائه بإصدار التراخيص والتصاريح اللازمة لممارسة العمل الإعلامي.

في ظل الوضع الفوضوي والمربك الذي يعيشه قطاع الإعلام منذ عام 2011 وغياب التشريعات المنظمة لهذا القطاع، ارتفعت خلال السنوات الماضية بعض الأصوات الإعلامية سواء من العاملين في قطاع الإعلام أو من الأكاديميين، في محاولة لتنظيم وتأطير مسألة وسائل الإعلام الليبية. وقد تم ذلك من خلال العديد من المحاولات، بما في ذلك اللقاءات التي جمعت عدداً من الصحفيين في عدة مدن ليبية لوضع ميثاق شرف مهني للإعلام وإنشاء نقابة للصحفيين (غلام، 2015). لكن في ظل الانقسام السياسي الحالي والحروب الأهلية، فشلت كل هذه المحاولات، على غرار مساعي مختلف الحكومات التي ظهرت في ليبيا مؤخراً.

كما برزت جهود أخرى لإنشاء أدوات لمسألة وسائل الإعلام من قبل منظمات المجتمع المدني عبر تنظيم بعض الاجتماعات بين الصحفيين والخبراء القانونيين والإعلاميين بتنسيق من الأمم المتحدة وبعض المنظمات الدولية. خطت هذه الجهود للتوصل إلى مدونة سلوك أو ميثاق إعلامي ينظم الإعلام المسؤول. فعلى سبيل المثال نظمت اليونسكو اجتماعاً في مدريد 2015-2016 لوضع مدونة سلوك للصحفيين الليبيين تتعلق بفترات الأزمات (فحيل البوم، 2019).

1. المنظمات غير الحكومية والمنظمات ذات الصلة بوسائل الإعلام:

المركز الليبي للدفاع عن حرية الصحفيين

يتبع للمركز الليبي لدعم الديمقراطية وحقوق الإنسان، ويتمثل في منظمة ليبية غير ربحية تأسست عام 2011 من أجل إيصال صوت المهمشين ومن لا صوت لهم، وتعزيز كل من المجتمع المدني والصحافة وحقوق الإنسان في ليبيا (// <https://lcdhr.org/hesn>).

H2O

هي منظمة شبابية ليبية غير ربحية تأسست عام 2011، تعكس أفكار وآراء وتطلعات الشباب الليبي وتُترجمها إلى اقتراحات ومطالب واضحة يتم عرضها على السلطات عبر كلّ الوسائط الإعلامية. تُركّز هذه المنظمة أيضاً على تفاعل الشباب الليبي مع السياسات والبرامج التي تقدمها الحكومة لهم... تضمن H2O

وصول رأي الشباب الليبي إلى جمهور واسع، وأن يكون لهم تأثير لدى صنّاع القرار في الدولة والحكومة. (info@h20.ly.org)

المركز الليبي لحرية الصحافة

تأسس عام 2014، ويقدم الدعم والمساعدة والتدريبات وتنمية المهارات للصحفيين. بالإضافة إلى تقديم مقترحات لسنّ تشريعات قانونية جديدة تعزز الحريات وتضمن استقلالية الإعلام. وكذلك رصد وتوثيق الاعتداءات والانتهاكات التي يتعرض لها الصحفيون ووسائل الإعلام بالإضافة إلى انتهاكات هؤلاء تجاه الجمهور. (// https://lcfp.org.ly)

المنظمة الليبية للإعلام المستقل

تمّ تسجيلها عام 2018 كمنظمة غير حكومية في مفوضية المجتمع المدني في طرابلس وبدأت في تنفيذ عدّة أنشطة منها ورش عمل تدريبية بعنوان «أساسيات الإعلام المهني ودوره في مكافحة المعلومات المضلّة وخطاب الكراهية». كما نفذت المنظمة في ديسمبر 2018، ندوة حول دستورية الاجراءات المطلوبة للعمل الصحفي في ليبيا ومدى توافقها مع الإعلان الدستوري والمواثيق الدولية. أعدت المنظمة مدونة لقواعد السلوك المهني الإعلامي، والتي تمت مراجعتها من قبل عدد من الخبراء والمستشارين القانونيين المحليين والدوليين لتكون مرجعاً أساسياً يوجه العاملين في مجال الإعلام إلى دورهم وحقوقهم وواجباتهم وكيفية أداء مهنتهم بشكل أفضل. (www.lofim.org.ly)

منظمة خطوة بخطوة لسيادة القانون وحقوق الإنسان

تأسست هذه المنظمة في جانفي/يناير 2019 ونظمت العديد من ورش العمل التدريبية والتوعوية الموجهة لطلاب القانون والمحامين والقضاة بهدف نشر الوعي القانوني وتأكيد مبادئ سيادة القانون والعدالة وحقوق الإنسان.

أخيراً لن ننسى دور شبكات التواصل الاجتماعي، ولاسيما فايسبوك، كأداة جديدة

للمساءلة الإعلامية سواء من الجمهور أو من الصحفيين أنفسهم، والتي أصبحت طرفاً فعّالاً في نقد ومراقبة مختلف وسائل الإعلام.

الاستبيان

● 10 مشاركين

● استبيان نُظّم في جويلية/ يوليو وأوت/ أغسطس -2020

● تمّ توزيعه عبر الانترنت

● المشاركون هم من الصحفيين الليبيين

أجرت الباحث الاستبيان باللغة الانجليزية في جويلية/ يوليو وأوت/ أغسطس -2020 مع 10 صحفيين ليبيين من مدن مختلفة

1. تحليل نتائج الاستبيان

يعرض هذا القسم آراء الصحفيين وتعليقاتهم حول الوضع الحالي للمساءلة الإعلامية وأدواتها.

السؤال 1: العوامل الداعمة/ الممكنة للمساءلة الإعلامية

يعتقد العديد من المجيبين أنّه لا توجد اليوم في ليبيا عوامل من شأنها أن تدعم أو تمكّن وسائل الإعلام الإخبارية من التصرف بطريقة مسؤولة. قال أحد المستجوبين أنّه «لا توجد مثل هذه العوامل في ليبيا حيث لا توجد مدونة لقواعد السلوك الإعلامي». وكتب مستجوب آخر «يبدو أنّ إنشاء وسائل إعلامية إخبارية جديدة للعمل بطريقة خاضعة للمساءلة في ليبيا والتي تتكيّف مع حرية التعبير بعد 42 سنة من الحكم الاستبدادي في البلاد، هي مهمة صعبة. سيستغرق إنشاء وسائل إعلامية مميّزة وخاضعة للمساءلة الإعلامية وقتاً طويلاً. باختصار حتّى الآن لا توجد نقابات مهنية عملت على تطوير سياسات وأسس قانونية واضحة من أجل تحديد العلاقات بين الصحفيين ومالكي وسائل الإعلام والحكومة».

ذكر المشاركون في الاستبيان حوالي 15 عاملاً من شأنها أن تدعم المساءلة الإعلامية

في ليبيا. هذه العوامل هي «الاستقرار السياسي» و«تفعيل قوانين الإعلام وتطوير التشريعات»، و«الحد من خطاب الكراهية في الإعلام»، «رصد وسائل الإعلام للحد من الأخبار الكاذبة»، «تفعيل الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري، على غرار الهيكا في تونس»، «إنشاء منظمات حقيقية للإعلام سواء خاصة أو عمومية»، «رفع أيدي أجهزة الدولة مثل جهاز المخابرات العامة عن الصحفيين»، «تدريب الصحفيين»، «طريقة جديدة لتفاعل وسائل الإعلام مع جمهورها»، «رفع الوعي بالمسألة الإعلامية في المجتمع» و«فهم مبدأ المسؤولية الاجتماعية» و«ترسيخ مبدأ المواطنة في الخطاب الإعلامي».

السؤال 2: عوامل تمنع / تحد من المسألة الإعلامية

من ناحية أخرى، يرى المستجوبون أن القضية الرئيسية التي تمنع / تحد من المسألة الإعلامية هي «غياب أو عدم وجود تشريعات وتعديلات جديدة لوسائل الإعلام». أشار أحد المشاركين إلى أن «قانون الإعلام الوحيد الموجود، قد صدر عام 1972، والذي نادراً ما يتم تطبيقه (حالات قليلة)». ويواصل القول إنه «لا يوجد أي نوع من العقوبات أو الغرامات المفروضة على من ينتهك القانون بارتكاب جرائم مثل القذف والسب والتشهير والتحريض على الكراهية أو العنف أو انتهاك قانون الإعلام». وبالمثل، ذكر مستجوب آخر أن «خطاب الكراهية ارتفع في العديد من وسائل الإعلام الخاصة». وعلى نفس المنوال، يضيف أحد المشاركين «انحياز وسائل الإعلام للآخرين وتبني عديد المؤسسات الإعلامية خطاب الكراهية، كما أن الأجهزة الأمنية ليست على دراية بالعمل الإعلامي». أعرب مشاركون آخرون في الاستبيان أنه «للأسف، لا توجد تعديلات أو أحكام قانونية لضمان توفير الدعم المالي لقطاعي الإعلام العمومي والخاص. لم يتم إلى الآن بشكل جدي وفعل وضع قوانين للحماية القانونية والدعم السياسي لحرية التعبير ووصول الجمهور إلى المعلومات. فعلى سبيل المثال، يعمل الصحفيون الليبيون دون وجود أي قانون خاص للصحافة يضمن لهم الحماية. لم يتم تطوير الإطار التعديلي بعد، ولم يتقبل المجتمع بعد دور وسائل الإعلام المستقلة والمهنية في مسار الانتقال الديمقراطي. هذا النقص في التعديل يؤثر على أداء وسائل الإعلام الليبية لكي تعمل بطريقة مسؤولة وخاضعة للمسألة. كما أنه يتناقض مع استمرار ازدهار الصحافة الحرة والمتوازنة في ليبيا.

السؤال 3: حضور الرقابة الذاتية لدى الصحفيين

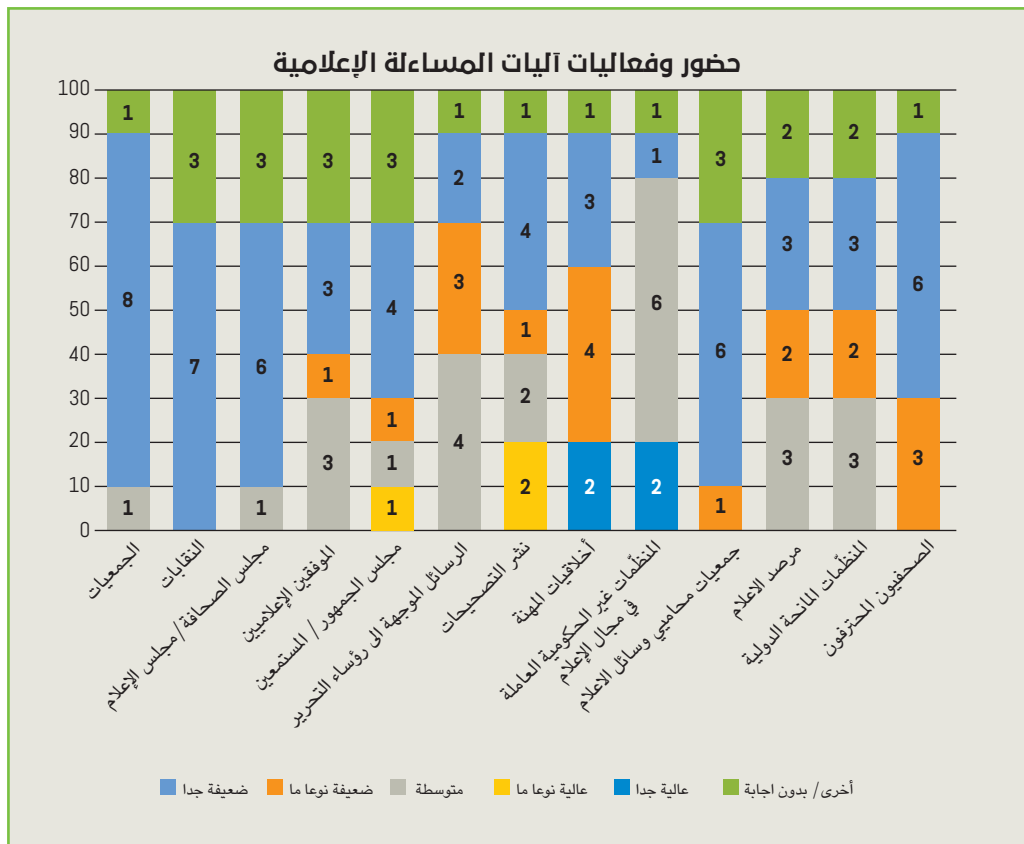
يرى 40% من المشاركين في الاستبيان أن الرقابة الذاتية المطبقة على الصحفيين في ليبيا «منخفضة للغاية»، و30% «متوسطة»، بينما قال 20% إنها «منخفضة».

ويعتقد مشارك واحد أنها «مرتفعة للغاية».

السؤال 4: حضور وفعالية آليات المساءلة الإعلامية

يُوضّح الرّسم البياني التّالي الإجابات المتعلّقة بحضور وفعاليّة آليات المساءلة الإعلامية:

الرّسم البياني 1.6 حضور وفعاليّة آليات المساءلة الإعلامية



السؤال 5 (أ): استقلالية مجلس الإعلام

عند طرح التساؤل عما إذا كان مجلس الصحافة/ الإعلام هيئة مستقلة للتعديل الذاتي، أجاب 90% من المشاركين ب «لا» وأجاب أحدهم: «لا يوجد» مجلس للصحافة في بلدي».

السؤال 5 (ب): هل رفع مجلس الإعلام مستوى احترام المعايير الأخلاقية للصحفيين؟

يعتقد 6 من أصل 10 مشاركين أنّ مجلس الصحافة/ الإعلام، لم يرفع من مستوى

احترام المعايير الأخلاقية للصحفيين. أبرز أحدهم أن «كلّ حكومة في ليبيا لها هيئة إعلامية: واحدة في المنطقة الشرقية والأخرى تابعة لحكومة الوفاق الوطني. لم تهتم أيّ من هاتين الهيئتين بزيادة المعايير الأخلاقية لدى الصحفيين على الرّغم من أنّ كلّ هيئة لديها ميزانية جيّدة. المرّة الوحيدة التي نظّمت فيها الهيئة العامّة للصحافة في حكومة الوفاق الوطني، ورشة عمل حول الأخلاقيات المهنية، كانت من خلال مبادرة المنظمة الليبية للإعلام المستقلّ (منظمة غير حكوميّة). وقال مشارك آخر إنّ «الهيكل الصحفيّة القائمة، مثل هيئة الصحافة الليبية، ليست جادّة في المساهمة في ترسيخ وتعزيز المعايير الأخلاقية بين الصحفيين».

السؤال 6(أ): الآليات الحكومية الموجودة للمساءلة الإعلامية

يعتقد عدد قليل من المشاركين أنّ الآليات التّعديل التي وضعتها/ حافظت عليها الحكومة «غير موجودة». يلاحظ أحدهم أنّه «لا توجد أدوات تعديليّة في ليبيا بالمعنى الحقيقي، إذ تمّ تعليق كلّ مؤسّسات الدّولة. يمكنني وصف الوضع من خلال هذه النّقاط: منذ دخول حكومة الوفاق إلى طرابلس، لم يتمّ تعيين أي مدير على رأس الهيئة العامّة للإعلام لأكثر من أربعة سنوات».

يُضيف مُشارك آخر: «باختصار، لم تكن هناك جهود جادّة لإنشاء هيئة للتّعديل الذاتي، مثل اتحاد الصحفيين الليبيين أو مركز الصحافة المستقلّة من أجل تحسين المعايير المهنيّة وصياغة مدوّنة أخلاقية للصحافة الليبية». ومع ذلك، قال أحد المشاركين: «هناك مكتب للإعلام الخارجي في وزارة الخارجية في حكومة الوفاق الوطني، يُصدر تراخيص لوسائل الإعلام الأجنبية. توقّفت هيئة الإعلام في حكومة الوفاق الوطني من إصدار أي ترخيص لأي وسيلة إعلامية ليبية منذ عام 2017. في الحكومة الشرقية، تُوجد هيئة عمومية للإذاعة والتلفزيون والتي تُصدر تراخيص المحطّات الإذاعية والقنوات التلفزيونية. لا توجد أنظمة لتلقي الشكاوي أو إصدار غرامات. الوضع فوضوي للغاية منذ عام 1969». يعلّق مشارك آخر بأنّه لا يوجد سوى عدد قليل من «القنوات الفضائية والصحف والمواقع التي تسيطر عليها الحكومة».

السؤال 6(ب): فعالية الآليات الحكومية للمساءلة الإعلامية

يعتقد 6 من أصل 10 مشاركين أنّ آليات تعديل وسائل الإعلام التي تمّ وضعها/ المحافظة عليها لتحقيق المساءلة الإعلامية في ليبيا، ذات كفاءة «منخفضة للغاية». اختار 3 آخرون «أخرى/ لا إجابة» وقال أحدهم «متوسطة».

السؤال 7: الإطار التّعديلي للقطاع السّمي البصري

يعتقد نصف المشاركين أن ليبيا «لا» توفر إطاراً تعديلياً للقطاع السّمي البصري، و30% منهم «لا يعرفون». بينما قال اثنان «نعم»، توفر ليبيا إطاراً تعديلياً للسّمي البصري.

السؤال 8: في ظلّ الوضع الحالي، هل أنّ المؤسسات التشريعية منفتحة على وسائل الإعلام بطريقة عادلة ومتساوية؟

يعتقد 80% من المشاركين أنّ المؤسسات التشريعية «ليست» منفتحة على وسائل الإعلام بطريقة عادلة ومتساوية. بينما يرى 20% منهم أنّ هذه المؤسسات منفتحة «جزئياً».

السؤال 9: فعالية قوانين الإعلام المتعلّقة بالمساءلة الإعلامية

يعتقد 40% من المشاركين أنّ القوانين الحاليّة «تمنع» أو «تمنع نوعاً ما» وسائل الإعلام الإخبارية من التصرف بطريقة مسؤولة بينما اختار 30% «لا يؤيد ولا يمنع» و20% يؤيدون كلياً أو جزئياً. وأخيراً اختار أحدهم الإجابة ب «لا يعلم».

السؤال 10: الاستقلال التحريري في الإعلام الليبي

يرى 70% من المشاركين في الاستبيان أنّ وسائل الإعلام الليبية «ليس لديها» استقلالية تحريرية و30% منهم أنّ هذه الاستقلالية «جزئية».

السؤال 11: الفرق بين الحكومة والمساءلة الذاتية

5 من أصل 10 مشاركين يعتقدون أنّه لا توجد اختلافات كبيرة بين الإعلام الخاص والعام فيما يتعلّق بممارسات المساءلة الإعلامية.

السؤال 12 (أ): أهميّة المساءلة الإعلامية

يعتقد معظم المستجوبين (80%) أنّ مساءلة وسائل الإعلام لثقافة القيم والمهنية لدى الصحفيين، «مهمّة» أو «مهمّة نوعاً ما» (10%).

السؤال 12 (ب): التّواصل بين الجمهور والإعلام

يعتقد 90% من المشاركين أنّ وسائل الإعلام «لا» تتفاعل بانتظام أو «جزئياً» مع جمهورها سواء كانوا قراء أو مستمعين ومتفرجين أو مستخدمين لشبكات التواصل الاجتماعي أين تنشر المقالات الصحفية. بينما أجاب أحد المستجوبين ب «نعم».

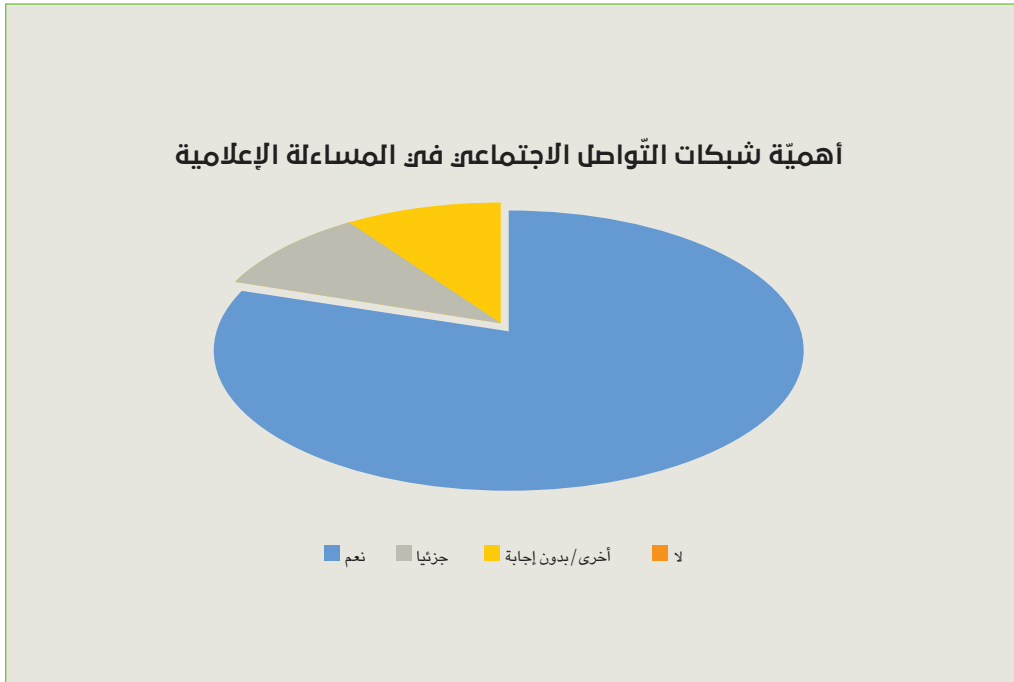
السؤال 13: أداء التعديل الذاتي لوسائل الإعلام

أبرز حوالي 40% من المستجيبين بأن التعديل الذاتي لوسائل الإعلام «ضعيف جدًا» في التعامل مع التقارير الإعلامية غير الصحيحة التي تتم تسويتها دون تدخل من المحكمة أو الحكومة، بينما اختار 40% إجابة «أخرى/لا إجابة». يقول أحد المشاركين أن التعديل الذاتي لوسائل الإعلام «مرتفع إلى حد ما» وصرّح أحدهم على أنه «متوسط». سلط أحدهم الضوء على أنه «لا يوجد شيء اسمه التعديل الذاتي لوسائل الإعلام في ليبيا، لأن جميع وسائل الإعلام تخضع لسياسة رأس المال، ويمكن تصنيف الإعلام في ليبيا إلى 3 أنواع، المؤسسات الإعلامية الحكومية والمؤسسات الإعلامية الموجودة في ليبيا والمدعومة من دول أجنبية والمؤسسات الإعلامية الموجودة خارج ليبيا والمدعومة من مؤسسات أجنبية. كل هذه الوسائل الإعلامية لا تلتزم بأي قيم مهنية».

السؤال 14: أهمية شبكات التواصل الاجتماعي في المساءلة الإعلامية

يوضح الرسم البياني التالي النسب المئوية للإجابات المتعلقة بدور وسائل التواصل الاجتماعي في المساءلة الإعلامية.

الرسم البياني 2.6 أهمية شبكات التواصل الاجتماعي في المساءلة الإعلامية



السؤال 15: التحديات الكبرى والاحتياجات الملحة للمساءلة الإعلامية

● التحديات الكبرى للمساءلة الإعلامية في ليبيا

نظرا إلى أنّ هذا السؤال كان قريبا من السؤالين الأول والثاني المتعلقين بالعوامل التي تؤثر على مساءلة وسائل الإعلام، كانت إجابات المشاركين متطابقة تقريبا، مع استخدام عبارات مختلفة أحيانا. رداً على السؤال حول التحديات والاحتياجات الرئيسية لمساءلة وسائل الإعلام للتصرف بطريقة مسؤولة، أجاب المستجوبون أنّ «الاستقرار السياسي» و«غياب قانون وتشريعات الإعلام» يعتبران من التحديات الرئيسية أمام المساءلة الإعلامية. علّق أحد المشاركين قائلا: «الاستقرار في بلدنا - مع استمرار الحرب - يُعتبر غير موجود. تضخّم وسائل الإعلام بقوة الحرب والعنف وخطاب الكراهية». ويضيف أنّ «سلامة الصحفيين معرضة للخطر لأنّ بعض الجماعات المسلحة تتصرّف خارج القانون من خلال مهاجمة الصحفيين المستقلين ووسائل الإعلام ومحاولة إسكات الأصوات المنتقدة». ويرى مجيب آخر أنّ «أكبر التحديات التي تواجه المساءلة الإعلامية الليبية هي الانقسام السياسي والحرب المستمرة في البلاد، لأنّها أوجدت بيئة مناسبة للفوضى الإعلامية». ويشير مشارك آخر إلى أنّ «التحدّي يتمثّل في انعدام الأمن والارتباك السياسي المستمر منذ 9 سنوات حتى الآن. كما لا توجد إلى حدّ الساعة قوانين تنظم الصحافة وبالإضافة إلى ذلك، غياب التشريعات الإعلامية التي تحمي الصحفيين. بذلك لا يستطيع بعض الصحفيين الوصول إلى المعلومات».

من التحديات الأخرى التي تمّ التعبير عنها عبر هذا الاستبيان، هي ضعف «الاستدامة والاستقرار المالي لعدد كبير من وسائل الإعلام الخاصة»، «نقص حرية الوصول إلى المعلومات من قبل الحكومة» و«نقص حرية التعبير وحرية الصحافة والحرية الفردية والتعددية السياسية». أشار المشاركون أيضا إلى أنّ «الصحفيون والجمهور لم يتفهموا بعد دور وسائل الإعلام الهامّ كمصدر للأخبار، في مسار الانتقال الديمقراطي في ليبيا».

● الاحتياجات الملحة للمساءلة الإعلامية في ليبيا

يرى المشاركون أنّ العوامل اللازمة لدعم المساءلة الإعلامية بطريقة مناسبة، تتمثّل في «الحاجة إلى قوانين وتشريعات جديدة للإعلام»، و«مجلس إعلام مستقلّ ونقابة»، و«مدونة سلوك». كما يوضّح المشاركون الحاجة إلى «تشريع جديد لتنظيم وسائل الإعلام (السمعية البصرية والمطبوعة والالكترونية) لأنّ القانون الحالي يُنظّم فقط الصحافة المكتوبة وينتهك الاتفاقية الدولية لحرية الإعلام». من الضروري إنشاء

مجلس مستقل، يُنظّم جميع وسائل الإعلام ويعاقب من يخالف قواعد أخلاقيات المهنة. بالإضافة إلى ضرورة تفعيل نقابة الصحفيين لكي تُدافع وتحمي حقوقهم.

ويضيف مشارك آخر أنه «يجب أن يكون هناك نقابة فاعلة ويجب تطوير التشريعات والقوانين التي من شأنها أن تساهم في تطوير الهيكل التنظيمي للإعلام ورفع مستوى المهنية لدى الوسائل الإعلامية بكافة أنواعها». كما يلح المشاركون على الحاجة إلى «الضغط على البرلمان لسن قوانين تُقلّل من خطاب الكراهية والعنف وتعاقب المتورطين في تأجيج النزاعات المسلحة».

يركز المجيبون الآخرون على «الحاجة إلى تعزيز ثقافة الحق في المساءلة، لاسيما فيما يتعلّق بالمال العمومي والشؤون العامة والمسائل التي تمسّ المجتمع». بالإضافة إلى «فرض الشفافية والنزاهة في عرض المعلومات وتداولها وتقديمها إلى المواطن بحياذ مطلق».

أشارت عدة تعليقات في أجوبة المستجوبين على الاستبيان إلى الحاجة «لمراقبة صارمة لتمويلات» وسائل الإعلام. وطالب بعضهم ب«دعم المجتمع الدولي لفرض عقوبات على المؤسسات الإعلامية المدعومة من دول أجنبية والتي تشارك في زعزعة استقرار البلاد». وأضاف مشارك آخر «دعم مؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال الإعلام» ودعم «الصحفيين المستقلين الذين هم في الأساس، الوحيدون القادرون على إيصال الحقيقة».

2. النتائج

عند تحليل نتائج الاستبيانات، اعتبرت النقاط التالية مهمّة:

كانت معظم إجابات المشاركين سلبية حول المساءلة الإعلامية وآلياتها، ممّا يعكس تدهور قطاع الإعلام في ليبيا لأنه يعمل في ظلّ نظام سياسي غير مستقرّ.

بسبب ارتباك القرارات صُلب المواثيق والتشريعات المتعلقة بالإعلام فيما يتعلّق بالمساءلة القانونية، أدّى ذلك إلى تضارب الآراء في الإجابة على عدد من الأسئلة مثل وجود أو عدم وجود مجلس إعلام.

وجد بعض المشاركين صعوبة في الإجابة على الاستبيان في ظلّ عدم وجود آليات فعّالة للمساءلة الإعلامية، مثل السّؤال الرّابع المتعلّق بحضور وفعّالية المساءلة الإعلامية في ليبيا.

وجود نسبة كبيرة من الإجابات التي تؤكد عدم وجود مساءلة إعلامية ذاتية لمختلف وسائل الإعلام بسبب غياب الحريات الإعلامية التي تمكّن هذا القطاع من وضع أو تطوير التشريعات والمواثيق المتعلقة بمهنة الإعلام.

إنّ عدم وجود استجابة من قبل وسائل الإعلام لقضايا المساءلة الإعلامية يؤثّر بشكل كبير على عملية التّواصل بين الجمهور ووسائل الإعلام

أوضحت غالبية الآراء الدّور المهمّ الذي تلعبه شبكات التواصل الاجتماعي في المساءلة القانونية. إنّها الوسيلة الفعّالة الوحيدة التي تضمن حرية الإعلام فيما يتعلّق بمساءلة وسائل الإعلام.

قدم بعض المجيبين حُلولا لتحسين أداء المساءلة الإعلامية، مثل تحديث أو إصدار تشريعات جديدة، وإنشاء هيئة إعلامية مستقلة لتعديل النّظام الإعلامي وجعله خاضعاً للمساءلة الإعلامية.

3. التوصيات

بالنّظر إلى المشاكل الكبرى التي يعاني منها قطاع الإعلام في ليبيا فيما يتعلّق بالمساءلة الإعلامية، يُقدّم الباحث مايلي من التّوصيات:

1- تصميم موقع إلكتروني للمساءلة الإعلامية لجمع وتنظيم آراء المدوّنين سواء كانوا من الجمهور

أو الصّحفيين، للاستفادة منها في تطوير القوانين والمواثيق الخاصة بالمساءلة الإعلامية.

2- من المهمّ تطوير استبيانات منتظمة في ليبيا لمعرفة آراء الصحفيين المتعلّقة بالمساءلة الإعلامية.

3- التّعاون مع الجامعات والمنظمات الدّولية لتدريب الإعلاميين الليبيين على مساءلة الإعلام وتجاوز الصّراعات والانقسامات السّياسية في المجتمع.

4. الخاتمة

أدى عدم الاستقرار السياسي والفوضى والارتباك في مختلف المؤسسات الإعلامية في ليبيا إلى غياب الآليات المستقلة والفعّالة لمساءلة وسائل الإعلام. يوجد اليوم مرجعية وحيدة من العوامل المعنوية والأخلاقية ذات الصلة بمساءلة وسائل الإعلام في المجتمع الليبي والمتمثلة في مجموع عادات وتقاليد المجتمع الشاملة لحظر نشر المواد الجنسية أو الإباحية المحظورة في وسائل الإعلام الخاصة والحكومية، وقضايا الإعلام السياسي والأخلاقي التي تتطلب المساءلة، إذ يستخدم المحامون والقضاة القانون رقم 76 لسنة 1972. مثال الحكم على الصحفي ورئيس تحرير جريدة الأمة عمارة الخطابي بالسجن بموجب هذا القانون في ديسمبر/كانون الأول، بتهمة «إهانة» المسؤولين القضائيين (جريدة فبراير 2014). هذه هي الحقيقة المؤلمة لواقع المساءلة الإعلامية في ليبيا ■

مساءلة
وسائل الإعلام
في منطقة
الشرق الأوسط
وشمال إفريقيا

المغرب

آليات المساءلة الإعلامية
في المغرب:

محمد ابحرين وبوزيان زايد وعبد المليك القدوسي
المساءلة الإعلامية في المغرب

المغرب
المغرب



هيئات ومنظمات المساءلة الإعلامية الموجودة

تمّ اتّخاذ مبادرات عديدة لتعزيز المساءلة الإعلامية منذ أوائل السّتينات. دفعت الثقافة السلطوية في المغرب بالمتخصصين في مجال الإعلام إلى التركيز بشكل ملحوظ على حرية الصحافة وبشكل أقلّ منه على أخلاقيات وسائل الإعلام والمساءلة الإعلامية.

1. مجلس الصحافة / مجلس الإعلام :

تمّ إنشاء المجلس الوطني للصحافة في عام 2018 وذلك قصد الإشراف على الأداء الإعلامي وحماية مهنة الصحافة. وهو هيكل يرتكز على فلسفة التعديل الذاتي للمهنة وهدفه بالأساس المساهمة في تطوير مهنة الصحافة والدّفاع عن حرية التعبير وتعزيز أخلاقيات المهنة.

يمارس المجلس الوطني للصحافة دور الوساطة في حلّ الخلافات المهنية في هذا القطاع إذا ما وُجدت. ويراقب مدى التزام المؤسّسات الإعلامية بأخلاقيات المهنة الصحفيّة والأهمّ من ذلك أنّه يمنح البطاقات المهنية للصحفيين بما يتوافق مع المتطلّبات المنصوص عليها في مرسوم القانون المتعلّق بالنظام الأساسي للصحفيين المحترفين.

كانت أولى الإجراءات التي اتّخذها المجلس صياغة ميثاق الأخلاقيات والمصادقة عليه. يُحدّد الميثاق إطاراً تُحترم فيه أخلاقيات مهنة الصحافة وبه أفضل الممارسات التي تدعم شرف المهنة كما أنّه وثيقة قانونية مُلزمة تحتوي على قواعد السلوك المهني. يعمل الميثاق كآلية لرصد التناقضات المُحتملة التي يمكن أن تضر بصورة وسمعة مهنة الصحفيين.

ينقسم الميثاق إلى أربع محاور: المسؤولية المهنية والمسؤولية تجاه المجتمع والاستقلال والنزاهة ثم الحماية والحقوق. يتوزع محور المسؤولية المهنية على النّقاط التالية: البحث عن الحقيقة ومعالجة الخبر والأخبار الكاذبة والتضليل وتزوير المعطيات

وحرية الرأى ومصادر الأخبار والنفاذ إلى المعلومة والخبر والتعليق ثم التعددية والتوازن.

2. الموفقون الإعلاميون

ينص قانون الاتصال السّمي البصري لعام 2005 على وجوب وجود موفق إعلامي في منابر البث الحكومية.

يتطلب إصدار وثائق الترخيص إحداث لجان داخلية للأخلاقيات. يتمثل دور الموفق الإعلامي في الوساطة بين مؤسسة البث والجمهور من خلال الاستماع إلى الاقتراحات وإرسال شكاوى وانتقادات هذا الأخير إلى الهيئات المسؤولة ونقل الحلول المقترحة من قبل المسؤولين التنفيذيين في وسائل الإعلام (الموراي، 2017).

سعت مؤسستي البث الحكومية إلى طرق أخرى للرد على الجمهور من خلال إنشاء برامج تلفزيونية مخصصة لمناقشة ملاحظاته. تبث المحطّتين الرئاسيتين «2م» و«الأولى» برنامجاً شهرياً بعنوان (الوسيط). يتناول تعليقات الجمهور واقتراحاته فيما يخص البرامج التلفزيونية. خلال البث، لا يمكن مقاطعة العرض عن طريق الإعلان ولا يمكن تمرير أي محتوى إعلامي مدعوم. وتعدّ مناقشة نوعيّة البرامج التلفزيونية أحد أهداف برنامج (الوسيط).

3. اتحادات ونقابات الصحفيين المحترفين

تأسست النقابة الوطنية للصحافة المغربية كجمعية مهنية مستقلة سنة 1963. قدّمت النقابة الإطار المؤسّساتي لمعالجة المسألة الإعلامية، لكن بالنظر إلى تاريخها، ظلّ تركيزها مقتصرًا على الدفاع عن الحق في حرية التعبير خلال فترة الاحتلال الفرنسي (1912-1956) وبعد استقلال المغرب. ساهم الأعضاء المؤسسون للنقابة في النضال الوطني من أجل الاستقلال وكانت وسائل الإعلام آنذاك أداة لخلق التوتر السياسي بين حركة التحرير والمحتلين الفرنسيين وبين النظام الملكي والأحزاب السياسية المعارضة فيما بعد.

شهدت التسعينيات بداية التحرر السياسي المغربي. ومن هنا بدأت النقابة بمعالجة أخلاقيات الصحافة التي أصبحت واحدة من أشدّ الاهتمامات وأبرزها تحت قيادة محمد العربي المساري، الأمين العام السابق للنقابة. في عام 1996،

قامت النقابة بمبادرات جادة لتعزيز أخلاقيات الإعلام وتحسين ظروف الصحفيين وتطوير وسائل الإعلام المطبوعة.

أنشأت الهيئة الوطنية لأخلاقيات الصحافة وحرية التعبير في تموز/جويلية 2002 وقد كُلفت بوضع مدونة للأخلاقيات. تتكوّن الهيئة من 23 عضواً تابعين للنقابة الوطنية للصحافة المغربية واتّحاد الناشرين ومنظمات المجتمع المدني والإعلاميين وهي مستقلة غير تابعة لأيّ حزب سياسي أو جهة حكومية. تتمثل مهمّتها الأساسية في رصد الأداء المهني وتقييم الإنتاج وتعزيز الصحافة الحرّة والمسؤولية. تعتبر توصيات الهيئة وقراراتها غير ملزمة قانوناً، لذلك يبقى تأثيرها على مهنة الصحافة محدوداً.

وعد وزير الاتصال بإصلاح الإطار القانوني أعقاب الانتخابات التشريعية في تشرين الثاني/نوفمبر 2011 وذلك بسنّ ثلاث مراسيم:

أ) قانون المطبوعات والنشر، ب) قانون مكانة الصحفيين المحترفين، ج) قانون إنشاء المجلس الوطني للصحافة.

تمت المصادقة على القوانين بالبرلمان في عام 2016. وفي 2018، تم إنشاء المجلس الوطني للصحافة بشكل رسمي كهيئة للتعديل الذاتي بأهداف حددها المجلس لنفسه قصد المساهمة في تطوير مهنة الصحافة والدفاع عن حرية التعبير وتعزيز أخلاقيات المهنة. وقد اعتُبر السلوك الأخلاقي وحرية التعبير وجهان لعملة واحدة.

4. الجهة المسؤولة عن تعديل البث:

تأسست الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري في 31 آب/أوت 2002 كجهاز إداري لتعديل قطاع الاتصال السمعي البصري. إنّ إلقاء نظرة فاحصة على هذه المنظّمة يخلق شكوكاً حول استقلالها المعلن عن الحكومة. تتكوّن الهيئة من المجلس الأعلى للاتصال السمعي البصري. وهو مجلس متكون من تسعة أعضاء. يتولى الملك تعيين الرّئيس وأربعة أعضاء فيما يعيّن الوزير الأول عضوين منهم أما العضوين المتبقيين فيتم تعيينهما من قبل رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس المستشارين. تكمن السّطة القانونية للهيئة في استقلاليتها المفترضة. إلا أنّ عملية التعيين ومعايير ترشيح الأعضاء في الوسائل السمعية البصرية تشوبها نقائص. يعتبر المجلس أعلى سلطة داخل الهيئة والجهاز الذي يتخذ القرارات النهائية بشأن الترخيص أو أيّ إجراء قانوني. من الواضح أنّ الدولة تمتلك جميع الصّلاحيات

داخل الهيئة كأعلى جهاز لصنع القرار وذلك بالنظر إلى عملية التّعيين.

5. المنظمات غير الحكومية والمنظمات ذات الصلة بوسائل الإعلام

تنفذ منظمات دولية عديدة مشاريع لتحسين جودة الصحافة عن طريق إعداد تقارير وطنية ومسح للمؤسسات الإعلامية والقيام بورشات عمل مهنية. نشرت منظمة المجتمع المفتوح سنة 2011 تقريرا بعنوان «مسح الإعلام الرقمي في المغرب» (بقلم زايد و ابحرين, 2011). أطلقت اليونسكو مؤخرا بالاعتماد على كفاءاتها متعددة التخصصات، بعض البرامج وورشات العمل لتدريب الصحفيين وتمكينهم من الاستفادة من الدور المؤثر للمساءلة الإعلامية. وقد ترك ذلك تأثيرات أخلاقية على مهنة الصحافة وذات أهمية حاسمة في بثّ الأخبار والمعلومات بشكل موضوعي وغير متحيّز وشفّاف. أطلقت اليونسكو سنة 2014 تقريرا عن مؤشرات تنمية وسائل الإعلام إلا أنّه لم ينشر بعد. تعاونت منظمة مراسلون بلا حدود سنة 2017 مع «لو داسك»، بصفته موقعا إخباريا، قصد تحديد ملكية وسائل الإعلام في المغرب. تعمل منظمات أخرى، مثل الجمعية المغربية للصحافة الاستقصائية والمركز الثقافي الفرنسي والمجلس الثقافي البريطاني ومعهد جوته (ألمانيا) والمعهد الديمقراطي الوطني (الولايات المتحدة)، على تنظيم ورشات عمل مهنية لبناء قدرات الصحفيين والمؤسسات الإعلامية. تضيف هذه المبادرات قيمة إلى المشهد الإعلامي خاصّة فيما يتعلّق بتوفير البيانات للباحثين لكن يبدو أنّها لا تتجسّد فعليا في أدوات مؤسّساتية للحفاظ على المساءلة الإعلامية.

6. التّشريعات المتعلّقة بوسائل الإعلام:

ينصّ دستور 2011 على أحكام تضمن حرية التعبير وعلى تحفظات تحدّ من هذه الحرّية. يكفل الفصل 25 للمواطن المغربي «حريات الفكر والرأي والتعبير بجميع أشكالها». ينصّ الفصل 28 على أنّ «حرية الصحافة مضمونة ولا يمكن تقييدها بأيّ شكل من أشكال الرّقابة القبلية». يحدّ الفصل 19 من التزام المغرب بالاتفاقيات الدولية الخاصّة بحقوق الإنسان والتي تؤثر بشكل مباشر على وسائل الإعلام ويظهر هذا من خلال العبارات التقييدية «وكلّ ذلك في نطاق أحكام الدستور وثوابت المملكة وقوانينها». رغم أنّ دستور 2011 عزّز القضاء كفرع منفصل عن الحكومة، إلا أنّه بعيد كل البعد عن أن يكون مستقلا ممّا جعل وسائل الإعلام دون حماية قانونية كافية (تحت طائلة القانون) (زايد, 2018).

وقد حَقَّق قانون الصَّحافة والنَّشر لسنة 2016 العديد من أوجه التقدُّم الإيجابي، لكن بإلقاء نظرة فاحصة على النَّص تبين أنَّ الطَّبيعة القمعية للبيئة القانونية لم يشملها تغيير كبير، فقد شملت التعديلات الإيجابية إنشاء هيئة ذاتية للتَّعديل ألا وهي المجلس الوطني للصحافة، غير أنَّ مواضيع المحرَّمات الثَّلاث -النَّظام الملكي والصحراء المغربية والإسلام - حُفظت في القانون الجديد كما حلَّت الغرامات الكبيرة محلَّ أحكام السجن وعدم دفعها يمكن أن يُوَدِّي إلى الحكم به.

يتضمَّن قانون الاتِّصال السَّمعي البصري أحكاماً تسمح للدَّولة بالتَّدخل في محتويات البرامج ووضع قيود على الملكية الخاصَّة. تنصُّ المادة 9 على أنَّ البرامج التلفزيونية والإذاعية يجب ألا تشكَّك في عقيدة المغرب والإسلام والنَّظام الملكي والوحدة الترابية (الصحراء المغربية) وهي الخطوط الحمراء الثَّلاثة التي لا تزال معياراً يجب أن تستند عليه جميع الخطابات المنشورة ومع ذلك لا ينصُّ القانون على عقوبات بالسجن حال حصول مخالفات. أمَّا المادَّة 21 فتذكر أنَّ أيَّ شركة بثَّ أو مالك أسهم يمكنه امتلاك أسهم في شركة بثَّ أخرى بنسبة 30 في المائة من حيازاتها ويكمن الهدف من ذلك في منع أيَّ فرد أو شركة من السَّيطرة على أكثر من منبر إعلامي.

صدر قانون مكافحة الإرهاب بعد وقت قصير من الهجمات الإرهابية التي وقعت في الدار البيضاء يوم 13 آذار/ماي 2003.

وقد أعطى للحكومة صلاحيات قانونية واسعة لمراقبة المحتوى الإعلامي الذي يعتبر سبباً في «اضطراب النظام العام عن طريق التخويف أو القوة أو العنف أو الخوف أو الإرهاب». ويعرِّف القانونُ الإرهابَ تعريفاً واسعاً ويعتبره «ضلوعاً في جماعات أو تجمعات منظمة بقصد ارتكاب عمل من أعمال الإرهاب» وبشكل أدق «نشر الدعاية أو الإعلان دعماً للأعمال المذكورة أعلاه» (زايد، 2017).



نتائج الاستبيان

أجرى فريق البحث في حزيران وتموز/ جوان وجويلية 2020 مقابلات معمّقة وشبه منظمّة مع عشرة ممارسين إعلاميين بارزين في المغرب وذلك بشأن تصوّرهـم لعوامل المساءلة الإعلامية وأدواتها وممارساتها وتحدياتها وآفاقها على النحو المبين في الاستبيان حول آليات المساءلة الإعلامية الذي أجراه معهد آيرش بروست بهذا الشأن. شملت قائمة الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات، مديرين تنفيذيين وستّة من مديري النشر ورؤساء تحرير وسائل إعلام ورقية ومسموعة ومرئية والكثرونية رائدة ورئيس جمعية مهنية وعضو في لجنة برلمانية مسؤولة عن الاتصال العام. وقد أجريت معظم المقابلات باستخدام المكالمات الصوتية أو بالفيديو عبر الهاتف أو تطبيق السكايب أو الواتساب واستمرت حوالي ساعة. تمّ حجب الأسماء في النصّ ما عدا اسم الشريك المؤسس لـ«هسبرس»، وذلك وفقاً للسريّة المضمونة لجميع المشاركين.

فضّل مستجوب واحد ملء الاستبيان وإرساله عبر البريد الإلكتروني. وبعد إجراء جميع المقابلات، أجرى كلّ من الباحثين تحليل مضامين النصوص لفهم وجهات نظر المستجوبين على نحو أفضل ثم اجتمعوا على الإنترنت لمقارنة الملاحظات ومناقشة النماذج وتطوير الأفكار الرئيسية للنتائج المتحصل عليها. وفيما يلي أهمّ النتائج والمواضيع الرئيسيّة للمقابلات.

1. تفوق عوامل السياق المانعة للمساءلة الإعلامية لعوامل السياق الداعمة

يشهد المغرب اليوم بشكل عام عملية انتقال ديناميكية في مجالات السياسة والاقتصاد والمجتمع وحقوق الإنسان والحريّات. وتشمل العوامل التمكينية للمساءلة الإعلامية في المغرب ما يلي:

(أ) إطار قانوني أقلّ قمعاً: يركّز الإطار القانوني الحالي لوسائل الإعلام على دستور 2011 وعلى قانون الإعلام 2016. يشجّع هذا الإطار القانوني مساءلة وسائل الإعلام وقد أكدت الغالبية العظمى من المستجوبين على أهمية الإطار

القانوني لدعم وسائل الإعلام.

(ب) الثقافة المهنية داخل المؤسسات الصحفية: تُجدرّ غرف الأخبار باعتبارها والاجراءات الروتينية التي تجعل المهنيين مسؤولين تجاه زملائهم والمشرفين عليهم، وذلك من خلال الوظائف والمسؤوليات المتميزة والتسلسل الهرمي التنظيمي. يدرك الأشخاص الذين تمت مقابلتهم، الفوائد المترتبة عن وجود بنية وثقافة مهنية، ومخاطر عدم احترام الأخلاقيات المهنية.

(ج) جمهور متطور وناقد: أصبحت المؤسسات الإعلامية، بما في ذلك المالكين والمحررين والصحافيين، على قدر من الوعي بقيمة وأهمية ثقة القراء والمشاهدين والمستخدمين. لبناء علاقات قوية ودائمة مع جمهورها، يجب أن توفر محتوى إخباري دقيق وموثوق. بالإضافة إلى ذلك، دفعت المنصات الرقمية إلى زيادة الأخبار المصممة حسب الطلب لتلبية احتياجات ورغبات معينة لفئة محدودة من الجمهور وذلك عبر المنصات والأجهزة المفضلة لديهم.

(د) مشهد إعلامي متنوع وتنافسي: لتحديد مجال عملها في خضم النمو الهائل للمنصات الرقمية، يجب على العاملين في وسائل الإعلام التقليدية، إعادة النظر في أساليبهم القديمة حول ممارسة الأعمال وإدارة أي منظمة إعلامية عندما يتعلق الأمر بإنتاج وتوزيع المحتوى الإعلامي الخاص بهم باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي مثل فايسبوك وتويتر ومواقع جميع الأخبار مثل «آر اس اس» و«غوغل نيوز» (ابحرين، 2019). وصف الشريك المؤسس لـ«هسبرس» وهو موقع إخباري رائد، هيمنة هذا النظام الإخباري الناشئ عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي على أنها «أخبار فايسبوك». قال حسن الكونوني إن أحد أهدافه هو تمييز موقعه الإخباري من خلال توفير معلومات دقيقة ودمج صيغ الوسائط المتعددة ومنصة الأخبار.

(هـ) ديناميكية مؤسسية غير مسبوقه: يمثل إنشاء المجلس الوطني للصحافة سنة 2018 من أحدث التطورات المؤسسية وأكثرها أهمية. وللمرة الأولى في تاريخ الإعلام المغربي، قدمت هذه المؤسسة تجربة للتعديل الذاتي لوسائل الإعلام المغربية. وهناك ديناميكية مؤسسية أخرى تتعلق بإنشاء جمعيات مهنية. وبغض النظر عن الدوافع الاقتصادية والإيديولوجية المتضاربة، فمن المرجح أن تدفع هذه الجمعيات المهنية إلى فتح نقاش حول استدامة النماذج الاقتصادية وقابليتها للتطبيق، وحول جودة الصحافة والمسألة الإعلامية.

من ناحية أخرى تتقلص المسألة الإعلامية بفعل عوامل أكثر سلبية. فعلى الرغم

من انتماءاتهم وتوجهاتهم التحريرية المتنوعة، أكد الأشخاص الذين تمت مقابلتهم ودون الكشف عن هويتهم، على العوامل الكابحة التالية دون الكشف عن هويتهم:

أ) هشاشة النماذج الاقتصادية: تعتمد المنظمات الإعلامية المغربية على الإشهار (غير الموزع بشفافية وإنصاف) وعلى الإعانات الحكومية وكل من هذه الموارد يشجع المحسوبية الإدارية ويعطل المراقبة والانتقاد. بذلك فإن المساءلة الإعلامية تتعرض لتقويض خطير لأن المنظمات الإعلامية لا تستطيع «أن تعض الأيدي التي تطعمها». إلى جانب ذلك، يمكّن للنموذج الاقتصادي القائم على الدعم الحكومي والمصالح الاقتصادية الخاصة وسيطرة الشركات أن يضعف استقلالية التحرير في حين أنها شرط أساسي للمساءلة الإعلامية.

ب) نظام سياسي غير مستقر: في بعض الأحيان، تبدو هوامش الحرية واسعة ومسموح بها. مع ذلك، يواجه الصحفيون رقابة شديدة ومناورات إدارية وخطوطاً حمراء موسّعة في كثير من الأحيان.

ج) قيود على الصحافة الاستقصائية: ليس من السهل دائماً على الصحفيين المغاربة الوصول إلى المعلومات في المؤسسات التنفيذية والإدارات خاصة بعد قانون الوصول إلى المعلومات (2014) والذي يحتوي على 13 نوعاً من المحظورات الرسمية. ثم إن المؤسسات الإعلامية المغربية لا تمتلك جميعها الأدوات والتقنيات واللوجستيات اللازمة للاستقصاء. والأهم من ذلك أن السلطات تنظر إلى صحفيي التحقيق بعين الشك حين يدققون في القضايا والأحداث السياسية الحساسة (قضية حميد المهداوي الذي أطلق سراحه مؤخراً بعد أن أمضى ثلاثة أعوام في السجن، وقضية عمر راضي التي لا تزال معلقة).

د) ضعف المؤهلات المهنية: على سبيل المثال، أكثر من 600 شخص من مالكي المواقع الإخبارية المرخص لهم، لا يتمتعون بالتكوين الرسمي والمؤهلات المهنية ولا تزال بعض المدارس ومعاهد الصحافة تتبّع برامج ومناهج وبيداغوجيات قديمة.

ذ) انخفاض عدد القراء: اضطرت العديد من الصحف الورقية إلى اعتماد استراتيجيات النشر الرقمية أو الاختفاء بسبب الانخفاض الكبير في المداخيل المالية. وتقلص عدد القراء لا يعني عدم الاهتمام بالمحتوى الإخباري، بل إن المغاربة أصبحوا أكثر ارتباطاً وإطلاعاً من أي وقت مضى. وقد اتجهوا بشكل مكثف إلى المواقع على الإنترنت وإلى المنصات الرقمية ومواقع التواصل الاجتماعي، هم لا يبحثون عن الأخبار فهي تصلهم أينما كانوا. وبالنسبة لوسائل الإعلام التقليدية، فإن هذا التحول في عادات القراءة يفرض عليها تحديات خطيرة يتعيّن عليها أن تتعامل معها.

ه) التأثيرات الجانبية لرقمنة الأخبار: أثر النمو الهائل للمواقع الإلكترونية الإخبارية سلباً على المسألة الإعلامية (يوجد ما بين 2500 و 3000 موقع في المغرب) ومن بين أكثر المشاكل حدة، انتشار الأخبار الزائفة والتضليل والاثارة. ثم إن سباق الحصول على «نسب المشاهدة» و«تسجيلات الإعجاب»، يدفع بالعديد من المصادر لإيلاء الحد الأدنى من الاهتمام بالأخلاقيات عند الممارسة الصحفية. ونتيجة لذلك، يصبح الرأي العام، الذي يتأثر أكثر فأكثر بالأنباء التي لا أساس لها من الصحة وغير الموثوقة، عاملاً سلبياً غير مساعد بالنسبة للإعلاميين المحترفين.

و) تدني الصورة الاجتماعية للصحفيين المحترفين: شهدت صورة الصحفيين المحترفين على مدى السنوات القليلة الماضية تدنياً لأسباب عديدة. وقد أشار عدد قليل من المستجوبين إلى أن الصحافة في المغرب أصبحت مائعة وأن الاحتراف الزائف أصبح مصدر قلق بالغ حيث يمكن لأي كان أن يطلق على نفسه لقب «صحفي»، من هنا أصبحت الأخطاء الموجودة في التقارير والخطاب الإعلامي والآليات تنذر بالخطر في تواترها وحدتها. لقد طغى إيصال الأخبار البسيطة والتافهة على عمق التحليل والبلاغة من الناحية الجمالية والأسلوب، والواقع أن قلة قليلة من الأسماء تعدّ معروفة وتتم متابعتها هذه الأيام بفضل كفاءتها التحليلية واللغوية.

2. ممارسة الرقابة الذاتية متزايدة بشكل ملحوظ:

تنطوي الرقابة الذاتية على وعي الصحفيين الكامل بحدود التقارير النقدية والاستقصائية في بيئة اجتماعية وسياسية صعبة (القدوسي، 2020). وخوفاً من العقوبة المحتملة، إما أنهم يتجنبون عمداً الخوض في المواضيع الحساسة أو أنهم يخوضون فيها محافظين على التموه والمانورة. في حين قيم ثمانية من عشرة مستجوبين مستوى الرقابة الذاتية بـ«درجة عالية»، صرح آخر بأنها متوسطة بينما لم يعتبر هذا المستوى «عالياً جداً» سوى شخص واحد. أكد معظم المستجوبين أنهم يكتمون أفواههم بأنفسهم وإن كان ذلك بدافع الإكراه ولا خيار آخر لهم. ويترب عن هذا التأكيد تداعيات خطيرة بالنسبة للمسألة الإعلامية في المغرب. الأول هو أن الرقابة الذاتية والمسألة تستبعد كل منهما الأخرى، وفي حين أن الرقابة الذاتية تدور حول تجنب التحقيقات والتقارير الاستقصائية والنقدية، فإن المسألة الإعلامية تقتضي ضمان الاستقصاء الجيد لصياغة التقارير وأن يكون استنادها إلى أسس سليمة. أما التداعي الثاني فيهم المسألة الإعلامية التي تنطوي على الأخذ بعين الاعتبار احتمالية التشكيك فيها من قبل الجمهور ومؤسسات عدّة أخرى. تشير في المقابل الرقابة الذاتية لوسائل الإعلام إلى الأخذ بعين الاعتبار احتمالية

التعرض للعقوبات من قبل الرقيب. تدار الرقابة الذاتية في جو من القمع والخوف والقلق بينما يغلب على المساءلة الإعلامية الحرّية والشجاعة واليقين.

3. أغلب آليات المساءلة الإعلامية موجودة بالفعل لكنّها غير فعّالة

أ) توجد جمعيات للصحافة لكنّها موجودة لأسباب أخرى غير تعزيز المساءلة الإعلامية. في الآونة الأخيرة، كانت هناك ديناميكية مهمة داخل جمعيات الصحفيين ومنظمات المجتمع المدني: تمّ إعادة تنظيم رابطة أسست سابقا وأنشئت جمعية جديدة. وعلى خلاف الأهداف الطموحة جدًا التي حدّوها في موثقتهم فإنّ دوافعهم الحقيقية هي التنافس على الإعانات الحكومية الأخيرة (200 مليون درهم مغربي، أي ما يعادل 180.000 يورو) لدعم قطاع الإعلام الذي تضرّر بشدّة من جائحة «الكوفيد 19».

ب) نقابات الصحفيين تفشل في حماية الصحفيين. فشلت أولاً في توحيد جميع الصحفيين تحت مظلة مؤسسية واحدة بمهّمة واضحة ومحدّدة جيداً. ثانياً، إنّ أفضل ما يمكنها القيام به هو كتابة عدّة تقارير سنوية عن حالات إشكالية وانتهاكات ضدّ الصحفيين. وفي أحيان كثيرة هي غير قادرة حتّى على دفع رواتب الصحفيين الذين يتمّ طردهم ظلماً من قبل رؤسائهم. وفي مقدّمة كل ما سبق، لا يمكن الاعتماد عليهم على الإطلاق في حماية الصحفيين الناقدّين من المضايقات الإدارية (حميد المهداوي كمثال على ذلك).

ج) المجلس الوطني للصحافة لا يزال جديداً حتّى يقدر على الحسم: فعلى الرغم من أن الشركاء المهنيين يعتبرونه سلطة عضوية شاملة تطلق مشاريع هامة مثل التعديل الذاتي والتقدم المهني، فإنّ المستجوبين يعتبرون أن سنتين هي مدة غير كافية لتقدير مدى فعالية المجلس الوطني للصحافة. كما بدا بعض المستجوبين أقل حماساً لظهور هذه المؤسسة الحديثة نظراً لأنها تضم في تركيبها ممثلاً عن الحكومة، كما أن رئاستها هي أيضاً رئاسة الاتحاد الوطني للصحافة المغربية.

د) قد يكون هناك وجود لكل من الموقّفين الإعلاميين والرّسائل / إيميلات البريد الإلكتروني الموجهة إلى رؤساء التحرير ونشر التصحيحات والمنظمات غير الحكومية العاملة في مجال الإعلام والجهات المانحة، إلا أن تأثيرها محدود.

ه) يزعم معظم المستجوبين أنّهم ينشرون تصحيحات للأخطاء وغياب الدّقة، بعد إعادة التثبت. ومع ذلك، فهم يعتبرون أن تأثير نشر التصحيحات على المساءلة

الإعلامية ضئيل للغاية.

(و) تعتبر مدونة أخلاقيات الصحفيين والمدونة الداخلية لأخلاقيات المؤسسة الإعلامية أكثر أهمية نسبياً، حيث أكد أغلب المستجوبين أن هذه الأدوات من شأنها المساهمة في مزيد تحقيق المساءلة الإعلامية إذا ما تم احترامها.

4. تبقى وسائل التواصل الاجتماعي أداة المساءلة الإعلامية الأكثر فعالية على الإطلاق

إضافة إلى الأدوات الاثني عشر المدرجة في الاستبيان، يعتبر كلُّ المستجوبين أنّ وسائل التواصل الاجتماعي، هي الأداة الأكثر فعالية في تحقيق المساءلة الإعلامية. فمع تصاعد نشاط وسائل التواصل الاجتماعي والمدونات وصحافة المواطن، يؤدي المواطنون دوراً هاماً في مزيد تفعيل مساءلة وسائل الإعلام أمام الجمهور. ويبقى «فايسبوك» و«واتساب» و«يوتوب» مواقع الشبكات الاجتماعية الأكثر استخداماً في المغرب، حيث يضطلع المستخدمون بمهمة رصد أداء الإعلاميين، كما يتم الإبلاغ عن ممارسات وسائل الإعلام غير المهنية أو غير الأخلاقية والتعليق عليها. وعندما يتعلق الأمر بالرصد المستمر لمدى جودة المضامين الإعلامية، فإن الانتقادات على وسائل التواصل الاجتماعي تبدو أكثر تأثيراً من الأدوات التقليدية، حسب قول معظم المستجوبين. وبما أنها معززة بمنصات رقمية مبنية على تفاعل المستخدمين، فمن المرجح أن تزيد هذه الأدوات الجديدة في تطوير المساءلة الإعلامية في المغرب وبالتالي تعزيزها.

ويعتبر كل من برنامج «صباحيات» على قناة «M2» والمقال الإخباري في صحيفة الأيام مثاليين على ذلك. ففي تشرين الثاني/نوفمبر 2016، تضمن برنامج «صباحيات» على القناة التلفزيونية «2M» مقطعاً يشرح للنساء كيفية استخدام المكياب لتغطية آثار الكدمات على الوجه التي يتسبب فيها العنف الأسري. وقد أثارت هذه الحلقة موجة من الانتقادات والاحتجاجات من قبل مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي، مما أدى إلى إصدار القناة التلفزيونية بيان اعتذار، في حين أن الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري، وهي أداة المساءلة الإعلامية بالنسبة للقطاع الإذاعي والتلفزيوني، لم تصدر أي بيان لانتقاد هذا البرنامج. فالجمهور هو الذي قام بذلك بواسطة وسائل التواصل الاجتماعي.

وفي يناير/جانفي 2019، أجرى صحفي في صحيفة «الأيام» مقابلة مع طفلة يتيمة تبلغ من العمر 7 سنوات حول تجربتها مع مقتل والدتها. وقد أثارت هذه

الحادثة موجة واسعة من الانتقادات من مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي والنشطاء الذين استنكروا الممارسات غير المهنية للصحفي. وهو ما يعتبر مثالا آخرًا لقدرة المنصات الرقمية على تزويد الجمهور بآليات الرقابة على تجاوزات الصحفيين.

وفي حالتين حدثتا مؤخرًا، نشرت مجلة «Maroc Hebdo» صورة تلمح إلى أن المهاجرين من جنوب الصحراء قد جلبوا فيروس كوفيد 19 إلى المغرب، كما تم الإعلان عن نية الحكومة إصدار قانون يقيّد استخدام المواطنين لوسائل التواصل الاجتماعي. وقد أثارت هاتان الحالتان ردود أفعال هائلة من الغضب والنقد على وسائل التواصل الاجتماعي، اضطرت على إثرها المصادر الإعلامية المعنية إلى إصدار اعتذارات رسمية وحتى معاقبة المسؤولين.

5. تبقى الحكومة المصدر الرئيسي لتعديل الإعلام

بغض النظر عن هياكلها وأشكالها المتنوعة، يتعين على جميع المؤسسات الإعلامية الاستجابة لشروط الترخيص والإنشاء والتشغيل وكذلك للمتطلبات الفنية والمتطلبات البيروقراطية التي تشدد عليها الإدارات الحكومية المختلفة مثل الشؤون الداخلية والاتصالات والتجارة والصناعة والعدل والهيئة العليا للاتصال السمعي البصري والمركز السينمائي. ومن ناحية أخرى، تضع المواثيق القانونية مثل القانون الجنائي وقانون الصحافة والنشر والقانون المنظم للوصول إلى المعلومات إرشادات صارمة لتطبيق الممارسة الصحفية «الصحيحة» للمؤسسات الإعلامية. ووفقًا لجميع المشاركين، فإن هذه الأدوات الحكومية المخصصة لتعديل الإعلام لا تدعم المساءلة الإعلامية بقدر ما تقيدها، فهي لا تدعمها ولا تمنعها. كما أن الإجراءات البيروقراطية المعقدة والقوانين الملزمة، التي لا يمكن تغييرها بشكل قاطع، تمارس الضغط والرقابة على الصحفيين وتجبرهم على الرقابة الذاتية (القدوسي، 2018)؛ وهي لا تخدم الصحافة الخاضعة للمساءلة.

6. محدودية الوصول إلى المعلومات وانعدام النزاهة والإنصاف

يحتوي القانون الذي ينظم الوصول إلى المعلومات الصادر في سنة 2014 على 13 نقطة تمثل قيودًا صارمة في علاقة بأنواع مختلفة من معلومات «الأمن القومي». وقد أكد أغلب المستجوبين أن وسائل الإعلام السمعية والبصرية التابعة

للدولة تتمتع بامتياز أكبر مقارنة بوسائل الإعلام المطبوعة والمواقع الإخبارية. كما تتمتع وسائل الإعلام المطبوعة الموالية للنظام والقنوات الإذاعية التجارية والمواقع الإخبارية بإمكانية الوصول إلى المعلومات أكثر من غيرها.

7. الاستقلالية التحريرية جزئية ومشكوك فيها

أكد جميع المستجوبين أن الظروف الملائمة لاستقلالية وسائل الإعلام لم تتحقق بعد. فلا يمكن أن تستمر الاستقلالية التحريرية دون تحقيق الاستقلالية المالية ودون ضمانات دستورية فعلية لحرية التعبير (القدوسي، 2016). وتعمل المؤسسات الإعلامية في السياقات غير الديمقراطية على ترسيخ ثقافة التبعية والتحييز والصحافة الهاوية وغير المحترفة. فلا يمكن مساءلة الصحفيين عن مدى جودة نقلهم للأخبار في حين أن القوانين الحالية تمنعهم من ذلك. فالافتقار إلى صحافة قائمة على أخلاقيات المهنة في المغرب هو نتيجة لعادات النظام القديمة.

8. التعديل الذاتي لوسائل الإعلام ليس معمولا به بعد

رغم أن التعديل الذاتي لوسائل الإعلام هو مشروع قيد التنفيذ، على الأقل خلال العامين الماضيين، إلا أن اللجوء إلى المدّعين العامين والمحاكم لا يزال هو القاعدة. فبعد عامين من إنشاء المجلس الوطني للصحافة، لا يزال العديد من الصحفيين يُمثلون أمام المحاكم، كما أن بعضهم لا يزال في السجن حالياً. فقد تبنت الدولة استراتيجية جديدة لإسكات الأصوات الأكثر انتقاداً دون إثارة انتقادات من منظمات حقوق الإنسان الدولية. حيث تقوم بتوجيه اتهامات للصحفيين بارتكاب جرائم متعلقة بحياتهم الشخصية، كالاعتصاب أو الجنس خارج الزواج أو حتى الإجهاض. وتعتبر عملية فضح الحياة الخاصة للصحفيين استراتيجية ممنهجة تنفذها السلطات لإسكات الصحفيين «المزعجين» و «الوقحين» منذ صدور قانون الإعلام الذي تم الحصول عليه بشق الأنفس سنة 2016، والذي يعتبر أكثر تقدمية نظرا لاستبداله عقوبة السجن بالخطايا المالية.



من أجل تحسين المساءلة الإعلامية وتعزيزها، يوصي المستجوبون باعتماد مقاربة متعددة الأطراف، حيث يتحمل جميع الأطراف المعنيين من المؤسسات الإعلامية ومؤسسات المساءلة الإعلامية والصحفيين نصيباً من المسؤولية:

بالنسبة للمؤسسات الإعلامية:

- استدامة النموذج الاقتصادي لوسائل الإعلام
- الاستثمار في التكنولوجيات الرقمية
- استعادة مهام المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الإعلامية
- استعادة الدور الرقابي لوسائل الإعلام
- تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للصحفيين

بالنسبة لمؤسسات المساءلة الإعلامية:

- تعديل ذاتي فعلي
- وضع ميثاق شامل لأخلاقيات المهنة
- ضمان الاستقلالية التحريرية للصحفيين
- الاستقلالية عن النفوذ السياسي والمصالح الاقتصادية

بالنسبة للصحفيين:

- التكوين المهني المستمر وتطوير المهارات
- الاستجابة لمتطلبات وتوقعات الجمهور المعقدة
- استعادة صورة الصحفيين كمصدر موثوق وذي مصداقية للأخبار
- بناء القدرات لتجاوز الطابع الفوضوي الذي تتسم به التكنولوجيات الرقمية

1. نظرة تحليلية للوضع الراهن لآليات المساءلة الإعلامية في المغرب

إن العقبة الرئيسية أمام مساءلة وسائل الإعلام في المغرب هي الثقافة غير الديمقراطية في البلاد، حيث تستخدم الدولة المؤسسات الديمقراطية لإصلاح نظامها الإعلامي وتقوم في الآن ذاته بترسيخ هذه المؤسسات في بنية رقابية متعددة المستويات، خاصة من خلال عملية التعيين غير التمثيلية لهيئات صنع القرار وإصدار قوانين إعلام قمعية. تركز النضال الصحفي لسنوات عديدة على القضايا الأساسية لحرية الصحافة. فقد كان الصحفيون بحاجة إلى الشعور بالأمان أثناء قيامهم بعملهم، ولذلك أصبحت الأخلاقيات والمساءلة قضايا ثانوية، كما أن الرقابة الذاتية بالنسبة للصحفيين المغاربة هي هاجس أشد إلحاحاً من مسألة التعديل الذاتي.

وتعد التحديات التي تواجه وسائل الإعلام الرقمية اليوم أكثر خطورة بكثير، فالصحافة التي تنتجها أغلب المواقع الإخبارية المغربية تتكون أساساً من مزيج من العلاقات العامة والمحتوى المدعوم، والمحتوى المفبرك، والصحافة غير المهنية (زايد، ابحرين وفيتك، 2020). وتعود هذه الصورة القاتمة إلى عدة عوامل، بما في ذلك التنافس الشرس من أجل جلب انتباه الجمهور، ومنطق المنصات التي تعتمد على الخوارزميات، وكذلك الخلط بين وظائف التحرير والتسويق والتحليل في صناعة الأخبار الرقمية. وقد أدى تأثير استخدام المنصات الرقمية إلى ارتفاع تحديد جودة الأخبار على أساس أهميّة خيارات وميولات الجمهور. فلم تعد قيمة القصص الإخبارية تعتمد على الجودة المعيارية ولكن على مجموعة من المقاييس، بما في ذلك عدد الزيارات والتنزيلات والمشاهدات. ولذلك يجب وضع أدوات أكثر تطوراً للمساءلة الإعلامية من أجل توفير مزيد من الحماية للجمهور.

2. المتطلبات المحتملة لتحقيق المساعي المستقبلية

تزيد التكنولوجيات الفوضوية من تفاقم هشاشة النماذج الاقتصادية لوسائل الإعلام المغربية، رغم وجود الدعم الحكومي، حيث تعتمد المواقع الإخبارية المغربية على تدفقات الإيرادات المبنية على تسويق المنصات الإعلامية مثل غوغل و آبل و فايسبوك و أمازون «GAFa». وأدى الاعتماد على منصات وسائل التواصل الاجتماعي إلى إحداث تحول هيكلي كبير في إنتاج الأخبار وتوزيعها وتحقيق الدخل منها، إضافة إلى حرمان عمالقة التكنولوجيا المواقع الإخبارية المحلية من تدفقات الإيرادات ومصادر الدخل الحيوية، حيث تُحقق شركة محلية في الدار

البيضاء عائدات استثمار أعلى عندما تضع إعلاناتها على غوغل وفيسبوك مقارنة بوضعها على مؤسسة إخبارية محلية. يستطيع غوغل وفيسبوك إيصال الاعلانات للمستهلك المحلي بطريقة أكثر نجاعة من المؤسسات الإخبارية المحلية. وكان لهذا الوضع عواقب وخيمة التي توصل بها مؤسسة إخبارية محلية. وكان لهذا الوضع عواقب وخيمة على تدفقات إيرادات المواقع الإخبارية كما أن الرقمنة جعلت مهنة الصحفي في المغرب أقل استقراراً وأماناً.

في الختام، ومقارنة بالدول العربية الأخرى، يتميز المشهد الإعلامي المغربي بوجود بعض أدوات المساءلة الإعلامية، بما في ذلك المجلس الوطني للصحافة والهيئة العليا للاتصال السمعي البصري والنشاط الديناميكي على الوسائط الرقمية. وتمثل كل من الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري والمجلس الوطني للصحافة في الوقت الحالي مبادرتين جادتين لترسيخ ثقافة المساءلة في البلاد. وبينما أثبتت الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري أنها أداة تخدم الدولة أكثر من الجمهور، لا يزال الوقت مبكراً لتقييم قدرة المجلس الوطني للصحافة على إحداث التغييرات المطلوبة في المهنة. وبفضل التكنولوجيات الرقمية، يبدو أن الجماهير التشاركية هي الأداة الأكثر فعالية لمساءلة وسائل الإعلام في الوقت الحالي ■

مساءلة
وسائل الإعلام
في منطقة
الشرق الأوسط
وشمال إفريقيا

سوريا

آليات المساءلة الإعلامية
في سوريا:

جوديت بيس وفيليب مدانات
المساءلة الإعلامية في سوريا

سوريا
مخ

تمهيد

دخلت الحرب في سوريا عامها العاشر بحلول شهر آب/أغسطس 2020 ولا يزال العنف سائداً، حيث يسيطر نظام الأسد وحلفاؤه على أكثر من ثلثي الأراضي السورية مرة أخرى، ولكن أجزاء قليلة مازالت تحت السيطرة الكردية (شمال الشرق)، وسيطرة النصرة الجهادية (منطقة إدلب). وبالإضافة إلى العديد من الميليشيات الداخلية والخارجية، تتواجد خمس قوى إقليمية ودولية عسكرياً في سوريا وهي: إيران وإسرائيل وروسيا وتركيا والولايات المتحدة (Asseburg, 2020).

وبينما تعمل وسائل الإعلام الموجودة في المناطق المتنازع عليها بشكل مستمر في ظل ظروف الحرب، تواجه وسائل الإعلام في المناطق التي يسيطر عليها الأسد مضايقات وعمليات عنف قاسية واستبدادية، وهي أساليب معروفة جيداً منذ حقبة ما قبل الحرب عام 2010. وحتى الصحفيون العاملون في المؤسسات الإعلامية الموالية للحكومة تعرضوا للمضايقة بشكل متكرر في الآونة الأخيرة، خاصة عند تطرقهم إلى قضايا الفساد في المناطق التي يسيطر عليها الأسد أو إلى موضوع ارتفاع أسعار الوقود. ويقوم النظام بحجب صفحات الفيسبوك واعتقال الصحفيين، بل ويجبرهم على حذف المنشورات المتعلقة بهذه القضايا والتي تكون قد نشرت قبل لحظات. يبدي الصحفيون مواقف أكثر انتقاداً على الفيسبوك ولكنهم بدأوا في حذف المقالات فقط بعد نشرها بمدة وجيزة (مراسلون بلا حدود، 2019⁽¹⁾).

كانت الظروف مستقرة نسبياً لبضع سنوات، في المنطقة الكردية الخاضعة للإدارة الذاتية شمال شرق سوريا باستثناء الصراع الكردي الداخلي. ومن غير الواضح إلى حد الآن كيف سيستمر ذلك بعد التدخل العسكري التركي أواخر عام 2019. ومع اضطرار العديد من الصحفيين والنشطاء الإعلاميين السوريين إلى الفرار من سوريا في السنوات العشر الماضية، برز مشهد إعلامي سوري في المنفى في دول

1. لمزيد من التفاصيل حول المشهد الإعلامي في المناطق التي يسيطر عليها الأكراد في سوريا، انظر «De Angelis & Badran, 2019a; 2019b; 2019c; 2019d».

الجوار خاصة تركيا وأوروبا. ووفقاً لمسح حديث للمشهد الإعلامي صادر عن المركز السوري للإعلام وحرية التعبير، يشكل الإعلام في المنفى 34 بالمائة من مجموع المؤسسات الإعلامية السورية (المركز السوري للإعلام وحرية التعبير، 2020).

وقد ترك الفصل الجوي والإقليمي أيضاً بصماته على استخدام وسائل الإعلام. وكشفت أبحاث أجرتها منظمات دولية حول الجمهور أنه يوجد أنماط مختلفة لاستخدام وسائل الإعلام حسب المكان والظروف الهيكلية التي يعيش فيها الناس. فعلى سبيل المثال، قسمت المنظمة الألمانية «الإعلام عبر التعاون وفي التحول MICT» إلى سبع مناطق داخل سوريا وخارجها، والتي تحدث في بعض النقاط فرقا من حيث استخدام وسائل الإعلام («MICT, 2014, 2016»). (1)

يجب الأخذ بعين الاعتبار الظروف المختلفة، والتي تكون أحياناً سريعة التغيير، التي تعمل في ظلها وسائل الإعلام السورية وكذلك الجماهير المنقسمة عند تحليل الوضع الراهن لممارسات المساءلة الإعلامية في «سوريا» المختلفة. وبما أنه قد سبق للمؤلفين البحث في موضوع المساءلة الإعلامية في سوريا قبل الحرب (بيس ومدانات، 2011)، فإننا سنعتبر هذه النتائج السابقة كنقطة انطلاق لنرى كيف غيّرت عشر سنوات من الحرب الوضع المتعلق بالمساءلة الإعلامية.

1. وهي: المناطق التي تسيطر عليها الحكومة، والمناطق المتنازع عليها، والمناطق التي يسيطر عليها المتمردين، ومخيمات اللاجئين في لبنان والأردن، ومخيمات اللاجئين في تركيا، والأشخاص الذين يعيشون خارج مخيمات اللاجئين في تركيا (الإعلام عبر التعاون وفي التحول، 2016). ويمكن إضافة السوريين الذين يعيشون خارج الدول المجاورة.

هيئات ومنظمات المساءلة الإعلامية الحالية

أعاقت العديد من العوامل السياقية التطور السليم لممارسات المساءلة الإعلامية عبر شبكة الإنترنت وخارجها في سوريا قبل الحرب، فقد كانت أنظمة وقوانين الدولة قوية لدرجة أن ممارسات المساءلة الإعلامية المستقلة مستحيلة. ولم تسمح الوظيفة الاجتماعية التي تلزم الصحافة بأن تكون من دعاة النظام، في تحقيق مفهوم «الأطراف المعنية»، مثال الجمهور، والذي يستلزم أن يكون الإعلام خاضعاً للمساءلة من قبل جهات أخرى عدى الجهات الممتلئة لمركز السلطة السياسية. وقد منعت أنظمة الملكية وكذلك الافتقار إلى سوق تنافسية غير متصلة بالإنترنت، معظم وسائل الإعلام من إنشاء أدوات المساءلة الإعلامية لأسباب اقتصادية (بيس و مدانات، 2011).

أشارت بعض الأنشطة عبر الإنترنت في أواخر عام 2010 أن جيلاً شاباً من السوريين كان مستعداً لمعارضة المفهوم الاشتراكي البعثي القديم للصحافة. وبالنظر إلى أجندة الأخبار الأحادية والممنهجة في وسائل الإعلام السورية، بدأت بعض الجهات في تحميل وسائل الإعلام الرسمية التابعة للدولة مسؤولية ما لا يتم نشره.. وأنشأت هذه الجهات أجندة بديلة وقدمت أدوات للتفاعل مثل تعليقات القراء أو المحتويات المنتجة من قبل المستخدم، وساهمت بالتالي في تحدي التعريف الساري للصحافة. كما أثارت جهات فاعلة فردية من خارج وسائل الإعلام إلى حالات أجبر فيها النشطاء وسائل الإعلام الرسمية عبر الفيسبوك على متابعة الموضوعات التي كانت قد تجاهلتها سابقاً (المرجع نفسه).

وبعد عام 2011، حدثت طفرة حقيقية في عدد المنصات الإعلامية التي تروج «لموقف القطع مع الماضي»، وهو موقف غالباً ما يكون مقترناً بانتماء لحزب سياسي معين (Trombetta & Pinto, 2018). كما أن اضطرابات الحرب منعت النشطاء الإعلاميين والصحفيين من التركيز على تعزيز الطابع المهني والمؤسسي وذلك إلى حد هذا اليوم. وأظهرت دراسة أجراها المركز السوري للإعلام وحرية التعبير أن معظم وسائل الإعلام التي كانت موجودة حتى نهاية عام 2019 قد قامت بإعداد «التصورات المؤسسية ومهام وأهداف عملها» على المستوى الإداري والتنظيمي، ولكنها كانت تعاني من نقص في الموارد المالية (المركز السوري

للإعلام وحرية التعبير، 2020، ص 61). ويعتبر هذا شرطاً أساسياً آخر لا بد من أخذه بعين الاعتبار عند تحليل ممارسات المسألة الإعلامية في سوريا اليوم.

1. مجلس الصحافة / مجلس الإعلام

صادق الرئيس بشار الأسد في عام 2011، على قانون جديد للإعلام، والذي تم بمقتضاه إنشاء المجلس الوطني للإعلام. وتشمل مهامه وضع شروط رخص وسائل الإعلام الخاصة وإصدارها وتحديد ضوابط التمويل وكذلك رصد تطبيق قواعدها. ولكنه لم يكن مستقلاً وكان بمثابة بوق دعاية للحكومة (Trombetta & Pinto, 2018)، وتم حله مرة أخرى في عام 2016 (انظر الفصل الأول 6-). ولذلك لا يوجد مجلس إعلام مستقل وذاتي التنظيم إلى حد الآن.

ولكن هناك ميثاق الشرف أو «الميثاق»، وهو شبكة سورية تضم حالياً 32 مؤسسة إعلامية سورية تلتزم بالميثاق الأخلاقي للإعلام السوري. ويدعم ميثاق الشرف المنظمات الأعضاء في المسائل المتعلقة بأخلاقيات المهنة كما يدعو المنظمات غير الأعضاء إلى الانضمام إلى الشبكة. وتطمح هيئة الميثاق إلى ترسيخ مبادئ الميثاق الأخلاقي في المشهد الإعلامي السوري. ومن بين مهامها «تلقي ودراسة ومعالجة شكاوى الجمهور المتعلقة بالمحتوى الإعلامي للمؤسسات الأعضاء».⁽¹⁾ أمّا إمكانية اعتبار هذه الهيئة مجلس إعلام ذاتي التنظيم فهو أمر يستحق المزيد من المتابعة في المستقبل.

2. مسؤولو الشكاوي الإعلامية (الموفقون الإعلاميون)

يتطلب مفهوم مسؤولي الشكاوي الإعلامية كأداة للمساءلة على المستوى التنظيمي، إجراءات متقدمة لإضفاء الطابع المؤسسي على المؤسسات الإعلامية. وفي سوريا، لا تزال هذه الإجراءات في مراحلها الأولى، وهو ما يتضح من خلال بحث أجراه المركز السوري للإعلام حول المؤسسات الإعلامية بعد عام 2011. ويعتبر اليقين القانوني والاستدامة المالية من بين العقبات الرئيسية أمام ترسيخ ممارسات المسألة الإعلامية، على المستوى التنظيمي لوسائل الإعلام. فعلى الأقل، تملك نسبة 90 بالمائة من الوسائل الإعلامية المنشأة بعد 2011 «رؤى ومهام وأهداف واضحة»

1. موقع الميثاق <https://almethaq-sy.org/ar>

متاحة لموظفيها وكذلك للجمهور، كما يوفر معظمهم قناة اتصال مع الجمهور (المركز السوري للإعلام، 2020، ص 61). ولكن لا توجد أي وسيلة إعلامية توظف مسؤولاً للشكاوى الإعلامية أو تعمل مع مجلس المستمعين أو الجمهور، كما هو الحال مثلاً في الأردن.

3. النقابات والاتحادات المهنية للصحفيين

تأسس اتحاد الصحفيين في سوريا سنة 1974 كجزء من الاتحاد العام لنقابات العمال، وجميعها نقابات مستقلة اسمياً فقط وتخضع لسيطرة حزب البعث العربي الاشتراكي. وينص ميثاق اتحاد الصحفيين في سوريا على 16 هدفاً من بينها القضايا النقابية التقليدية ولكن أيضاً تسوية النزاعات المهنية. وبدلاً من أن يكون أداة للمساءلة الإعلامية، فإن الاتحاد يوفر للحكومة وسيلة أخرى للرقابة التي تمارسها الدولة. فمثلاً، يتطلب العمل كصحفي في سوريا عضوية اتحاد الصحفيين السوريين (Trombetta & Pinto, 2018).

إثر انطلاق الانتفاضة عام 2011، أسس صحفيون سوريون معارضون لنظام الأسد رابطة الصحفيين السوريين عام 2012، وهي مسجلة في فرنسا وتهدف للتصدي لاتحاد الصحفيين في سوريا التابع لنظام الأسد. وتنص المبادئ التأسيسية للرابطة على الترويج للسبل القائمة على التعدد الإثني لممارسة الصحافة، أي أن تكون العضوية مفتوحة لجميع الأقليات (Trombetta & Pinto, 2018).

وتتمثل مهمتها في «تمكين الصحافة المهنية والأخلاقية من خلق بيئة مستقلة لقطاع الإعلام السوري من خلال التدريب المستمر، وإلغاء القوانين التي تقيد الصحافة وتؤثر على أداء الصحفيين السوريين بهدف تطوير الحوار الاجتماعي وتعزيزه والتوعية بأهمية الصحافة كسلطة رابعة مسؤولة عن تحقيق التنمية دون عوائق»⁽¹⁾. كما أن رابطة الصحفيين السوريين المنشأة حديثاً، والتي يديرها في الغالب صحفيون في المنفى، قد أطلقت الميثاق الأخلاقي للإعلام السوري. وبحلول تشرين أول / أكتوبر 2020، انضمت 32 وسيلة إعلامية (من أصل 162) وفقاً لدراسة أجراها المركز السوري للإعلام في تشرين ثاني / نوفمبر 2019) إلى هذا الميثاق وتبنته، وذلك وفقاً لموقعها الإلكتروني الذي يروج لمسألة التوصل إلى

1. الموقع الإلكتروني لرابطة الصحفيين السوريين:

<https://www.syja.org/en/home/about-us/31/advance-contents/30507/association-goals>

مدونة مشتركة.⁽¹⁾

وفي سنة 2013، أنشأت نقابة صحفيي كردستان، ومقرها أربيل، فرعاً في المنطقة الخاضعة للسيطرة الكردية في شمال سوريا بهدف تمثيل الصحفيين المستقرين في الأراضي الكردية العراقية والسورية. ومن غير الواضح إن كانت هذه النقابة تلاقي قبولا في أوساط الصحفيين السوريين، وكذلك هو الشأن بالنسبة لمستقبلها خاصة بعد التدخل العسكري التركي سنة 2019. ولا تزال صفحة الفيسبوك الخاصة بنقابة الصحفيين الكردستانية نشطة، على عكس موقعها الإلكتروني.⁽²⁾

4. هيئة تنظيم البث الإذاعي والتلفزيوني

في سنة 2001، منح قانون المطبوعات الرخص لوسائل الإعلام الخاصة، حيث بدأ أول بث خاص سنة 2006 على قناة فضائية. ويسمح هذا القانون ببث المضامين الترفيهية فقط، دون أي مواد إخبارية. ويتمثل أصحاب المؤسسات الإعلامية الخاصة في رجال أعمال مقربين من مركز السلطة السياسية، من بينهم في المقام الأول رامي مخلوف، وهو أحد أقرباء الرئيس بشار الأسد (المنبوذ الآن من قبل أنصاره السابقين). وفي سنة 2011، صادق الرئيس بشار الأسد على قانون الإعلام الجديد، الذي أنشأ بمقتضاه المجلس الوطني للإعلام الذي يتولى تحديد شروط تراخيص الإعلام الخاص، وإصدارها، وتحديد قواعد التمويل، كما تشمل مهامه أيضا رصد مدى التزام المؤسسات الإعلامية بهذه القواعد. ولم يكن هذا المجلس مستقلاً بل كان بمثابة بوق دعاية للحكومة (SCM, 2020, Trombetta & Pinto, 2015, Nötzold, 2018). وقد تم إلغاؤه بعد خمس سنوات في عام 2016 وبذلك أعيدت السلطة النّاطمة إلى وزارة الإعلام.

وفي المنطقة الخاضعة للحكم الكردي، كلفت الهيئة الكردية العليا (المؤسسة الحاكمة للمنطقة ذات الأغلبية الكردية في سوريا) اتحاد الإعلام الحر لتسهيل العمليات الإعلامية، وهو الجهة المشرفة الوحيدة على المؤسسات الإعلامية التي ترغب في العمل في هذه المنطقة. وتشير بعض التقارير إلى أن اتحاد الإعلام الحر هو عبارة عن «وزارة إعلام» (مراسلون بلا حدود، 2016؛ Trombetta & Pinto,

1. publishes the names of organizations that have signed the charter and <https://almethaq-sy.org/en> publish the charter itself <https://almethaq-sy.org/ar/ethicalcharter>

2. <https://www.facebook.com/SRKurdistan> / صفحة الفيسبوك الخاصة بنقابة صحفيي كردستان:

(2018)، بالرغم من رفضه الشديد لمثل هذا التصنيف وتأكيده على استقلاليته.⁽¹⁾

5. المنظمات غير الحكومية والمنظمات ذات الصلة بوسائل الإعلام

منذ عام 2011، ظهرت عدة مبادرات لرصد الإعلام بقصد متابعة مدى التزام وسائل الإعلام بالمعايير المهنية مثل الشفافية، ومراعاة ظروف النزاع، وتمثيل قضايا المرأة، وكراهية الأجانب، إلخ. كما يتم أيضاً رصد الانتهاكات المرتكبة ضد حرية الإعلام وحرية التعبير. وتحاول منظمة «سكايز» في لبنان تجميع عمليات الرصد هذه من خلال إعادة نشر الانتهاكات المستهدفة للصحفيين.⁽²⁾

لم تتخصص أي من المنظمات غير الحكومية في ممارسات المساءلة الإعلامية، لكن يؤدي العديد منها مهام وأنشطة ذات صلة بهذه الممارسات. وهي في أغلبها مسجلة خارج سوريا أو منتمية لأحد فروع المنظمات الدولية مثل منظمة صحفيون من أجل حقوق الإنسان، ومن بينها:

معهد مصداقية الصحافة بسوريا

يرصد معهد مصداقية الصحافة المشهد الإعلامي السوري والدور الذي يلعبه في دعم أو إعاقة تنمية السلام والمجتمع الديمقراطي، كما يوفر دورات تدريب للصحفيين السوريين من ذوي الخبرة وغير ذوي الخبرة في سوريا وخارجها، ويوفر المواد التدريبية، إضافة إلى إنشائه جائزة وطنية للصحفيين السوريين. // <https://www.accuracypress.org/en>

ميثاق الشرف (ميثاق شرف الإعلاميين السوريين)

ميثاق الشرف هي شبكة سورية تضم حالياً 32 مؤسسة إعلامية سورية بما في ذلك الصحف والمجلات المطبوعة وقنوات إذاعية وقناة تلفزيونية ومواقع إخبارية ووكالات أخبار. ويهدف الميثاق إلى «تعزيز البعد الأخلاقي والمهني لممارسات الأعضاء بهدف إنتاج محتوى إعلامي يخلو من خطاب الكراهية؛ غني بقيم المساواة بين الجنسين، الدقة، المصداقية، النزاهة، الإنصاف». هيئة الميثاق مرخصة حالياً في تركيا وتدعم المنظمات الأعضاء في المسائل المتعلقة بأخلاقيات المهنة كما تدعو

1. للحصول على رد الهيئة الكردية العليا على اتهام مراسلون بلا حدود لها بأنها «وزارة إعلام»، أنظر الصفحة الخاصة بالهيئة الكردية العليا على الفيسبوك.

2. <https://www.skeyesmedia.org/en/News/News> الموقع الإلكتروني لمركز سمير قصير:

المنظمات غير الأعضاء إلى الانضمام إلى الشبكة. <https://almethaq-sy.org/ar>

جمعية دعم الإعلام الحر / سوريا

وهي منظمة فرنسية سورية تدعم تطوير الصحافة والإعلام المستقل في سوريا. ومن بين أهدافها دعم الصحفيين ليصبحوا «الركيزة الأساسية للمجتمع المدني السوري التقدمي»، وتشمل أنشطتهم إعداد مشاريع بناء قدرات المنظمات الإعلامية وإجراء بحوث حول الجماهير والدوائر الإعلامية ودعم البرامج التي تقودها النساء في مجال الصحافة. www.asmlsyria.com

صحفيون من أجل حقوق الإنسان

وهي منظمة مقرها كندا وتعمل مع المؤسسات الإعلامية السورية في الشرق الأوسط منذ عام 2017، وتتمثل مهمتها في «تعزيز مهارات وقدرات الصحفيين السوريين ووسائل الإعلام السورية المستقلة لتغطية قضايا حقوق الإنسان». وتوفر منظمة صحفيون من أجل حقوق الإنسان أنشطة لبناء قدرات الصحفيين والتدريب وإنشاء شبكات من أجل إدراج قضية حقوق الإنسان في أجندة وسائل الإعلام. <https://jhr.ca/our-work/syria>

المركز السوري للعدالة والمساءلة

وهو منظمة تعنى بمراقبة حقوق الإنسان ورصد وتوثيق الانتهاكات المتعلقة بها، كما توفر البيانات للصحفيين وتدريبهم على حقوق الإنسان بما في ذلك حرية الإعلام وحرية التعبير. <https://syriaaccountability.org/>

المركز السوري للإعلام وحرية التعبير

يعد المركز السوري لحرية الإعلام وحرية التعبير من إحدى المنظمات القليلة التي قد نشطت في ممارسات المساءلة الإعلامية قبل عام 2011 (بيس ومدانات، 2011). تأسست هذه المنظمة سنة 2004 وهي مسجلة في فرنسا، وتتمثل مهمتها في «الدفاع عن الأفراد المضطهدين بسبب معتقداتهم أو آرائهم، وترويج حقوق الإنسان ودعم وتنمية إعلام مستقل ونقدي ومهني». كما يقوم المركز السوري للإعلام وحرية التعبير برصد حرية الإعلام والعمل على مكافحة خطاب الكراهية والتحريض على العنف، بالإضافة إلى تقديم بحوث عن واقع الإعلام في سوريا واستخلاص توصيات للتشريعات والعمل الإعلامي العملي. <https://scm.bz/en>

شبكة الصحفيات السوريات

وهي مسجلة في هولندا منذ عام 2013، وتسعى إلى «بناء جسور بين الإعلام والحراك النسوي السوري»

و«تحقيق تغيير اجتماعي إيجابي على صعيد التفكير والسلوك فيما يتعلق بالعدالة والمساواة بين الجنسين». وتهدف أنشطتها إلى تعزيز قدرات العاملات في مجال الإعلام بشكل خاص ورفع الوعي بقضايا النساء والمساواة بين الجنسين في الإعلام. <http://www.sfjn.org>

رابطة الصحفيين السوريين

أسس الصحفيون السوريون المعارضون لنظام الأسد رابطة الصحفيين السوريين سنة 2012، وهي مسجلة في فرنسا ومقرها في باريس واسطنبول. ويتمثل هدفها في «تمكين الصحافة المهنية والأخلاقية وخلق بيئة مستقلة لقطاع الإعلام السوري». ومن بين أنشطتها: نشر مقالات الأعضاء، إطلاق مبادرة الميثاق الأخلاقي للإعلام السوري، تقديم تقارير الرصد السنوية، وتوفير الدعم للأعضاء. <https://www.syja.org/en/home>

6. التشريعات الخاصة بوسائل الإعلام

تعتبر التشريعات السورية الخاصة بوسائل الإعلام من أكثر التشريعات تقييداً في العالم، حيث تصنف سوريا، حسب التقارير الدولية لحرية الصحافة مثل تقارير فريدوم هاوس،⁽¹⁾ على أنها «غير حرة»، كما تصنفها منظمة مراسلون بلا حدود على أنها في «وضع خطير للغاية» وتضعها في المرتبة 174 من بين 180 دولة (فريدوم هاوس، 2019، مراسلون بلا حدود، 2019 ب).

عندما تولى حزب البعث السلطة في سوريا عام 1963، قام بوضع دستور جديد، والذي تم سنه بعد عشر سنوات في عام 1973، وفيه تعرف وسائل الإعلام على أنها أدوات تعبئة ودعاية لصالح حزب البعث الحاكم. فالصحفيون ملزمون بإظهار الولاء التام للدولة ولحزب البعث. وإلى حدود عام 2001، كان مسموحاً

1. حدد تقرير «الحرية في العالم 2020» الصادر عن فريدوم هاوس درجة الحريات العامة في سوريا ب 0/100، ودرجة الحرية على الإنترنت ب 17/100
أنظر الرابط

<https://freedomhouse.org/country/syria/freedom-world/2020>

فقط لوسائل الإعلام الحكومية بالعمل (Nötzold, 2015).

وعندما تولى بشار الأسد الرئاسة خلفاً لوالده حافظ الأسد عام 2000، قام بسن إصلاحات أقلّ تعسّفية، ومن بينها قانون المطبوعات عدد 50، الذي نقح القانون عدد 35 لعام 1949 وسمح بالملكية الخاصة لوسائل الإعلام. ورغم أنه نجح في الترخيص لمزيد من وسائل الإعلام (عبر الإنترنت) أكثر من أي وقت مضى، إلا أنه لم يسمح بوجود وسائل إعلام مستقلة أو حرة. كما تواصل العمل بالكثير من القيود القديمة والجديدة، من بينها أحكام القانون الجنائي لسنة 1949 والتي تقيد بشكل مباشر المحتوى الإعلامي، وتفرض على الصحفيين الكشف عن المصادر، وهو ما يمثل خطراً على كل من يتحدث إلى الصحفيين في ظل سياق حكم استبدادي كالذي في سوريا. وعندما سُمح بإحداث أول قنوات تلفزيونية وإذاعية تجارية خاصة، حصل رجال الأعمال المقربون من النظام فقط على التراخيص ولم يُسمح إلا ببث المضامين الترفيهية والإعلانات، لكن دون محتوى سياسي أو إخباري. وبعد ثلاث سنوات، قرر النظام تطبيق قانون المطبوعات على وسائل الإعلام الإلكترونية أيضاً لتشديد الرقابة على مضامين الإنترنت. بالإضافة إلى ذلك، تم حجب وسائل التواصل الاجتماعي مثل فيسبوك و يوتيوب حتى أشهر قليلة قبل الانتفاضة (Trombetta & Pinto, 2018, Internet Legislation Atlas, 2015, Taki, 2012).

وإثر تعرضه للضغوط عام 2011، أصدر بشار الأسد دستوراً جديداً وقانوناً جديداً للإعلام. وفي حين كفل قانون الإعلام من خلال المادة 35 حق إنشاء المؤسسات الإعلامية للجميع، فقد أنشأ أيضاً المجلس الوطني للإعلام الذي عمل كنظام للحد من الرخص وتشديد الرقابة. وقد تم إلغاؤه بعد خمس سنوات في عام 2016 وأُعيدت بذلك السلطة الناظمة إلى وزارة الإعلام (انظر القسم الأول 4-).

تشتمل تشريعات الإنترنت على تسعة قوانين مختلفة، من بينها قانون الجرائم الإلكترونية والذي يكتسي أهمية خاصة (أطلس لتشريعات الإنترنت، 2015، المركز السوري للإعلام، 2020). وقد صدر هذا القانون في عام 2016 وتم تنقيحه في عام 2018 من خلال إنشاء محاكم ابتدائية متخصصة في القضايا المتعلقة بالجرائم الإلكترونية. ويؤكد مراقبون أن «القانون بهذه الطريقة يجرم ظلماً حرية التعبير والرأي على الإنترنت، كما أن إنشاء محاكم متخصصة يهدد وضع الحريات على الإنترنت في سوريا⁽¹⁾ ويوفر أساساً قانونياً لتصفية مواقع الويب وجبها بالإضافة إلى تجميع البيانات المتعلقة بالاستخدام الخاص للإنترنت (أطلس لتشريعات الإنترنت، 2015).

1. <https://www.gc4hr.org/news/view/1861> انظر على سبيل المثال نقد مركز الخليج لحقوق الإنسان



نتائج الاستطلاع

تبين الفقرة التالية نتائج الاستطلاع الذي تم إجراؤه بإشراف معهد إريش بروسست في تموز/ يوليو 2020. وقد أرسل مؤلفو هذا التقرير الاستبيان الذي تم اعداده مسبقاً عبر البريد الإلكتروني إلى 25 شخصاً، منهم 17 قدموا إجابات. وتضمنت قائمة المستجوبين المحتملين صحفيين وممثلين عن مؤسسات إعلامية ومنظمات غير حكومية مختلفة بالإضافة إلى المدونين المشاركين في ممارسات المساءلة الإعلامية. وقد قمنا بترجمة الاستبيان إلى اللغة العربية للوصول إلى عينة أوسع.

العينة النهائية هي عينة غير تمثيلية، فوفقاً للاختلافات الظرفية المحددة، كان هدفنا هو الوصول إلى مستجوبين محتملين من جميع المجالات ذات الصلة بالمشهد الإعلامي السوري. ولأسباب تتعلق بالسلامة، كان الصحفيون والنشطاء داخل الأراضي السورية أكثر تردداً في الإجابة من أولئك الموجودين خارج سوريا، حيث رد أحد المستجوبين قائلاً: «أنا في سوريا وبالنسبة لي فإن المشاركة في مثل هذا النشاط [الاستطلاع] ستكلفني زيارة المخابرات». وبسبب هذه المخاطر المتعلقة بالسلامة، قررنا الإشارة إلى جميع المستجوبين دون الكشف عن هويتهم.

ونظراً إلى أن عينة المستجوبين ليست واسعة بما يكفي لأخذ جميع الظروف في الاعتبار، فقد قمنا فقط بالتمييز بين المستجوبين

(أ) داخل الأراضي السورية التي يسيطر عليها نظام الأسد (4 مشاركين)

(ب) خارج الأراضي السورية التي يسيطر عليها نظام الأسد، بما في ذلك الشمال الشرقي الخاضع لسيطرة الأكراد ومنطقة إدلب (2 مشاركين)

(ج) خارج الأراضي السورية، أي إعلام المنفى بما في ذلك وسائل إعلام المنفى الموجودة في مخيمات اللاجئين السوريين في تركيا ودول أوروبية أخرى (11 مشاركاً)

عندما تتباين إجابات المجموعات الثلاث، فإننا نأخذ ذلك بعين الاعتبار في تحليلنا. أوضاع إعلامية مختلفة - تصورات مختلفة حول المساءلة الإعلامية

من الواضح أن الأوضاع الإعلامية المختلفة تثير تصورات مختلفة حول المساءلة

الإعلامية. يصعب أحياناً تفسير بعض البيانات لأنّ المستجوبين يشيرون إلى أوضاع مختلفة ومن الصعب تحديد الوضع المشار إليه. على الرّغم من وجود إطار تنظيمي لوسائل الإعلام السمعية والبصرية (السؤال رقم 7) في المناطق التي يسيطر عليها نظام الأسد وهو ما أكدّه 10 مشاركين، قال 4 مشاركين إنه غير موجود، واختار 3 آخرون «لا إجابة». وهناك طريقتان لتفسير هذا الأمر: إما أن المستجوبين يجهلون ذلك لأنهم يعيشون في الخارج أو في مناطق خارج سيطرة نظام الأسد، أو أنهم يشيرون بـ «لا» إلى ظروف عملهم، مثلاً، في منطقة إدلب.

وتوجد إجابات مختلفة أخرى ولكن ليس على مستوى «مناطق سوريا» المختلفة. فمثلاً، لماذا يقول 4 مستجوبين أن مجلس الإعلام هو هيئة ذاتية التنظيم، بينما يرى 12 منهم أنه ليس كذلك، واختار مستجوب واحد «لا إجابة»؟ ويختلف المستجوبون في تقييمهم حول ما إذا كانت المسألة الإعلامية مهمة في ذهنية الصحفيين في سوريا، حيث أجاب 4 منهم بنعم هي مهمة، وقال 5 منهم أنها ليست كذلك، فيما اعتبرها 6 آخرون مهمة جزئياً. كما لا يتفق المستجوبون أيضاً حول وجود اختلافات بين وسائل الإعلام الخاصة ووسائل الإعلام التابعة للدولة، حيث أجاب 10 منهم بنعم هناك اختلافات، بينما أجاب 7 آخرون بلا. حتى أنهم لا يتفقون حول ما إذا كانت القوانين المتعلقة بالإعلام تساعد وسائل الإعلام الإخبارية على العمل بطريقة مسؤولة أو أنها تحول دون ذلك. فقد أكد 8 مستجوبين أن القوانين تدعم بشكل كامل أو إلى حد ما المسألة الإعلامية، في حين قال مستجوبان اثنان أنها لا تدعمها، وبالنسبة لسبعة مشاركين آخرين، فهذه القوانين ليست داعمة ولا مانعة.

هناك سؤال واحد يتفق عليه الجميع تقريباً (16 من 17)، فهم لا يعتقدون أن «الحكومة والبرلمان والمحاكم منفتحة على وسائل الإعلام بطريقة نزيهة ومتساوية في ظل الوضع الحالي» (السؤال رقم 8)، وهو ما يتوافق مع ما تنقله مراصد الإعلام باستمرار. فالعنف والملاحقة القضائية والمضايقات والتهديدات هي من ممارسات نظام الأسد للسيطرة على وسائل الإعلام -وهي تشمل حتى المؤيدين للنظام (انظر التمهيد).

كما أن تقييمات الاستقلالية التحريرية كانت متشابهة إلى حد ما، حيث يعتقد 10 من بين 17 مشاركاً أنه لا وجود للاستقلالية التحريرية، ويعتبر 6 منهم أنها موجودة جزئياً فقط، ويعتقد مشارك واحد فقط أنه يوجد شيء من قبيل الاستقلالية التحريرية.

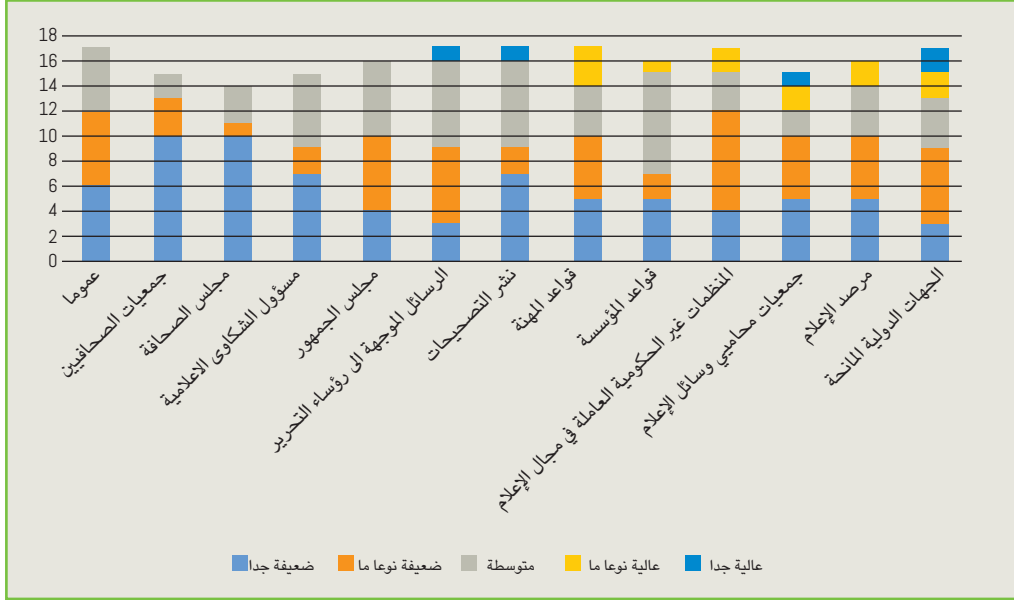
تفسر بيس التباين الحاصل في التصورات المتعلقة بالمسألة الإعلامية بأنه مؤثر

للتغير في الأساس المعياري للصحافة (بييس، 2014). وهو ما يدعم الاستنتاج الذي توصل إليه المؤلفون في عام 2011 في أول بحث لهم حول المساءلة الإعلامية في سوريا: «المساءلة الإعلامية في سوريا هي مسألة متعلقة بإعادة تعريف دور الإعلام في المجتمع أكثر من أن تكون متعلقة بالعمل على ممارسات الشفافية أو التأسيس للتنظيم الذاتي. ويعود ذلك إلى الرقابة المشددة التي تفرضها الدولة وإلى دور التعبئة الذي تلعبه وسائل الإعلام في سوريا منذ عقود». (بييس ومدانات، 2011، ص 2) ومع ذلك، يجب توخي الحذر لأن الاستبيان لم يكن دقيقاً بما يكفي فيما يتعلق بالسياق الحالي لتبرير مثل هذه الحجة إحصائياً.

1. التجارب الأولى للمساءلة الإعلامية هي تجارب واعدة

بشكل عام، تقيم فعالية أدوات المساءلة الإعلامية في سوريا على أنها ضعيفة، وهذا يعني أن أغلب المستجوبين يعتبرون أن فعالية الأداة المعنية بمساءلة وسائل الإعلام إما ضعيفة جداً أو ضعيفة إلى حد ما (انظر الجدول رقم 1). أما الاستثناء الوحيد فهو قواعد المؤسسة الإعلامية، حيث يعتبرها 7 مشاركين فقط ضعيفة نوعاً ما أو ضعيفة جداً، بينما يعتقد 8 مشاركين أنها متوسطة الفاعلية ويرى أحدهم إنها عالية إلى حد ما. بالإضافة إلى ذلك، هناك عدد قليل من الأدوات التي يعتبرها مستجوبان أو أكثر ذات فعالية عالية نوعاً ما أو عالية جداً، وهي: قواعد المهنة والمنظمات غير الحكومية العاملة في مجال الإعلام وجمعيات المحامين والمراسد الإعلامية والجهات المانحة الدولية. تم العمل بكل هذه الأدوات بشكل جزئي في السنوات الأخيرة، خاصة في المناطق التي لا يسيطر عليها نظام الأسد. ولذلك، نفترض أن المستجوبين الذين كانت لهم تجربة مع مثل هذه المبادرات قد قيموا أدوات المساءلة الإعلامية في الاستطلاع على أنها ذات فاعلية «عالية».

الرسم البياني 1.8: تقييم فعالية آليات المساءلة الإعلامية في سوريا



ويستند هذا التأويل إلى الإجابات عن السؤال رقم 1 وهو «ما هي العوامل التي تدعم تحقيق المساءلة الإعلامية في سوريا؟» (أنظر الجدول رقم 2.8) ذكر المستجوبون، من بين أمور أخرى، أن الشراكات مع المنظمات الدولية وشروط المانحين للتمويل، كتجنب خطاب الكراهية أو احترام قضايا النوع الاجتماعي، قد جعلت أداء وسائل الإعلام أكثر خضوعاً للمساءلة. علاوة على ذلك، تمت الإشارة إلى أن الشروع في عملية وضع مدونة سلوك مهنية خلال السنوات العشر الماضية سيكون طريقة مثمرة نحو مزيد من تحقيق المساءلة الإعلامية.

2. وسائل التواصل الاجتماعي والعلاقة مع الجمهور

وفقاً لدراسة اجراها المركز السوري للإعلام، فإن 90 بالمائة من الوسائل الإعلامية التي تم إنشاؤها بعد عام 2011 لديها «رؤى ومهام وأهداف واضحة» متاحة لموظفيها وكذلك للجمهور (المركز السوري للإعلام، 2020، ص 61)، وهذا دليل واضح على أن أغلب الوسائل الإعلامية تشعر بأنها مضطرة لشرح مهامها للجمهور.

ففي الاستطلاع الذي أجريناه، أكد 5 مشاركين أن وسائلهم الإعلامية توفر خيارات لتعليقات الجمهور، وقال عشرة منهم أنهم يقومون بذلك جزئياً. وبالنسبة لمشارك

واحد/ مشاركة واحدة فقط، فإن المؤسسة الإعلامية التي يعمل/ تعمل لديها لا توفر قناة للتعليقات، ورد مشارك آخر ب «لا إجابة» (السؤال رقم 12 ب). ونجد نفس النمط من الإجابات فيما يتعلق بمفهوم وسائل التواصل الاجتماعي. فقد أجاب 5 مشاركين بنعم عن السؤال: «هل تعتقد أن وسائل التواصل الاجتماعي مهمة في بلدك كفضاء للنقاش حول جودة / سوء أداء وسائل الإعلام؟» وقد اعتبر 10 مشاركين أن وسائل التواصل الاجتماعي ذات أهمية جزئية، في حين اعتبرها مشارك واحد فقط دون أهمية على الإطلاق (السؤال رقم 14). وتسمح لنا هذه النتائج بأن نخلص إلى تواجد حقيقي لدرجة من الوعي بممارسات التفاعل رغم كل الصعاب.

3. العوامل المقيدة مرتفعة للغاية رغم وجود عوامل التمكين

ليس من الغريب أن يصنف المستجوبون تواصل الحرب والعنف المقترب بانعدام الاستقرار السياسي على أنه العامل الأكثر أهمية الذي يحد من مساءلة وسائل الإعلام في سوريا. فالعمل اليومي غير آمن والوضع الاقتصادي شحيح وذلك بالنسبة للصحفيين والمؤسسات الإعلامية على حد سواء. فالكفاح من أجل البقاء يحد من أولوية ممارسات المساءلة الإعلامية.

وفي تلك المناطق التي يسيطر عليها نظام الأسد، لا يزال التشريع المقيد لوسائل الإعلام يمثل مشكلة، أما في المناطق الأخرى، فيتسبب غياب التشريعات في انعدام الأمن ويحد من مؤسسة وسائل الإعلام، وبذلك فهو يحد من وضع الإجراءات الخاصة بالمساءلة الإعلامية. كما يشير المستجوبون إلى أن غياب الحريات على جميع المستويات، مثل حرية التعبير وحرية المعلومات وحرية التنقل، يعيقهم عن العمل بشكل مهني.

ورغم أن الانتفاضة والفوضى التي عقبتها مهدت الطريق لإحداث العديد من الوسائل الإعلامية، أكد المشاركون في الاستطلاع أنها قد دعمت وسائل الإعلام الحزبية بدلاً من تعزيز العمل الصحفي الموضوعي. ويقول أحد المشاركين: «إن الانحياز السياسي لدى وسائل الإعلام والصحفيين والجماهير وعدم قبول الاستقلالية في نقل الأخبار يحد من إرساء المساءلة الإعلامية في جميع أنحاء سوريا». كما يمثل نقص الموارد المالية ونقص المعدات التقنية عبئاً ثقيلاً آخر على العمل الصحفي.

يبدو أن نظرة المستجوبين للعوامل التمكينية تعكس وضعهم الانتقالي بعد عقد من الصراع، وتعكس بشكل أعم نظرتهم الكونية الناتجة عنه. ويمكن فهم هذه العوامل بشكل أفضل بمقارنتها بالعوامل المقيدة - فسياق الحرب في سوريا

يمثل تحديًا وفرصة في آن واحد. وتمثل العوامل التمكينية دليلاً على ما تولده حالة «الإضطرابات الخلاقة» [لتفادي عبارة «الفوضى الخلاقة» المشحونة بالمعاني السياسية] عندما يهتز القارب، وذلك ليس لمجرد كون الصحفيين في حالة بينية، ولكن أيضاً لوعيهم برغبة الناس في الحصول على معلومات واقعية. وكما يبدو، فإن العوامل (انظر الجدول رقم 2.8) تدل على الحاجة إلى «طرف ثالث» مثل المنظمات الدولية كدعامة لنشر مزيد من الوعي والتمكين من أجل تحقيق ثقافة أكثر استجابة للمساءلة الإعلامية.

الجدول 2.8: نظرة عامة حول العوامل المُمكنة للمساءلة الإعلامية والمقيّدة لها

العوامل المقيدة التي ذكرها المستجوبون	العوامل التمكينية التي ذكرها المستجوبون
<ul style="list-style-type: none"> • الفوضى في ظل الحرب والثورة • السيطرة السياسية والأيدولوجية على الإعلام • عدم الاستقرار المالي على مستوى الأفراد والمؤسسات • انعدام الاستقرار السياسي والسلم • غياب القوانين والتشريعات واليقين القانوني (سيادة القانون) • انعدام الأمان خلال العمل اليومي • نقص المعدات التقنية • الافتقار إلى الحرية على جميع المستويات (التنقل، والتعبير، والنشر، والنفاز إلى المعلومة) • ثقافة الخوف السائدة • الفقر وضعف الاقتصاد الوطني • الاعتماد على العلاقات الخارجية والمال والشروط المفروضة • عدم وجود مبادرات "متابعة" لتنمية القدرات المهنية • قلة الخبرة المهنية في الصحافة • الانحياز السياسي لدى وسائل الإعلام • والصحفيين والجماهير وعدم قبول الإستقلالية في نقل الأخبار • تنوع الجماهير المحتملة والتنافس (المهام والجمهور) • غياب الدعم للصحفيين السوريين في بلدان اللجوء التي يقيمون فيها • التعصب السياسي والعنصرية • الفساد 	<ul style="list-style-type: none"> • الشراكة مع المنظمات (الدولية) الأخرى • تنمية القدرات المهنية (في المنفى) • العدد الهائل لوسائل الإعلام التي ظهرت بعد ثورة 2011 • تجربة الحريات خلال فترات غياب حكم نظام الأسد • الشروع في إعداد مدونة سلوك مهنية خلال السنوات العشر الماضية • استعادة ثقة الناس واحترامهم للعمل الصحفي الموضوعي بعد عقود من الإعلام الذي تنظمه الدولة • وعي الصحفيين برغبة الناس في الحصول على المعلومات • زيادة وعي الجمهور بالمعلومات الصحيحة والكاذبة • ارتباط التمويل الأوروبي بقضايا المساءلة، مثل تجنب خطاب الكراهية واحترام النوع الاجتماعي



الاستنتاجات

تعتبر نتائج الاستبيانات محدودة من الناحية التمثيلية (وأيضاً بالنظر إلى تفشي وباء كورونا في المناطق الرئيسية في سوريا). ومع ذلك، فهي تؤكد صحة النتائج التي توصلنا إليها من خلال الدراسة التي أجريناها سنة 2011، تعكس التصورات المتعلقة بالمساءلة الإعلامية، عملية إعادة تعريف مثيرة للجدل لدور وسائل الإعلام في المجتمع. ويزداد ذلك تأكيداً بالنظر لتركيز المستجوبين على الاحتياجات المعيارية، كالاتفاق على المعايير المهنية في مدونة قواعد السلوك. يوجد العديد من المنظمات الناشطة في مثل هذه العملية والتي بدأت في ممارسة المساءلة الإعلامية خارج سوريا، وقد تكون لديها الكفاءة اللازمة لنقل تجربتها في التفكير وممارسة المساءلة الإعلامية إلى الذين داخل سوريا.

يجب التركيز على مزيد من الأنشطة بالنسبة للأدوات ذات الفعالية المتوسطة (انظر الأعمدة الرمادية في الجدول رقم 1.8)، أي مسؤولو الشكاوى الإعلامية، ومجلس الجمهور، والرسائل الموجهة إلى رؤساء التحرير، ونشر التصحيحات، وقواعد المؤسسة. وقبل اتخاذ تدابير ملموسة، نوصي بإجراء دراسة أكثر تعمقاً حول مسائل مثل:

- عملية التفاوض لوضع مدونة سلوك، أو
- مدى جدوى أدوات المساءلة الإعلامية على المستوى التنظيمي مثل الأدوات المذكورة أعلاه.

أصبحت ممارسات التفاعل والتواصل المكثف عبر وسائل التواصل الاجتماعي مطروحة على جداول أعمال وسائل الإعلام التي تسعى جاهدة لإضفاء مزيد من الطابع المؤسسي. وقد تلعب المراسد الإعلامية، التي تناضل حالياً من أجل حرية وسائل الإعلام وضد العنف والمضايقة التي يتعرض لها العاملون في مجال الإعلام، دوراً أقوى في عملية التفاوض على وضع معايير مهنية في المستقبل. كما نوصي مرة أخرى بإجراء تحليل أعمق لكلا الجانبين، أي الممارسات التفاعلية من داخل غرف الأخبار وأيضاً أنشطة المساءلة الإعلامية من الخارج، وذلك لاتخاذ تدابير مبنية على بيانات ذات أسس متينة ■

مساءلة
وسائل الإعلام
في منطقة
الشرق الأوسط
وشمال إفريقيا

تونس

آليات المساءلة الإعلامية
في تونس:

عبد الكريم حياوي
المساءلة الإعلامية في تونس





هيئات ومُنظّمات المساءلة الإعلامية الموجودة في تونس

افتتحت الثورة التونسية ما يُسمّى بـ«الرّبيع العربي» في جانفي/يناير 2011، وتمكّنت من تفكيك آليات سيطرة الحكومة على وسائل الإعلام وإلغاء وزارة الإتصال. وخلال فترة الانتقال الديمقراطي الجارية، تبنت تونس إطارا قانونيّا ليبراليا لحرية التعبير والصحافة. في سنة 2020، احتلت تونس المرتبة الأولى عربيّا و72 عالميّا لمؤشر حرّية الصحافة لمراسلون بلا حدود⁽¹⁾.

ومع ذلك وحسب ما لاحظته العديد من المراقبين، «أنّ وسائل الإعلام، لا تزال تُعتبر في نظر(الحكّام السياسيين)، سلاحا في النّضال السياسي أكثر من كونها وسيلة أساسية للمشاركة العامّة في بناء سياسة جديدة» (جوفي، 2014).

غيّر سياق الانتقال الديمقراطي الممارسة الصحفيّة في تونس، التي سيطرت عليها المنافسة الشديدة على ترتيب نسبة المشاهدة بين المحطّات الخاصّة، والشعبويّة والفوضى في الإعلام العمومي، وظهور رُواد جدد في القطاع الخاص، بالإضافة إلى تأثير رجال الأعمال وأنواع مختلفة من اللوبيات وانتشار الأخبار المضلّلة والزائفة وخطابات الكراهية... كلّ هذه الانتهاكات في حقّ الممارسات الصحفيّة المهنيّة، تُبيّن أن المساءلة الإعلاميّة أصبحت ضرورية أكثر من أي وقت مضى.

فيما يتعلق بالإطار المؤسسي، اتّفقت كلّ الأطراف العامّة والمهنيّة أنّ القطاع السّمي البصري، يجب أن يتمّ تعديله من قبل هيئة عامّة مستقلة (الهيئة العليا المستقلة للاتصال السّمي والبصري). بينما يجب احتكام الصحافة المكتوبة والإلكترونية على نظام تعديل ذاتي. ولأوّل مرّة، حضرت الأرضيّة الملائمة لبناء مساءلة إعلاميّة في تونس.

أصبحت المساءلة الإعلاميّة والتّعديل الذاتي في الإعلام التونسي إحدى القضايا العامّة، تحديدا بعد سقوط نظام بن علي في جانفي/يناير 2011 وسقوط الرّقابة الحكوميّة. بذلك مارس المواطنون حقّهم في حرية التّعبير ورافقهم الإعلام في ذلك

عبر تحوُّله إلى منصّات لحرّية التعبير. في الأثناء لم تستغلّ وسائل الإعلام العموميّة هذه الحرّية بقدر وسائل الإعلام الخاصّة.

تمثّل الإذاعات الخاصّة، موزاييك أفم وشمس أفم والقنوات التّلفزيّة الخاصّة، نسمة تي في والحوار التونسي، الوسائل الإعلاميّة ذات أعلى نسب متابعة في تونس. يحتكر الإعلام الخاص على أكثر برامج النقاشات تأثيراً، والتي أظهرت إلى حدّ ما، نوعاً من الحرفية والجاذبيّة.

على الرّغم من التّقدّم الواضح الذي أحرزته وسائل الإعلام التونسية، إلّا أنّه لا يزال هناك مجال للتّحسين، خصوصاً فيما يتعلّق بالمهنّيّة واحترام أخلاقيّات المهنة. كما تجدر الإشارة إلى أنّ عديد الانتهاكات للمعايير الأخلاقيّة تُعوّد إلى كُتاب الأعمدة الذين لا يعتبرون أنفسهم ملزمين بقواعد العمل الصحفيّ.

الوعي بالحاجة إلى إنشاء آليّات المساءلة الإعلاميّة في تونس، كان من أهمّ قناعات كلّ الأطراف المشاركة في إصلاح الإعلام في تونس عام 2011، بقيادة الهيئة الوطنيّة المستقلة لإصلاح الإعلام والإتصال⁽¹⁾.

في البداية، كانت هناك بعض تجارب المراقبة الإعلاميّة التي نظّمها النقابة الوطنيّة للصحفيين التونسيين بدعم من التّعاون الدّولي. وفي 26 جانفي/يناير 2011، أنشأت النّقابة وحدة رصد لأخلاقيّات الصّحافة، لتقوم بإصدار تقارير شهرية وسنويّة، للتّنويه بالنواقص الإعلاميّة استناداً إلى مدوّنة الأخلاق الصحفيّة والمواثيق الدوليّة. ولكن لم يتمّ فعلياً إنشاء هذا المرصد داخل النّقابة حتّى عام 2013. وقد قدّم تقرير المرصد، الصّادر سنة 2014، تقييماً شاملاً عن الانتهاكات التي تمّ ارتكابها في الصّحافة المكتوبة. وسجّل التقرير حوالي 20 انتهاكاً أخلاقياً وصحفيّاً يتعلّق خصوصاً بـ«الدعاية المحجّبة»، «التّرويج للسّحر والشعوذة»، «خلق ونشر أخبار زائفة» بالإضافة إلى عدم تطابق العناوين ومضمون النّص»، «المماطلة في نشر حق الرد على المعلومات الكاذبة أو التشهير»، «عدم الاعتذار على المعلومات الخاطئة أو التشهير في حق الأفراد أو المؤسسات بسبب أخطاء تقنيّة»، «نشر أخبار دون تحديد المصدر». ومن بين الانتهاكات التي أشار لها التّقرير، نجد «نشر وترويج دعاية كاذبة بما ذلك رسائل مضرّة بالصّحة، الخلط بين الخبر والتّعليق، بالإضافة إلى حملات التّشهير ضدّ الصحفيين والمنظّمات المهنيّة التي تمثّلهم»، وأخيراً «استخدام لغة قذرة وانتهاك للخصوصيّة».

عندما تمّ تقديم التقرير آنذاك، أكّدت رئيسة النقابة الرّاحلة نجيبة الحمروني أنّه ومن خلال هذا العمل «وضعت النقابة الحجر الأولى لبناء مسار التّعديل الذاتي». لكن عند نشر التقرير، تعرّضت النقابة إلى حملة شرسة من قبل مديري الصّحف، حتّى أنا بعض أعضاء مجلس إدارة نقابة الصحفيين الوطنيين أنفسهم كانوا غير مرتاحين مع خلاصات هذا التقرير والتي تُدين صُحفهم. ولهذا لم يُنشر التقرير إلا لفترة وجيزة واختفى بعد ذلك. استخلصت نقابة الصحفيين عبر هذه التجربة، أنه لا يمكن رصد احترام أخلاقيات المهنة ضدّ الناشرين، بل يجب أن يتمّ إشراكهم في مسار التّعديل الذاتي. بذلك برزت الثلاثيّة المكوّنة لمجلس الصحافة (صحفيّون وناشرون ومستخدمون) بما هو الهيكل المناسب للمساءلة الإعلاميّة في السّياق التّونسي.

1. مجلس الصّحافة

بذلك أشرفت نقابة الصحفيين التونسيين والجامعة التونسية لمديري الصّحف مع الدّعم النّشط للمنظمة الدّولية المادّة 19، على مسار إنشاء مجلس الصّحافة في تونس. طوّر الصحفيّون والناشرون في بداية النّقاشات الأولى، نظرتين مختلفتين لدور ومهامّ مجلس الصّحافة. وفي 12 فيفري/فبراير 2014، تمّ تنظيم مؤتمر لمناقشة هذه الرّؤى المختلفة ولكن المتدخّلين والضيوف لم يتوصّلوا لحلّ وسط في تحديد مهام مجلس الصّحافة. قالت رئيسة نقابة الصحفيين التونسيين الرّاحلة نجيبة الحمروني: «للأسف لم نصل إلى مرحلة التّعديل الذاتي لأنّنا لا نقبل حتّى النّقد الذاتي. نريد خلق مجلس وسيط بين الجمهور ووسائل الإعلام وليس مجلسا يُدافع عن مصالح وسائل إعلام معيّنة».

من جهة أخرى وافق مديرو الصّحف على أن يكونوا شركاء مؤسسين لمجلس الصّحافة، ولكن بنوايا مختلفة عن الصحفيين وغيرهم من الفاعلين في مجال المساءلة الإعلاميّة. بالنّسبة لمدير الجامعة التونسية لمديري الصّحف الطّيب الرّهار فإنّ مهام مجلس الصّحافة «لا يجب أن تقتصر على مسألة أخلاقيّات المهنة... فبالإضافة إلى مسألة الأخلاقيّات يجب أن يكون مجلس الصّحافة مسؤولا عن تعزيز القطاع وتعديله».

في ظلّ هذه الظّروف، كان من الصّعب التّوصّل إلى صيغة قانونيّة مناسبة لمجلس الصّحافة. وبعد عدد من النّقاشات، اتّفقت الأطراف المعنيّة على تبني النّمودج البلجيكي لمجلس أخلاقيّات الصّحافة، وهو مزيج بين المنظمات غير الحكوميّة

والقطاع العام. وبناء على ذلك تم إدراج الفصل التالي لمجلس الصحافة في مسودة القانون الجديد الخاص بمدونة أخلاقيات المهنة:

«تقوم المنظمات المهنية للصحفيين وأصحاب المؤسسات الصحفية بالإضافة إلى ممثلين عن الجمهور بإنشاء هيكل مستقل يُسمّى مجلس الصحافة، يكون مسؤولاً عن التعديل الذاتي وعن أخلاقيات الصحافة».

يتمثل التحدي في إحداث هيكل أكثر فعالية من منظمات المجتمع المدني ولا يكون تابعاً للمؤسسات الدولة. هيكل ذات فعالية حقيقية، مسؤول عن التعديل الذاتي وعن بعث نظام لرصد احترام أخلاقيات المهنة في الإعلام بما في ذلك البث (حيزاوي، 2016).

تأسست الجمعية التونسية لدعم مجلس الصحافة، قانونياً في فيفري/فبراير 2016. وفي أكتوبر/تشرين الأول، تم اختيار الأعضاء الخمسة الذين كونوا اللجنة المؤقتة والفريق المكلف بصياغة ميثاق الأخلاقيات والنظام الأساسي لمجلس الصحافة. في 20 مارس/آذار 2017، أعلنت الأطراف المعنية عن إنشاء مجلس الصحافة، لكن بدون تأثير في ذلك الوقت. وبعد ثلاثة سنوات أي في مارس/آذار 2020، دعت نقابة الصحفيين التونسيين إلى تقديم الترشيحات لعضوية مجلس الصحافة.

يتعين على جمعية دعم مجلس الصحافة اختيار سبعة أعضاء في مجلس الإدارة وفقاً لمبادئ المساواة بين الجنسين، وبشرط إلزامية الاختصاص في القانون والجنس والكتابة الصحفية والاتصال السمعي البصري. ووفقاً للنظام الأساسي المؤقت لمجلس الصحافة، يجب أن يتكون مجلس الإدارة من سبعة أعضاء موزعين بالطريقة التالية: عضوان إثنان عن الصحفيين، تُعينهم نقابة الصحفيين التونسيين، 3 أعضاء يتم تعيينهم من قبل مالكي وسائل الإعلام الصحفية المكتوبة والإعلام السمعي البصري)، عضوان إثنان يُمثلان القطاع العام يتم تعيينهم من قبل الرابطة التونسية لحقوق الإنسان. يتم تعيين أعضاء مجلس الإدارة هؤلاء لمدة 3 سنوات قابلة للتجديد فقط لمرة واحدة.

تبدو المهام الموكلة لمجلس الصحافة حسب قانونه الأساسي واسعة للغاية وتتجاوز مجرد صلاحيات مراقبة الأخلاقيات: مساعدة المؤسسات الإعلامية على ممارسة الصحافة المهنية، الدفاع عن حرية واستقلالية وسائل الإعلام، تعزيز حق المواطنين على الحصول على المعلومة، تقديم المشورة فيما يتعلق بمشاريع القوانين المرتبطة بقطاع الإعلام واقتراح أي إجراء من شأنه تدعيم قطاع الإعلام وتطويره وتحديثه. بسبب جائحة الكوفيد-19، بدأ الحجر الصحي منتصف شهر

مارس/آذار 2020، ممّا أدّى إلى تعطّل تركيز مجلس الصّحافة والذي سيكون مُفَعّلا قبل نهاية سنة 2020.

2. الموفقون الإعلاميون

لم تكن خطة الموفقين الإعلاميون حاضرة في تقاليد الممارسة الصحفية التونسية قبل سنة 2011. وقامت الإذاعة الخاصّة موازاييك أفم بإدراجها لأول مرّة في 18 نوفمبر/تشرين الثاني لسنة 2013. ومنذ ذلك الحين قام عدد من وسائل الإعلام الخاصّة والعموميّة بإطلاق موفقيهم الإعلاميين. كما تمّ إنشاء المنتدى التونسي للموفقين الإعلاميين في تونس كجزء من مشروع أداره معهد إيرش بروست⁽¹⁾. وتمّ إصدار دليل للموفقين الإعلاميين بالتزامن مع ميلاد هذا المنتدى، بالشراكة مع مرصد الإعلام في شمال إفريقيا والشرق الأوسط والهيئة العليا المستقلّة للإتصال السمعي البصري والمركز الإفريقي لتدريب الصحفيين والاتصاليين⁽²⁾. يترأس هذا المنتدى الذي أنشئ قانونياً كجمعية، الموفق الإعلامي للتلفزيون العمومي. ويجمع هذا المنتدى بين الموفقين الإعلاميين لعشرة وسائل إعلاميّة وهي: إذاعة موازاييك أفم ورايو 6 ورايو توانسة ورايو رقاب ورايو قفصة والتلفزيون العمومي بقناتيه الوطنيتين الأولى والثانية ورايو الجريد ورايو نفزاوة ورايو القصيرين ورايو جوهرة أفم. وبالتالي فإنّ حضور هؤلاء الموفقين الإعلاميين كان نتيجة جهود التعاون الدّولي وشركائه المحليين، وهناك معلومات قليلة عن أدائهم، نظرا لعدم تفاصيل عن عملهم من قبل الوسائل الإعلاميّة المعنية.

3. النقابات والجمعيات المهنيّة للصحفيين والنّاشرين

يتمّ تمثيل الصحفيين التونسيين من قبل تنظيم وحيد وهي النقابة الوطنيّة للصحفيين التونسيين، والتي تمّ إنشاؤها في جانفي/يناير 2008 خلفا لجمعية الصحفيين التونسيين. نقابة الصحفيين التونسيين هي هيكل منظم، مستقلّ وذو تأثير قويّ. وهي تضمّ لجنة رصد انتهاكات مدونة الأخلاقيات وتُحقّق في الشكاوي المقدّمة من الجمهور. تُمثّل النقابة أيضا المبادرات الأوّل والفاعل الأساسي

1. <http://menamediamonitoring.com/fr/2016/09/08/le-mediateur-un-nouveau-pas-vers-lauto-regulation-des-medias-tunisiens/>

2. قامت الأستاذة الدكتورّة سوزان فنغلر بتحرير هذا الدليل بالتنسيق مع نادية ليث وعمبروش نجاع.

في مشروع إنشاء مجلس الصحافة في تونس. لذلك هي من تتحمّل المسؤولية الكبرى في تفعيل هذا المجلس الذي لم تنطلق أشغاله بعد. تأسست الجامعة التونسية لمديري الصحف يوم 27 فيفري فبراير 2013، وهي الطرف المهني الثاني المشارك في إنشاء مجلس الصحافة. لا تضمّ هذه المنظمة أصحاب الإذاعات والتلفزيونات الخاصة وليس لها تأثير نقابة الصحفيين التونسيين. وكما أوضحنا أعلاه فإن مالكي الصحف يدعمون مجلس الصحافة من أجل صلاحيّاته المتعلقة بالحصول على دعم الدولة أكثر ممّا يدعمونه من أجل مراقبة أخلاقيّات المهنة. وهذا يذكرنا باحتجاج الجامعة الشّديد بعد صدور تقرير نقابة الصحفيين المتعلّق برصد الانتهاكات الأخلاقية سنة 2014.

4. التّعديل السّمي والبصري

قرّرت تونس ومنذ سنة 2011، إنهاء رقابة الحكومة على القطاع السّمي والبصري وإحداث هيئة مستقلة للتّعديل السّمي والبصري. ومن خلال المرسوم 116 الصادر في الثّاني من نوفمبر/ تشرين الثّاني، تمّ بعث الهيئة العليا المستقلة للإتصال السّمي والبصري المسّماة بالهيكا. يوم 3 ماي 2013، تمّ تعيين الأعضاء التّسعة للهيكا ولم يبدأ نشاطها إلا في جانفي / يناير 2014. قرّر واضعوا الدّستور الجديد لتونس ما بعد الثّورة إضفاء الصّفة الدّستورية لهيئة التّعديل السّمي والبصري. وقد جاء ذلك في الفصل 127 من دستور 27 جانفي / يناير 2014 والذي يُقرّ ببعث «هيئة تعديلية للإتصال السّمي والبصري». ومع ذلك لم يتمّ إنشاء هذه الهيئة إلى حدّ الآن. وفي الأثناء تواصل الهيكا مهامّها. تتمتّع الهيكا بالاستقلالية التّامة عن الحكومة ولكن نظامها الأساسي لا يُخوّل لها مراقبة أخلاقيّات الصحافة، ممّا يُفسّر عجزها في هذا الصّد.

5. المنظمات غير الحكوميّة والجمعيّات المتّصلة بالإعلام

لا يوجد إلى حدّ الآن في تونس، مرصد للإعلام أو جمعيّة تمثّل مستخدمي وسائل الإعلام أو مرصد لانتهاكات أخلاقيّات الصحافة.

بعد سنة 2011، تمّ بعث عدد من الجمعيّات المدافعة عن حرّيّة الصحافة أو الصحفيين ولكن ليس لتعزيز المهنيّة الصحفيّة، والقليل منها فقط له علاقة بالمساءلة الإعلاميّة. من بينها يُمكن أن نذكر:

● الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان⁽¹⁾ والتي تتحرّك عندما تقوم وسيلة إعلامية بانتهاك حقّ أو حرّية يكفلها القانون. فعلى سبيل المثال طلبت الرابطة أن يتمّ توقيف برنامج تلفزيوني ساخر (الكاميرا الخفية) والذي يتمثّل في تخويف المواطنين. ندّدت الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان بخطابات الكراهية التي تبثّها وسائل الإعلام السّمعية والبصريّة.

● الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيّات⁽²⁾، واحدة من قلة من الجمعيات التي كان مسموح لها بالعمل خلال فترة الديكتاتورية في تونس، دائما ما كانت تحتجّ ضدّ وسائل الإعلام التي تُقوّض حقوق وكرامة المرأة. في جانفي / يناير 2015، نظّمت الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيّات سلسلة من ورش العمل في الجهات المكرّسة لصورة المرأة في المجتمع ووسائل الإعلام. استنكر فيها المشاركون الصّورة المختزلة لدور المرأة في القنوات التلفزيونية وخصوصا تلك التي من المفروض أن تطرح وتعالج القضايا الاجتماعيّة.

● المنظمات المكرّسة للدّفاع عن حقوق الطّفّل: عدد كبير من الجمعيات التونسيّة تشغل على حقوق الطّفّل جنبا إلى جنب مع هيكل عمومي يُدعى مرصد حقوق الطّفولة⁽³⁾. تتواصل هذه الجمعيات مع وسائل الإعلام، كلّما لاحظت برنامجا أو إعلانا يمثّل خطورة على حقوق الطّفّل. في سنة 2015 وبعد سلسلة من الانتحارات في صفوف الأطفال، دعى المرصد وسائل الإعلام إلى توخّي الحذر عند التطرّق إلى المواضيع المرتبطة بانتحار الأطفال والتوقّف عن نشر صور الأطفال الذين انتحروا وكذلك صور عائلاتهم. وتجدر الإشارة إلى أنّ الهيئة العليا للإتصال السّمعية والبصري (الهيكا) قد أدرجت ملحقا يُعنى باحترام حقوق الطّفولة في كراس الشروط التي يجب على وسائل الإعلام السّمعية والبصريّة احترامها.

1. <https://www.facebook.com/ltdh.tn>

2. <https://www.facebook.com/femmesdemocrates>

3. <http://observatoire-enfance.tn/FR/Home>

6. تشريعات الإعلام المرتبطة بالمساءلة الإعلامية:

في الأشهر الثلاثة الأولى التي تلت الثورة، تم تبني ثلاثة نصوص تمثل أساس قانون الإعلام في تونس:

المرسوم عدد 41 والمتعلق بالوصول إلى المعلومة. المرسوم عدد 115 بشأن حرية التعبير والصحافة والرسوم عدد 116 بشأن حرية الإتصال السمعي البصري وإنشاء الهيئة العليا المستقلة للإتصال السمعي والبصري (الهيكا). إذن لم يُوقر هذا الإطار القانوني آلية للتعديل الذاتي للصحافة المكتوبة والإلكترونية. بذلك تم إدراج مجلس الصحافة في مشروع قانون حرية التعبير والصحافة والنشر والذي لا يزال مُعلقاً إلى حد الآن.

علاوة على ذلك، يكفل الدستور التونسي الصادر في 27 جانفي / يناير 2014 الحق في حرية الرأي والتعبير: «حرّيات الرأي والفكر والتعبير، والإعلام والنشر مكفولة. لا يمكن ممارسة أي رقابة مُسبقة على هذه الحرّيات.» (الفصل 31) كما تنص المادة 32 من الدستور على أنّ الدولة تكفل حقّ المواطن في الاعلام وفي النفاذ إلى المعلومة...». كان من المفروض مُراجعة كلّ النصوص المعتمدة ما قبل 2014 حتّى تتماشى مع الدستور. ولكن حتّى الآن لم يتمّ تغيير المرسومين 115 و116. تمّ فقط استبدال المرسوم 41 بالقانون الأساسي الصادر في 24 مارس / آذار 2016 المتعلق بحقّ النفاذ إلى المعلومة. نفس الشيء بالنسبة للهيئة المستقلة التي نصّ عليها الدستور لتعديل الإعلام السمعي والبصري والتي لم يتمّ بعثها إلى الآن. لذلك تمّ تمديد ولاية الهيكا بما يتجاوز مدّتها القانونية (3 ماي 2019).

قام الإعلام العمومي الذي كان يُعتبر ناطقا باسم الحكومة بالقطع مع الدعاية لصالح الدولة وأعلن التغيير ليكون «مرفقا عموميّا في خدمة الشعب». لكنّ الفشل في إصلاح الإعلام، ترك سلاحا قويا يمكن للنخب القديمة الإستيلاء عليه للدفاع عن وضعهم المُهدّد» (لينش، 2016).

من ناحية أخرى، أصبح الإعلام الخاصّ في تونس أخيرا وبصفة رسمية حرّا. ومع ذلك «أنّ وسائل الإعلام، لا تزال تُعتبر في نظر (الحكّام السياسيين)، سلاحا في الصّراع السياسي أكثر من كونها وسيلة أساسية للمشاركة العامّة في بناء سياسة جديدة» (جوفي، 2014).



نتائج الاستبيان

تم إجراء استبيان حول مساءلة الإعلام في منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط

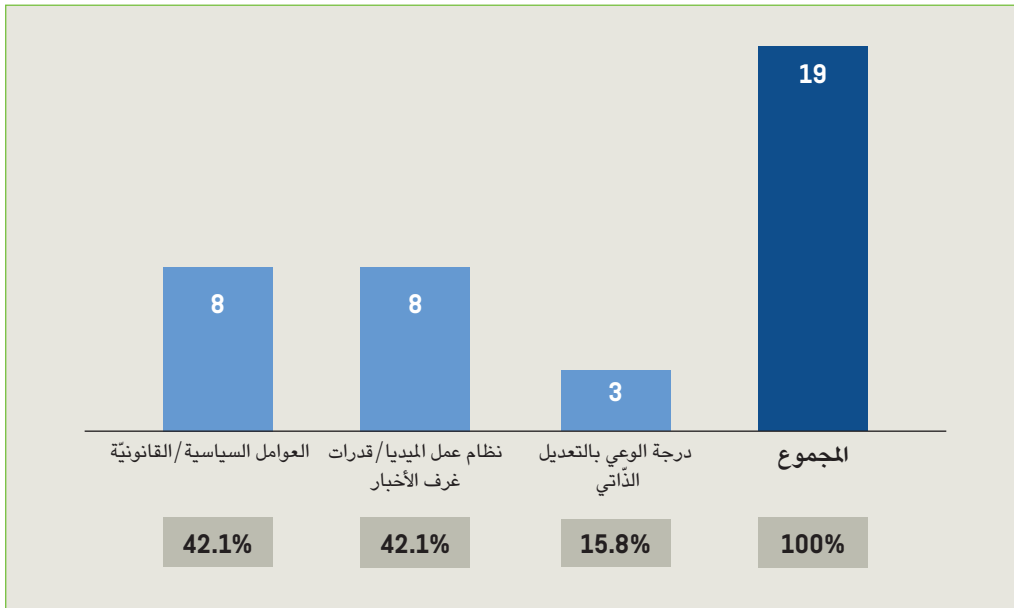
الإستبيان

المشاركون في الإستبيان: 10

تم إجراء الإستبيان من 7 إلى 10 جويلية / يوليو 2020

عينة غير تمثيلية: صحفيون (صحافة مكتوبة، وكالات أنباء، سمعي وبصري وإلكتروني)، مدربين، موفّقون إعلاميون، منسق مشروع سابق لمجلس الصحافة.

1. ماهي العوامل المساعدة/الممكنة في بلدك لوسائل الإعلام الإخبارية لتعمل بطريقة مسؤولة؟

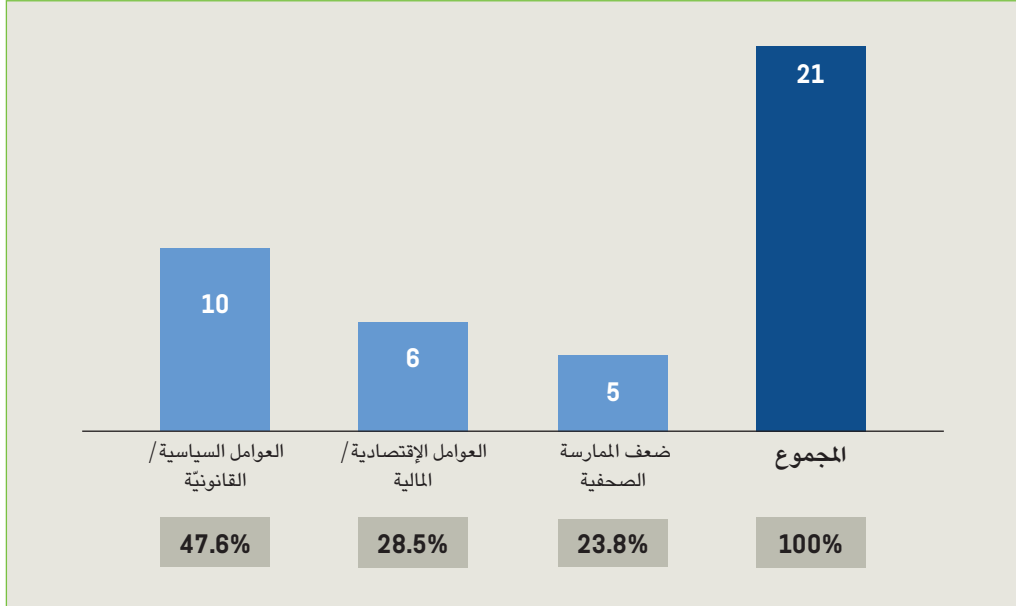


الرّسم البياني 1.9 ماهي العوامل المساعدة/الممكنة في بلدك لوسائل الإعلام الإخبارية لتعمل بطريقة مسؤولة؟

تُشير معظم الأجوبة إلى أنّ العوامل القانونيّة والسّياسية هي التي تدعم مساءلة وسائل الإعلام في تونس (8 من 10). تتماشى هذه الأجوبة مع البيئة الجديدة للحرية الناتجة عن سقوط النظام الديكتاتوري في جانفي/يناير 2011 والذي فتح المجال للتحوّل الديمقراطي وإجراء عديد الإنتخابات الرئاسية والتشريعية والمحليّة الحرّة. وبالمثل تمّ إلغاء القوانين القديمة القمعيّة وتعويضها بنصوص تضمن حرية التعبير واستقلالية التعديل السّمي والبصري. قال أحد المشاركين « إنّ استعادة الحرية جعلت من الصحفيين أكثر مسؤوليّة». وأوضح آخر أنّ « إصلاح الإعلام بعد جانفي/يناير 2011، خاصّة تبني إطار قانوني جديد» مهّد الطريق أمام التعديل الذاتي لوسائل الإعلام.

نفس عدد الأجوبة (8 من 10)، سلّطت الضوء على العوامل الداخليّة لوسائل الإعلام، مثل « محيط العمل، والتدريب الجيّد، والمهنيّة واحترام المعايير الأخلاقيّة»، وأشار أحد المشاركين إلى « الحضور القوي للإعلام العمومي في الجهات» في الإشارة إلى الخمس إذاعات العموميّة المحليّة التي استطاعت الحفاظ على متابعة ومشاركة جمهورها في جهات البث المعنيّة. والعامل الثالث الذي تعرّض إليه 3 من المستجوبين ارتبط بالتعديل الذاتي و«الإعداد لبعث الهيئة التعديلية المستقلة للسّمي والبصري» (الهيكا).

2. ماهي العوامل المانعة/المعيقة في بلدك لوسائل الإعلام الإخبارية لتعمل بطريقة مسؤولة؟



الرّسم البياني 2.9 ماهي العوامل المانعة/المعيقة في بلدك لوسائل الإعلام الإخبارية لتعمل بطريقة مسؤولة؟

ومن المفارقات أنّه تمّت أيضا الإشارة إلى العوامل السياسية كأول العوامل التي تعيق وسائل الإعلام عن العمل بطريقة مسؤولة. عشرة إجابات سلّطت الضوء على تدخّل الأحزاب السياسيّة والنقابات في العمل الصحفي وعدم الإستقرار السياسي والاستقطاب الثنائي السياسي والإيديولوجي (يمين - يسار، علماني - إسلامي). شملت ردود الأفعال أيضا «إفلات عدد من وسائل الإعلام السّمععي والبصري من العقاب وتجاهلها لقرارات الهيكا كهيئة تعديلية»، «الخلط في المبادئ الإعلامية بعد الثورة» و«تحكّم مالكي وسائل الإعلام في الصحفيين».

يحتل العامل الإقتصادي/المالي المرتبة الثانية بستّ إجابات. تتضمّن هذه الأجوبة «التبعية المالية لوسائل الإعلام»، يعتقد أغلبية المستجوبين أنّ السياق السياسي والمهني مهين للمساءلة الإعلامية. ذكر أحد المستجوبين «عدم وضوح الخطوط الفاصلة بين الصحافة والإعلان» نتيجة «الشراكة بين المؤسسات التجارية التي تؤثر على المحتوى التحريري».

تمّ ذكر العوامل المتعلقة بطريقة عمل وسائل الإعلام، خمس مرّات. أكّدت هذه الإجابات على «هشاشة وضعيّة الصحفيين»، «النقص في الإشراف» و«توظيف كُتاب

من غير الصحفيين».

عندما سُئل المستجوبون عن تقييمهم للرقابة الذاتية للصحفيين في تونس، وجد غالبية المستجوبين (6) أنها «متوسطة» أو «عالية إلى حد ما» (3)، مما يعني أن الحرية ليست كافية للتخلص كلياً من الرقابة الذاتية.

عندما تمّ طرح السؤال حول تقييمهم لفعالية آليات المساءلة الإعلامية الموجودة حالياً في تونس، صنّف أغلب المستجوبون (6 من 10) النّقابة الوطنيّة للصحفيين التونسيين على رأس الهياكل التي يُمكن أن تقوم بمساءلة وسائل الإعلام. كانت هذه الإجابات متوقّعة، فبما أنّ مجلس الصحافة لم يُفعل بعد، فإنّ النّقابة هي الهيكل الذي يتحمّل مسؤولية مراقبة الأخلاقيات والتّعديل الذاتي في تونس. لهذا السّبب اعتبر أغلبيّة المستجوبين (7 من 10) أنّ آليّة مجلس الصحافة أو مجلس الإعلام، لا يمكن تطبيقها، والمشاركون الثلاثة الباقون، إختاروا خانتي «ضعيفة جداً» و«ضعيفة نوعاً ما».

اعتبرت بقيّة أدوات المساءلة الإعلامية المذكورة في الإستبيان، «متوسطة» بالنسبة لمدونة أخلاقيات الصحفيين (6 من 10)، و«متوسطة» إلى «عالية جداً» بالنسبة للمنظّمات الإعلامية غير الحكوميّة (6 من 10).

أمّا فيما يتعلّق بفعاليّة مدونات الأخلاقيات صُلب وسائل الإعلام، فتراوحت الإجابات بين «ضعيفة جداً وضعيفة نوعاً ما» وبين «متوسطة ومُرتفعة إلى حدّ ما». تمّ تقديم نفس الإجابات بخصوص مساعدة المنظّمات الدوليّة (5 «متوسط - مرتفع نوعاً ما» و3 «ضعيف نوعاً ما») وبالنسبة لنشر التّصحّحات (5 «ضعيف جداً - ضعيف نوعاً ما» و5 «متوسط - مرتفع نوعاً ما»).

إنّ آليّة المساءلة الإعلامية الأقلّ فعاليّة حسب المستجوبين هي «الموفّقون الإعلاميون في غرف الأخبار» فقد تمّ اعتبارها «ضعيفة جداً وضعيفة» في 8 إجابات، والسّبب الأساسي هو عدم حضورهم في عدد كبير من غرف الأخبار ولهم تأثير ضعيف على الآخرين. أمّا بالنسبة لمجلس الصحافة فاعتبر المستجوبون أنّ هناك عدد من آليات المساءلة التي لا يُمكن تطبيقها في تونس مثل مجلس مُمثلي جمهور وسائل الإعلام، جمعيّة المحامين المختصّين في الإعلام، مرصد الإعلام. تعكس هذه الإجابات حقيقة ضعف رصد المجتمع المدني للإعلام في تونس.

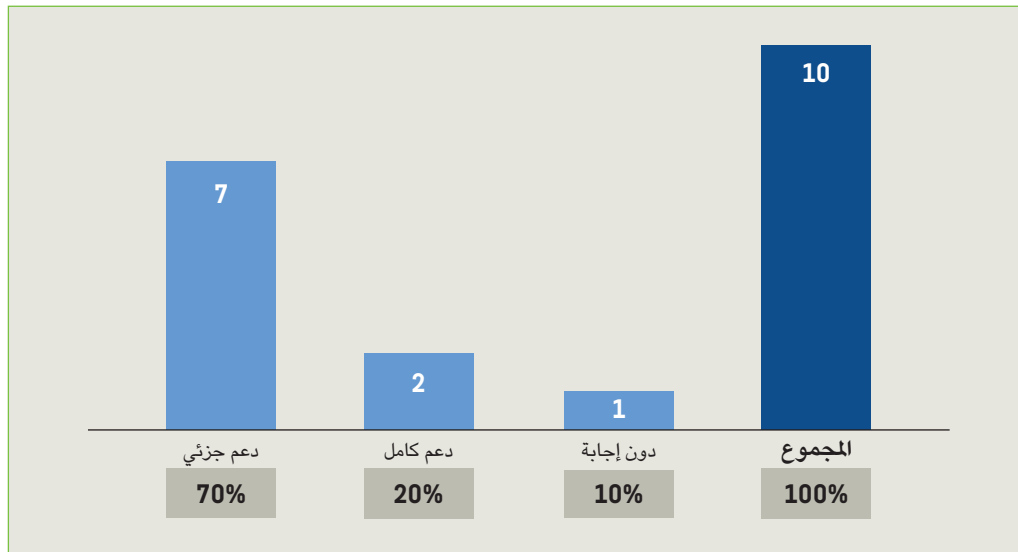
عندما طُلب من المستجوبين تسمية آليات أخرى للمساءلة الإعلامية، ذكر الأغلبيّة الهيئة العليا المستقلّة للإتصال السّمعّي البصري الهيكلي، ومستجوب واحد ذكر «مالكي وسائل الإعلام».

وكما ذكرنا مُسبقاً فإنّ مسألة مجلس الصّحافة أو الإعلام في تونس لا يمكن تطبيقها.

فيما يتعلّق بـ«آليات المساءلة التي تمّ إطلاقها أو المواصلة في اعتمادها من قبل الحكومة» في تونس، 8 إجابات ذكرت الهيئة العليا المستقلّة للإتصال السّمعي البصري الهيكاً، ذلك أنّ معظم المستجوبين لا ينتبهون إلى الفرق ما بين ماهو «عمومي» و ماهو «حكومي». إجابتين تطرّقتا إلى النّقابة الوطنيّة للصحفيين التونسيين وأخرى إلى «إجتماع هيئة التّحرير».

بالنسبة لفعاليّة هذه الآليات في مساءلة وسائل الإعلام، أجاب 4 مستجوبون بـ«متوسّط» و3 آخرون «ضعيفة جدّاً». وعند سؤالهم إذا كانت تونس توفر إطاراً تعديلياً للقطاع السّمعي البصري. أجاب الجميع بـ«نعم» لأنّه تمّ بعث الهيئة العليا المستقلّة للإتصال السّمعي البصري وتفعيلها منذ سنة 2013.

هل تُقدّر أنّ الحكومة والبرلمان والمحاكم منفتحون على وسائل الإعلام بطريقة عادلة ومتساوية في ظلّ السّياق الحاليّ؟

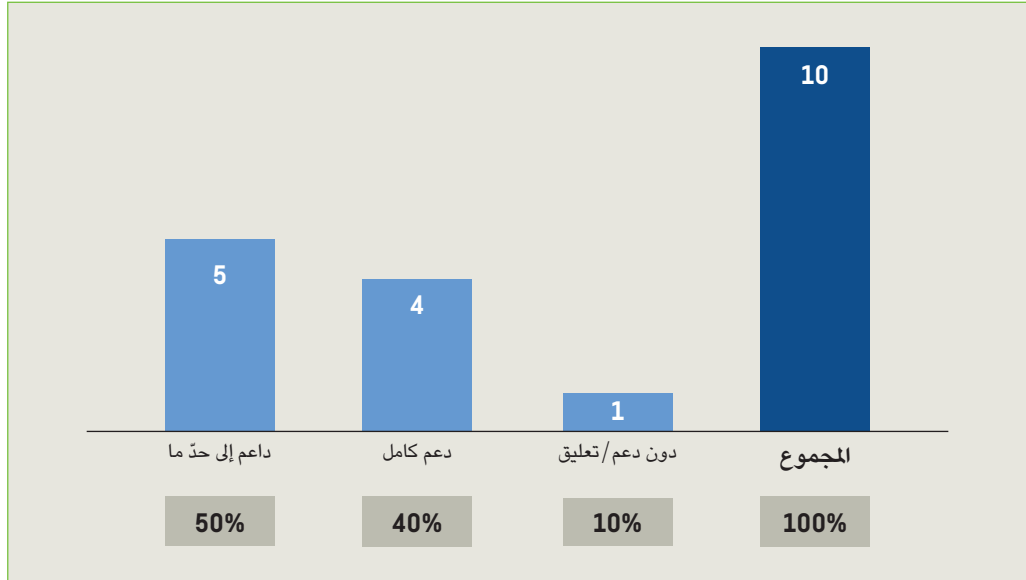


الرّسم البياني 3.9 هل تُقدّر أنّ الحكومة والبرلمان والمحاكم منفتحون على وسائل الإعلام بطريقة عادلة ومتساوية في ظلّ السّياق الحاليّ؟

عندما تعلّق الأمر بتقديرهم لانفتاح الحكومة والبرلمان والمحاكم تجاه الصّحافة، أجاب 7 «جزئيّاً» و2 «لا».

هل تعتقد أنّ القوانين المتعلّقة بالإعلام في بلدك تدعم أو بالأحرى تمنع وسائل

الإعلام من التصرف بطريقة مسؤولة؟

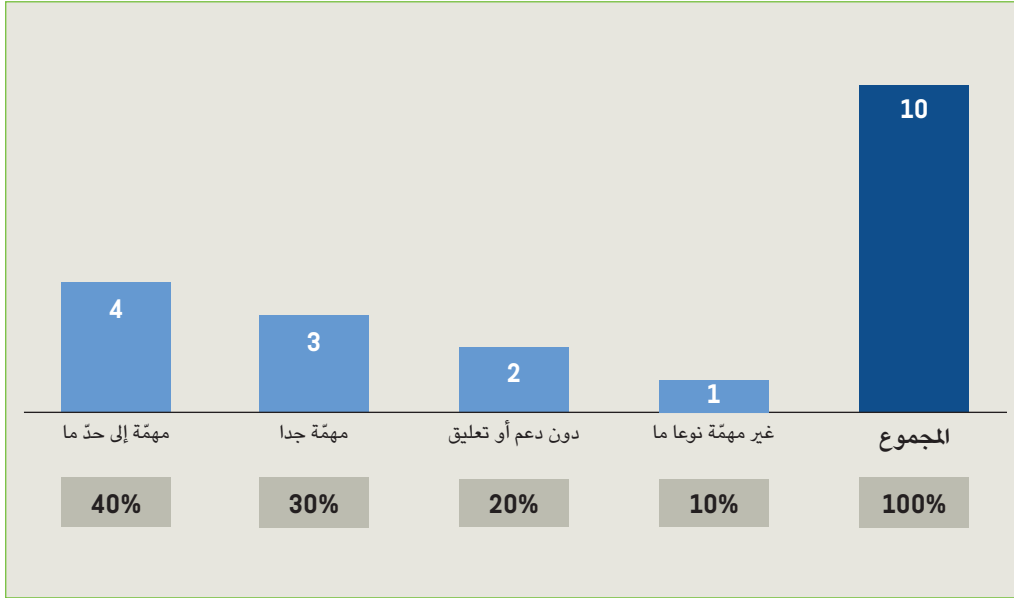


الرّسم البياني 4.9 هل تعتقد أنّ القوانين المتعلّقة بالإعلام في بلدك تدعم أو بالأحرى تمنع وسائل الإعلام من التصرف بطريقة مسؤولة؟

اعتبر تسعة مستجوبين أنّ القوانين الوطنيّة «تدعم بشكل كامل» أو «تدعم بالأحرى» وسائل الإعلام الإخباريّة لتتصرّف بطريقة مسؤولة. ويعتقد تسعة مشاركون أيضاً أنّ وسائل الإعلام تتمتّع باستقلاليّة تحريريّة جزئيّة.

للإجابة عن ما إذا كان هناك «فرق في ممارسة المساءلة الإعلاميّة بين وسائل الإعلام العموميّة ووسائل الإعلام الخاصّة»، أجاب 90% من المستجوبين بـ«نعم»، ربّما لاعتقادهم أنّ وسائل الإعلام الخاصّة تعتمد على الجمهور لذلك تكون تجاريّة أكثر منها أخلاقيّة.

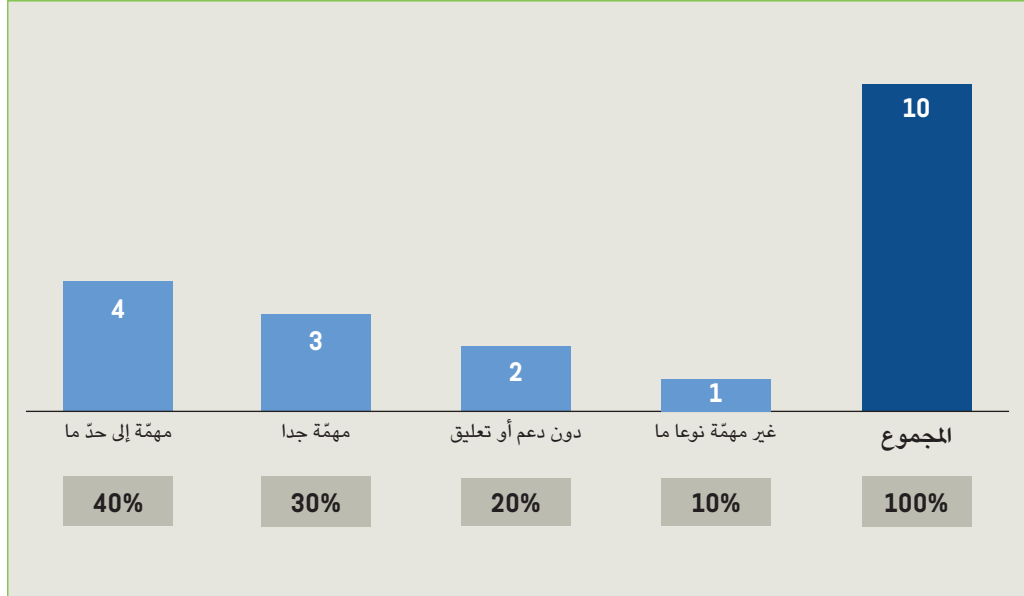
كيف تقيّم أهميّة المساءلة الإعلاميّة ضمن جملة القيم والثّقافة المهنيّة للصحفيين في بلدك؟



الرسم البياني 5.9 كيف تقيم أهمية المسألة الإعلامية ضمن جملة القيم والثقافة المهنية للصحفيين في بلدك؟

بالنسبة لـ «تقييم أهمية المسألة الإعلامية ضمن جملة القيم والثقافة المهنية للصحفيين»، إختار 7 من 10 مستجوبين «مهمة جداً» و«مهمة نوعاً ما»، ممّا يبيّن أنّ هناك مجال لترسيخ المسألة الإعلامية في الممارسة الصحفية في تونس. 7 من المشاركين أكدوا حضور التفاعل مع الجمهور/القراء عبر شبكات التواصل الاجتماعي بخصوص المادة الصحفية. بما أنّ معظم وسائل الإعلام لها صفحات على الفيسبوك، وتعدّ هذه الوسائط الإجتماعية الرائدة منصّة مثالية للتفاعل بين وسائل الإعلام وجمهورها. بالنسبة للسؤال عن مدى إجراء التعديل الذاتي من مجلس الصحافة أو الإعلام تحصّل على 5 إجابات «متوسطة» و3 «ضعيفة جداً». في ظلّ غياب مجلس الصحافة، هذه الأجوبة تتعلّق بهيكل التعديل السّمي والبصري الهيكا، وحسب ما أوضحه أحد المستجوبين فإنّ «الهيكا تقوم دائماً بلفت نظر الميديا حول انتهاكات الأخلاقيات والمهنية الصحفية». وأشار آخر إلى «حقّ الرّد». على سبيل المثال قال أحد المشاركين أنّ «الهيكا عاقبت قناة تلفزيونية خاصّة قامت بإرسال صحفي إلى أحد الفنادق لتصوير عدد من المواطنين في الحجر الصحي، دون إذنهم».

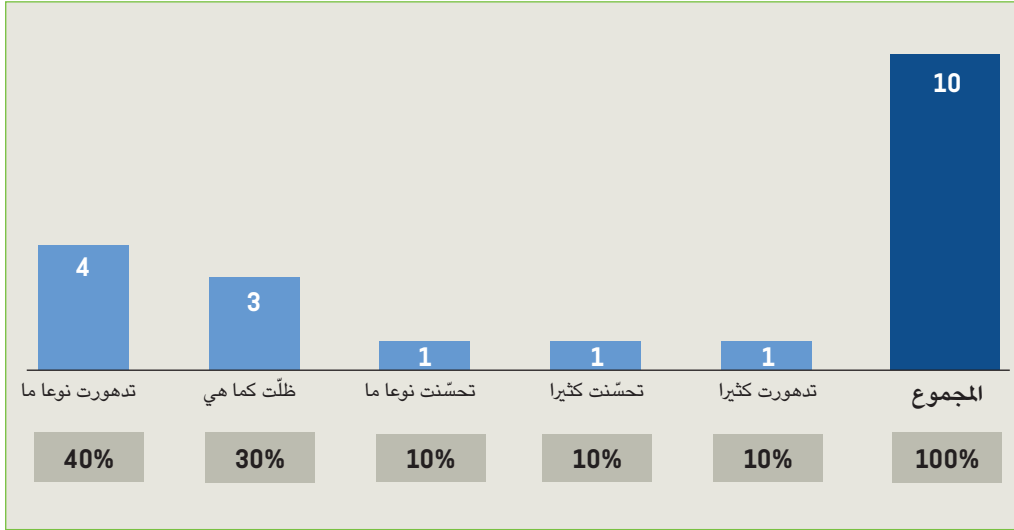
هل تعتقد أنّ مواقع شبكات التّواصل الإجتماعي مهمّة في بلدك كفضاء للنّقاش حول جودة/سوء تصرّف وسائل الإعلام الإخباريّة؟



الرّسم البياني 6.9 هل تعتقد أنّ مواقع شبكات التّواصل الإجتماعي مهمّة في بلدك كفضاء للنّقاش حول جودة/سوء تصرّف وسائل الإعلام الإخباريّة؟

بالنسبة لأهميّة مواقع شبكات التّواصل الإجتماعي « كفضاء للنّقاش حول جودة/سوء تصرّف وسائل الإعلام الإخباريّة»، أجاب الأغلبيّة (8 من 10) «جزئيًا» و«نعم». ولدعم خياراتهم، قدّم المستجوبون أمثلة: «تمّ إجبار العديد من وسائل الإعلام على حذف أو تغيير مادّتهم بعد حملات إلكترونيّة»، «تعليقات القراء المنشورة على صفحات وسائل الإعلام»، «مجموعات النّقاش حول المهنيّة/الأخلاقيّات التي يُنسّقها صحّفي كبير، حسّنت جودة وسائل الإعلام». إجابة واحدة فقط، تعتبر أنّ «شبكات التّواصل الإجتماعي تمثّل أكثر وسيلة للتّشهير والأخبار الزّائفة».

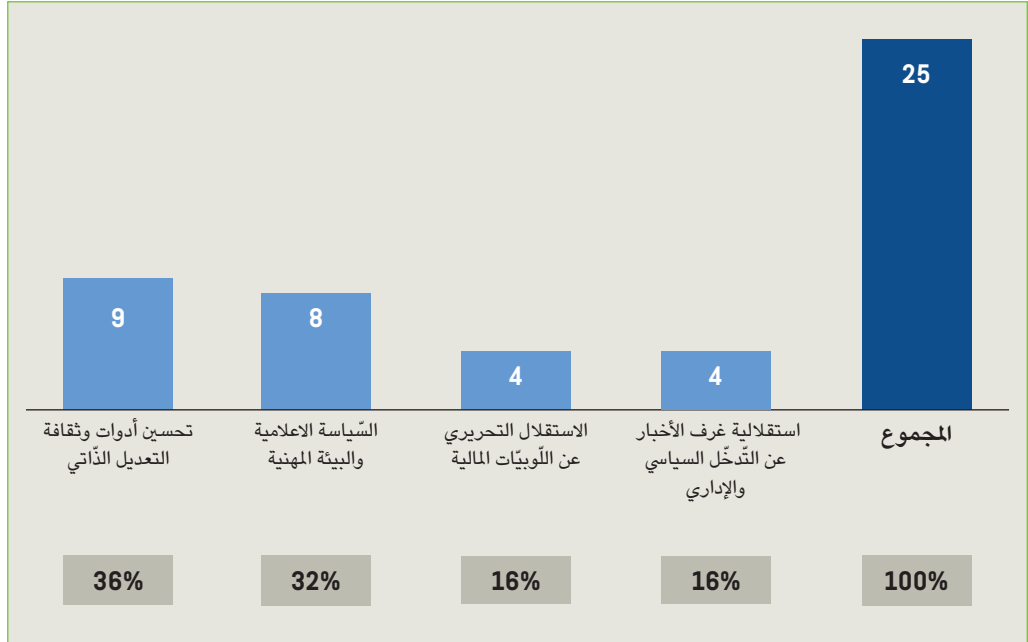
في ضوء السّنوات الثلاثة الأخيرة، هل يمكن القول بأنّ المساءلة الإعلاميّة قد ظلت كما هي أو تحسّنت أو تدهورت؟



الرّسم البياني 7.9 في ضوء السّنوات الثلاثة الأخيرة، هل يمكن القول بأنّ المسألة الإعلامية قد ظلت كما هي أو تحسّنت أو تدهورت؟

كانت الآراء مختلفة فيما يتعلّق بالإجابة عن، إن كانت «المسألة الإعلامية قد ظلت كما هي أو تحسّنت أو تدهورت»، خلال الثلاثة السّنوات الماضية، اعتبر خمسة أشخاص أنّها «تدهورت كثيرا/ تدهورت نوعا ما»، وثلاثة اعتبروا أنّها «ظلت على حالها» و 2 اعتبروا أنّها «تحسّنت» و «تحسّنت نوعا ما».

ماهي حسب رأيك، التّحديات الكبرى أمام المسألة الإعلامية اليوم في بلدك؟ وماهو المطلوب بشدّة لدعم المسألة الإعلامية بطريقة مناسبة؟



الرّسم البياني 8.9 ماهي حسب رأيك، التّحدّيات الكبرى أمام المساءلة الإعلاميّة اليوم في بلدك؟ وماهو المطلوب بشدّة لدعم المساءلة الإعلاميّة بطريقة مناسبة؟

بالنسبة للسؤال الأخير والمتعلّق بـ«التّحدّيات الكبرى أمام المساءلة الإعلاميّة اليوم في تونس»، و«ماهو المطلوب بشدّة لدعم المساءلة الإعلاميّة بطريقة مناسبة»؟ سجّل الاستبيان 25 إجابة ومقترحا والتي قمنا بتصنيفها إلى 4 فئات:

- تعلّقت 9 إجابات بالتّعديل الذاتي والمساءلة الإعلاميّة مثال ” التّسريع في إنشاء مجلس الصّحافة وتعزيز امتيازات الهيكا، فرض الموفّقين الإعلاميين في غرف الأخبار، تحسين المسؤوليّة الإجتماعية لوسائل الإعلام ، تعزيز وتقوية الهياكل التعديلية“.

- ارتبطت 8 إجابات بإطار عمل وسياسة وسائل الإعلام: «تنفيذ سياسة عامّة لتطوير وسائل الإعلام وجودة الصّحافة، تعميم هيئات التّحرير، تحسين جودة الممارسة الصحفيّة والتّفاعليّة مع الجمهور، وضع إطار قانوني مُستدام بدلا من القوانين المؤقتة، وضع حدّ لإفلات المعتدين على حرية الصّحافة من العقاب، تطبيق القانون ضدّ وسايل الإعلام المخالفة».

- يظهر العامل المالي في الإجابات الأربعة التّالية: « الاستقلال عن اللوبيات الماليّة، فصل هيئات التّحرير عن الإدارة الماليّة، تحسين الاستقلال المادي واستقرار المؤسسات الإعلاميّة».

- تمّت الإشارة إلى حرّية الصحافة واستقلال وسائل الإعلام في 4 إجابات: « فرض القانون على المالكين لاحترام استقلالية غرف الأخبار عن الإدارة، لا مجال للحديث عن مسؤوليّة الإعلام دون تمتّعه بالاستقلالية التّامة، وقف التّدخل السياسي في وسائل الإعلام وضمان استقلالية الصحفيين».

غيّرت الثورة التونسية سنة 2011 الممارسة الصحفية في تونس. اختفاء الرقابة الحكومية وانتشار القنوات الإذاعية والتلفزيونية الخاصة، أعطى للمشهد الإعلامي التعددية والتنوع الذي كان غائبا في ظل الدكتاتورية.

كما هو الحال في أي مكان آخر، لم تكن الحرية كافية لإنتاج صحافة أخلاقية ومهنية. الانتهاكات والمخالفات العديدة للقواعد المهنية والأخلاقية، جعلت من الضروري إنشاء نظام تعديل ذاتي. لحسن الحظ فإنّ التعديل الذاتي والأخلاقيات والمسؤولية الإعلامية، حضرت كلها في أجنحة عدد كبير من منظمات التعاون الدولي التي دعمت وسائل الإعلام التونسية بعد الثورة.⁽¹⁾

تاريخيا، لطالما كان الصحفيون في تونس هم المرؤجون لأخلاقيات المهنة. تحاول لجنة الأخلاقيات صلب النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين بطريقة ما، مراقبة الامتثال لميثاق أخلاقيات المهنة المعتمد سنة 1983. وبعد سنة 2011، أنشأت النقابة مرصد أخلاقيات الصحافة، والذي أصدر تقريره الأول في جانفي/يناير 2014. مع ذلك كان ناشرو الصحف غير راضين عن نشر هذا التقرير، لإشارته لانتهاك صحفهم للقواعد المهنية والأخلاقية. وهكذا اضطر الصحفيون والناشرون الصحفيون إلى إيجاد أرضية مشتركة بشأن التعديل الذاتي. لذلك منذ عام 2014، تمّ دعم مشروع مجلس الصحافة من قبل منطمتين مهنيتين للصحفيين والناشريين. ولكن المنطمتين ليس لديها رؤية متطابقة لمهام مجلس الصحافة. فبينما يريد الصحفيون قبل كل شيء هيئة للتعديل الذاتي، يريد مالكو الصحف أن تكون مهمّة المجلس أوسع وتشمل إدارة مساعدات الدولة وتوزيع الإعلانات العمومية بين الصحف. وبحسب قانون مجلس الصحافة المؤقت، يتألف مجلس الإدارة من سبعة أعضاء يمثلون الصحفيين والناشريين والمستخدمين والإعلاميين من خلال الرابطة التونسية لحقوق الإنسان. يبدو أنّ الإطلاق الفعلي لمجلس الصحافة مرتبط بنشر قانون الصحافة الجديد الذي ينبغي أن يمنح المجلس الاعتراف

1. مثل المنظمة الدنماركية «الدولية لدعم وسائل الإعلام» IMS، و المنظمة البريطانية «المادة 19»، و «المركز الثقافي الفرنسي» CFI، والمنظمة الألمانية «دويتش فيلا أكاديمي» DWA، والمعهد الألماني للصحافة الدولية «أيرش بروست»...

القانوني. فيما يتعلّق بالموقّعين الإعلاميين، من الواضح أنّ هذه الآلية غير معروفة في التقليد الصحفي التونسي.

منذ تركيز أول موقّق إعلامي في غرفة الأخبار، في تونس في 18 نوفمبر/ تشرين الثاني 2013، في راديو موزاييك أف أم، أطلقت العديد من وسائل الإعلام العامّة والخاصّة وسيطها. لقد استوتحت وسائل الإعلام هذه الخطّة التعديلية من الشّركاء الدّوليين ولم تكن نتيجة لعملية متّصلة في تونس.

النّقابة الوطنيّة للصحفيين التونسيين هي المنظّمة التي تلعب الدّور القيادي في بعث مجلس الصّحافة. انضمت الجامعة التونسية لمديري الصّحف إلى المبادرة بهدف أن يعمل المجلس وقبل كلّ شيء على مساعدة الدّولة للصحافة المكتوبة.

أمّا الإطار القانوني المتعلّق بالمساءلة الإعلاميّة، فبعد الثّورة، تمّ الاعتماد على نصوص تضمن حرية التعبير والمعلومة أي أنّه إطار ملائم لإنشاء نظام مساءلة إعلاميّة. أظهر الاستبيان والمقابلات التي تمّ إجراؤها مع عشرة أشخاص، وبكلّ وضوح اهتمامهم بحُضور مساءلة إعلاميّة في تونس. أغلبيّة الإجابات تعتقد أنّ الإطار السّياسي والمهني في تونس ملائم للمساءلة الإعلاميّة. لكن معظمهم أشاروا إلى عوامل تمنع الإعلام من التّصرّف بطريقة قائمة على المساءلة، مثل «التبعيّة الماليّة لوسائل الإعلام» و «تدخّل الأحزاب والنّقابات السّياسية في العمل الصحفي» أو «هشاشة وضع الصحفيين».

فيما يتعلّق بكفاءة أدوات مساءلة وسائل الإعلام الموجودة في تونس، صنّف غالبيّة المستجوبون النّقابة الوطنيّة للصحفيين التونسيين على رأس الآليات التي يمكنها مساءلة وسائل الإعلام. الموقّقون الإعلاميين في غرف الأخبار اعتبروا أقلّ فاعليّة كآلية للمساءلة الإعلاميّة، لأنّها غير معتمدة في معظم غرف الأخبار.

إجابة عن التّساؤل حول «الأدوات التّعدليّة لوسائل الإعلام التي بعثتها/تعتمد عليها الحكومة بشكل كبير» في تونس، ذكر معظم المستجوبين الهيئة العليا المستقلّة للإتصال السّمي البصري. تعتبر القوانين الوطنيّة «داعمة بشكل كامل» أو «تدعم نوعا ما» وسائل الإعلام الإخباريّة لتعمل بطريقة مسؤولة.

من أهمّ نتائج هذا الاستطلاع أنّ المستجوبون يؤكّدون «أهميّة مساءلة وسائل الإعلام ضمن مبادئ ثقافة الممارسة الصحفية المهنيّة. وعندما طُرح السّؤال حول «التّحديات الكبرى التي تواجه المساءلة الإعلاميّة اليوم في تونس»، ذكر المستجوبون الأولويّات التّالية: «الإسراع في إنشاء مجلس الصّحافة، وتعزيز صلاحيّات الهيكا، وفرض الموقّقين الإعلاميين في غرف الأخبار وتحسين المسؤولة الإجماعيّة لوسائل

الإعلام وتقوية الهيئات التعديلية ودعمها».

فيما يتعلّق بأهميّة شبكات التّواصل الإجتماعي «كمنتدى للنّقاش حول جودة / سوء وسائل الإعلام الإخباريّة»، أجاب الأغلبيّة ب «جزئيًا» و«نعم». اعتبر غالبيّة المستجوبون أنّه وفي ظلّ غياب مجلس الصّحافة، أصبحت شبكات التّواصل الإجتماعي أداة المجتمع المدني لمساءلة وسائل الإعلام ومحاسبتها.

IV

التوصيات

حققت تونس ما بعد الثورة، تحوُّلاً في مسألة الممارسة الضعيفة للتّعديل الذاتي. فمن الآن وصاعداً، ولكي تحافظ وسائل الإعلام على مصداقيّتها، سيكون من الضّروري أن تتجاوز التّعديل الذاتي البسيط وتهدف إلى المساءلة الإعلاميّة. يجب على جميع الفاعلين في مجال الإعلام اعتبار المساءلة الإعلاميّة مفتاحاً للجودة الصحفيّة في سياق الحرية. يجب على كلّ مؤسّسات التّدريب الصحفي أن تدمج المساءلة الإعلاميّة في مناهجها. يجب على المجتمع المدني والمهنيين والأطراف المعنيّة أن تكون واعية بأنّ التّثقيف الإعلامي والمعلوماتي هو أفضل طريقة لتحسين المساءلة الإعلاميّة من خلال رفع مستوى فهم الجمهور لنظام عمل وسائل الإعلام ■

REFERENCES

AbdelAziz, Y. (2018). Journalists' Perceptions of Self-regulation, its mechanisms, and adaptability in Egyptian media organizations. *Egyptian Journal of Journalism Research* 14 (2), 307-333.

AbdelAziz, S. (2020). Media Studies: beginnings, staggering, and requirements. Masrawy. 15th August 2020. Retrieved January 23, 2021, from https://www.masrawy.com/news/news_essays/details/2020/8/15/1853709

Abdul Sattar Muhammad Ramadhan Ruzbeani (2010, October 19). Legal vision in the court competent in publishing and media issues in Iraq. Retrieved January 29, 2021, from the Website of the Supreme Judicial Council www.hjc.iq

AFTE (Freedom of Thought and Expression) (n.d.). About us [in Arabic]. Retrieved January 23, 2021, from <https://afteegypt.org/about-afte>

Accountable Journalism (2017, June 11). Middle East: Lebanon. Retrieved January 13, 2021, from <https://accountablejournalism.org/press-councils/lebanon>

Al-Asfar, M. (2014, December). The Libyan Media Legislation - The reality and ambition. Paper series 53. *Media Research Magazine*, The Centre of Research, Information and Documentation. Tripoli, Libya.

Al-Asfar, M. (2016, November). Right of access to information and circulation in the Libyan media. *Libya Al-Mostakbal*. Retrieved January 11, 2020, from <http://www.libya-al-mostakbal.org>

Alasmari, R. (2015, July 1). Mapping controls on digital information in Jordan. *7iber*. Retrieved January 11, 2021, from <http://bit.ly/2GyVgvC>

AlDaghestani, M. (2020, July 23) from p. 170 to this page, (2020, July 23). Responsible of Kirkuk branch of the Iraqi journalists syndicate (Interview).

Alimardani, M., & Elswah, M. (2020). Online temptations: COVID-19 and religious misinformation in the MENA region. *Social Media + Society*, 6(3), 205630512094825. <https://doi.org/10.1177/2056305120948251>

Allam, R. (2019). Constructive Journalism in Arab Transitional Democracies: Perceptions, Attitudes and Performance. *Journalism Practice*. <https://doi.org/10.1080/17512786.2019.158815>

Alnajjar, A. (2020, June). Public media accountability: Media journalism, engaged publics and critical media literacy in the MENA. *LSE Middle East Centre Paper Series* (35). LSE Middle East Centre. Retrieved from http://eprints.lse.ac.uk/105073/1/Al_Najjar_Public_Media_Accountability_06_20.pdf

◀ **Asharq Al-Awsat** (2020, August 13). Lebanon parliament approves state of emergency in Beirut. Retrieved January 13, 2021, from <https://english.aawsat.com/home/article/2445966/lebanon-parliament-approves-state-emergency-beirut>

Al-Quds Center (2009). Impact of soft containment on freedom of journalism and independence of the media in Jordan. Amman: Al-Quds Center for Political Studies. Retrieved from <http://www.sahafi.jo/docs/Soft%20Containment%2023.03.09.En.doc>

Al-Quds Center (2012, May 1). Third soft containment study. Jordanian Media Monitor. Retrieved January 11, 2021, from <http://www.jmm.jo/reports/2020/05/Soft-Containment-3>

Al-Waqa'i Iraqi Newspaper No. 4206 (2011, August 29). Iraqi Journalists' Rights Law No. 21.

Al-Wasat (2020, August 2). The Libyan Center for Freedom of the Press condemns the detention of photographer Ismail Al-Zoui. Social Media Exchange Association. Retrieved January 11, 2021, from <http://alwasat.ly/news/libya/291096>

Amended Iraqi Journalists Syndicate Law (1969). Retrieved January 29, 2021, from the Iraqi Parliament website <http://cutt.us/so30D>

ANHRI (The Arabic Network for Human Rights Information) (2012). Articles that restrict the Freedom of Expression in the Egyptian Laws. Proposed Amendments. Retrieved from <http://www.anhri.net/en/wp-content/uploads/2013/01/ARTICLES-THAT-RESTRICT-THE-FREEDOM-OF-EXPRESSION-IN-THE-EGYPTIAN-LAWS.pdf>

ANHRI (n.d.). About us. Retrieved January 23, 2021, from <https://anhri.net/?lang=en>

Arab Journalism Observatory (AJO). المرصد العربي للصحافة AJO. Retrieved January 11, 2021, from <https://ajo-ar.org/>

Arab.org (n.d.). Iraqi Journalists rights Defense Association. Retrieved January 31, 2021, from <https://arab.org/directory/iraqi-journalists-rights-defense-association/>

Asbaitah, K (2013, March). Employing the components of the media scene in developing a new vision for the Libyan media system. Knowledge Development Magazine, First Issue. United Africa University, Zawia / Libya.

Asseburg, M. (2020). Wiederaufbau in Syrien: Herausforderungen und Handlungsoptionen für die EU und ihre Mitgliedstaaten. In SWP-Studie 7, Berlin. Retrieved from https://www.swp-berlin.org/fileadmin/contents/products/studien/2020S07_Syrien.pdf

Association Francophone de Journalisme (2013). Qui sommes-nous?. Retrieved January 14, 2021, from http://afej-journalisme.com/about_us

Ayoub, N. (n.d.) Media Ownership Monitor Lebanon: History. The Samir Kassir Foundation and Reporters Without Borders. Retrieved January 11, 2021, from <https://lebanon.mom-rsf.org/en/context/history/>

Azhari, T. (2020, July 13). Lebanese rights groups face off against 'alarming' crackdown. Al Jazeera. Retrieved January 11, 2021, from <https://www.aljazeera.com/news/2020/07/lebanese-rights-groups-face-alarming-crackdown-200713113328596.html>

Badr, H. (2020a). Egypt's Media System: Historic Legacies and Blocked Potentials for Independent Media, *Publizistik*. 65(1). <https://doi.org/10.1007/s11616-019-00537-8>

Badr, H. (2020b). The Egyptian Syndicate and (Digital) Journalism's Unresolved Boundary Struggle. *Digital Journalism*. <https://doi.org/10.1080/21670811.2020.1799424>

Badr, H., Leih, N. (2021, forthcoming). Egypt: No horizons for media accountability? In Tobias Eberwein, Matthias Karmasin, Susanne Fengler (eds.). *Global Handbook of Media Accountability*, Milton Park, Oxfordshire: Routledge.

BBC Arabic Youtube Channel (2020, April 12). Egypt's time: The complete meeting with the Egyptian Minister of Information, Osama Heikal. Retrieved January 23, 2021, from <https://www.youtube.com/watch?v=rQGzVDWxiOg>

Bertrand, C.-J. (2000). *Media ethics & accountability systems*. New Brunswick, London: Transaction Publishers.

Boudjema, R., & Bouzegau, N. (2018, April/June). La régulation des médias de service public: Système et législation en Algérie. *Journal of Public Relashion Middle East*. p. 13.

Chehayeb, K. (2019, May 3). Does Lebanon really have a press freedom problem, or is it just getting bad press? *Beirut Today*. Retrieved January 11, 2021, from <https://beirut-today.com/2019/05/03/freedom-of-the-press-in-lebanon/>

Chehayeb, K. (2020, January 20). 'We will not be silenced': Journalists are also victims of Lebanon's security clampdown. *The New Arab*. Retrieved January 11, 2021, from <https://english.alaraby.co.uk/english/indepth/2020/1/20/journalists-are-also-victims-of-lebanon;s-security-crackdown>

Chourfi, A. (2010). *La presse algérienne, g n se, conflits et d fis*. Alger: Casbah  ditions.

Dabbous-Sensenig, D. (2007). ACRLI 2007 country report: Media in Lebanon. Arab Center for the Development of the Rule law and Integrity. Retrieved from https://www.google.com/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=&ved=2ahUKewiH_bO4jZTuAhXE-qQKHZDBCioQFjAAegQIAxAC&url=https%3A%2F%2Fwww.arabruleoflaw.org%2Ffiles%2FOutline%2FEN_MediaReport_Lebanon.pdf&usg=AOvVaw0NGGRbSHdou4E9bUSBnHOR

Daleel Madani (2018, February 8). Maharat Foundation. Retrieved January 13, 2021, from <https://www.daleel-madani.org/civil-society-directory/maharat-foundation>

Daleel Madani (2019, December 9). May Chidiac Foundation - Media Institute. Retrieved January 13, 2021, from <https://www.daleel-madani.org/civil-society-directory/may-chidiac-foundation-media-institute>

De Angelis, E., & Badran, Y. (2019a, April 5) Journalism in Rojava (I): Media institutions, regulations and organisations. *Open Democracy*. Retrieved January 11, 2021, from <https://www.opendemocracy.net/en/north-africa-west-asia/journalism-rojava-i-media-institutions-regulations-and-organisations/>

De Angelis, E., & Badran, Y. (2019b, April 12) Journalism in Rojava (II): Independent Media Between Freedom and Control. *Open Democracy*. Retrieved from January 11, 2021, from <https://www.opendemocracy.net/en/north-africa-west-asia/journalism-rojava-ii-independent-media-between-freedom-and-control/>

De Angelis, E., & Badran, Y. (2019c, April 18) Journalism in Rojava (III): Conflicting Identities of Independent Media. *Open Democracy*. Retrieved January 11, 2021, from <https://www.opendemocracy.net/en/north-africa-west-asia/journalism-rojava-iii-conflicting-identities-independent-media/>

De Angelis, E., & Badran, Y. (2019d, May 6) Journalism in Raqqa (IV): War, Reconstruction and Power Struggles. *Open Democracy*. Retrieved January 11, 2021, from: <https://www.opendemocracy.net/en/north-africa-west-asia/journalism-raqqa-iv-war-reconstruction-and-power-struggles/>



Dvorkin, J. (2020). *The modern news ombudsman: A user's guide*. n.p. Retrieved from Organization of News Ombudsmen (ONO) website: <https://www.newsombudsmen.org/wp-content/uploads/2020/02/ONO-HANDBOOK-REVISED-EDITION.pdf>

Eberwein, T., Fengler, S., Lauk, E., & Leppic-Bork, T. (Eds.) (2011). Mapping media accountability - in Europe and beyond. Köln: Herbert von Halem Verlag.

Eberwein, T., Fengler, S., & Karmasin, M. (2018). European Handbook of media accountability. Routledge international handbooks. London, New York: Routledge.

EJN (2020). Accountable journalism: Press councils in MENA. Retrieved January 11, 2021, from <https://accountablejournalism.org/press-councils/all>

EJO (2016). A new Journalism Observatory for the Arab World. Retrieved January 11, 2021, from <https://en.ejo.ch/recent/new-journalism-observatory-arab-world>

EJO (2020). European Journalism Observatory (EJO) - About us. Retrieved January 11, 2021, from <https://en.ejo.ch/observatory>

El Kadoussi, A. (2016). The Moroccan independent press: Issues of independence and political opposition. *International Journal of Social Science and Humanities Research*, 4(4), 299-306.

El Kadoussi A. (2018). Four phases in the history of the Moroccan private press. *The Journal of North African Studies*, 23(4), 675-693. <https://doi.org/10.1080/13629387.2018.1434510>

El Kadoussi, A. (2020). The perception of self-censorship among Moroccan journalists, *The Journal of North African Studies*, 1-33. <https://doi.org/10.1080/13629387.2020.1771310>

Elliott, C. (2015, February 26). The role of the Ombudsman. Ethical Journalism Network. Retrieved January 13, 2021, from <https://ethicaljournalismnetwork.org/resources/videos/role-of-the-ombudsman>

El-Mahdawy, H. (2020, July 28) In new precedent, women jailed for 2 years for violating 'family values' in TikTok videos, Mada Masr, July 28, 2020. Retrieved January 23, 2021, from <https://www.madamasr.com/en/2020/07/28/news/u/in-new-precedent-women-jailed-for-2-years-for-violating-family-values-in-tiktok-videos>

Elmasry, M. H., & el-Nawawy, M. (2016). Egyptian media capturing the revolution. In B. Momani & E. Mohamed (Eds.), *Egypt beyond Tahrir Square* (pp. 118-132). Bloomington: Indiana University Press.

El Meouchi, C., Dib, M., El Meouchi, B., & El Meouchi, S. (n.d.) Media law in Lebanon: An overview. *Media Law International*. Retrieved January 12, 2021, from <http://www.medialawinternational.com/page148.html>

El Mouraille, F. (2017, December 7). Le médiateur de la SNRT en visite à la FLSH d'Agadir. UPAM. Retrieved January 13, 2021, from <http://oupramedias-maroc.com/le-mediateur-de-la-snr-en-visite-a-la-flsh-dagadir/>

EMDP (Egyptian Media Development Program) (n.d.). Retrieved January 23, 2021, from <http://emdponline.com/en/>

EMDP, EJN & HUC (2017). Glossary for Hate Speech (in Arabic). Retrieved from <https://cdn.ethical-journalismnetwork.org/wp-content/uploads/2017/10/%D8%AF%D9%84%D9%8A%D9%84-%D9%84%D8%AA%D8%AC%D9%86%D8%A8-%D8%AE%D8%B7%D8%A7%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%B1%D8%A7%D9%87%D9%8A%D8%A9-1-1.pdf>

Fengler, S., Eberwein, T., Mazzoleni, G., & Porlezza, C. (2013). Journalists and media accountability: An international study of news people in the digital age (*Mass Communication and Journalism*, Book 12). New York: Peter Lang Inc.

Fengler, S., Eberwein, T., Alsius, S., Baisnée, O., Bichler, K., Dobek-Ostrowska, B., Evers, H., Glowacki, M., Groenhart, H., Harro-Loit, H., Heikkilä, H., Jempson, M., Karmasin, M.,

- Lauk, E., Lönnendonker, J., Mauri, M., Mazzoleni, G., Pies, J., Porlezza, C., ... Zambrano, S. (2015). How effective is media self-regulation? Results from a comparative survey of European journalists. *European Journal of Communication*, 30(3), 249-266. <https://doi.org/10.1177/0267323114561009>
- Ferjani, R.** (2011). Media accountability in Tunisia: The clash of texts and contexts, In: Mapping Media Accountability in Europe and Beyond. Köln: von Halem Verlag. pp. 167-179.
- Fhelboom, R.** (2019). Media Institutions in Libya and the Absence of Organization. In Z. Lenge (ed.), *Libya 2011: a democracy that has lost its way*. Cairo Institute for Human Rights Studies.
- Fiedler, A., Reimpell, P., & Maul, G.** (2014, December 14). Syria audience research. Media in cooperation and transition. Berlin. Retrieved from <https://www.alnap.org/help-library/syria-audience-research>
- Fiedler, A., Reimpell, P., & Maul, G.** (2016). Syria audience research. Media in cooperation and transition. Berlin. Retrieved from https://mict-international.org/s/FPU_GMDF_MiCT_audience_research_syria_2016.pdf
- Freedom House** (2020). Country report Jordan. Retrieved January 13, 2021, from <https://freedomhouse.org/country/jordan/freedom-world/2020>
- Geha, C.** (2016). *Civil society and political reform in Lebanon and Libya: Transition and constraint*. Routledge.
- Gulam, K.** (2015, June). The Libyan media landscape after February 17. Paper series 201. Arts and Information Magazine. Arts and Information Collage, University of Tripoli.
- Hafez, K.** (2002). Journalism ethics revisited: A comparison of ethics codes in Europe, North Africa, the Middle East, and Muslim Asia. *Political Communication*, 19(2), 225–250. <https://doi.org/10.1080/10584600252907461>
- Hamama, M.** (2016, October 12). Egypt's new cybercrime bill could send you to prison, *Ma-daMasr* October 12, 2016. Retrieved January 23, 2021, from <https://www.madamasr.com/en/2016/10/12/feature/u/egypts-new-cybercrime-bill-could-send-you-to-prison/>
- Hamed, A.** (2020, August 2). All you want is to escape Mantiqti [Facebook post, in Arabic]. August 2, 2020. Retrieved January 23, 2021, from <https://www.facebook.com/hamedahmd/posts/10160186680384676>
- Hamzawy, A.** (2017). Egypt after the 2013 military coup: Law-making in service of the new authoritarianism. *Philosophy & Social Criticism*, 43(4–5), 392–405.
- Heiss, A.** (2018). Taking Control of Regulations: How International Advocacy NGOs Shape the Regulatory Environments of their Target Countries. Paper to the “Interest Groups, International Organizations, and Global Problemsolving Capacity” workshop at Stockholm University, June 2018. Retrieved from <https://www.andrewheiss.com/files/research/2018-heiss-taking-control-of-regulations.pdf>
- Hilligoss, W.** (2014). The diminishing role of the ombudsman in American journalism (Master's thesis). University of Nebraska, Lincoln, NE.
- Hizaoui, A.** (2016, May 26). After the Arab Spring: Two (different) press councils. *European Journalism Observatory*. Retrieved January 13, 2021, from <https://en.ejo.ch/media-politics/two-press-council-projects-tunisia-morocco>
- Human Rights Watch** (2014) ليبيا. الحكم القاسي على رئيس التحرير ضربة لحرية التعبير [Libya - The harsh sentence of the editor-in-chief is a blow to freedom of expression] Human Rights Watch. Retrieved

ved January 24, 2021, from <https://www.hrw.org/ar/news/2014/11/21/264754>

Human Rights Watch (2019, November 15). Lebanon: Defamation laws used to silence critics. Retrieved January 13, 2021, from <https://www.hrw.org/news/2019/11/15/lebanon-defamation-laws-used-silence-critics>

Ibahrine, M. (2019). The Emergence of a news website ecosystem: An exploratory study of Hesperess. *Journalism Practice*, 14(8), 971-990. <https://doi.org/10.1080/17512786.2019.1679037>.

International Media Support (n.d.). Retrieved January 29, 2021, from the website of the metro center for Journalists Rights Defense www.metrooo.org

Internet Legislation Atlas (n.d.) Regulation of media workers Lebanon. The Publications Law 1962. Retrieved January 28, 2021, from <https://internetlegislationatlas.org/#/countries/Lebanon/frameworks/media-regulation>

Internet Legislation Atlas (2015). Syria. Retrieved January 13, 2021, from <https://internetlegislationatlas.org/#/countries/Syria>

Iraqi Penal Code (1969). Retrieved from the website of the supreme Judicial Council www.hjc.iq

Joffé, G. (2014). Government–media relations in Tunisia: a paradigm shift in the culture of governance? *The Journal of North African Studies*, 19(5), 615–638. <https://doi.org/10.1080/13629387.2014.975664>

Journalists Freedom Observatory (n.d.). Who we are? Retrieved January 31, 2021, from <http://www.jfoiraq.org/about-journalistic-freedom-observatory-iraq>

Journalists Protection Law (2011). Retrieved January 29, 2021, from the website of the Iraqi journalists syndicate <http://iraqijs.org/law>

Journalists Rights Law No. 21 (2011, August 9) Retrieved February 1, 2021, from the Website of Iraqi parlement: https://arb.parliament.iq/archive/2011/08/09/-فانون-الصحفيين/_cf_chl_jschl_tk__=2bdb81e38a3d6d38d175ed09de6bd9486834ff0d-1612180247-0-AVJdgrv_t4CYR8aQ7BQAikJH31yBtcOuei7DvXdGYNo8ngPwbTttQ-y9FmTqt2r9DPV9QDdJgV6QcpRJbpuFsnzi7sNAqbsAWug22T2dN96KXCJBbNyyKqy3TZT-bapK_Z_dfktPdD7auvyZ_DlSMo-QLPCoQdQZNvb-0b4ypVlJQz7RKQZQxqUlx4NdIL-PRSR-QqB0RAKTxAhPYXZcWgkudK_xn8eMbzT2Kt-OeNcPySH1SZFs0hK3_yqJpjTddQPJygDOMDEBpkfAJCNRyKQJqj16tFAdVzPRxyXbYV6RXsv8CK7_YO-dGPnpWgK7rlCXKmL53FFoj1cjd kunDwsDnMPg8_-S68ejATCH_0HfclQjA9WLy-aEhfr-uXfVMJebq3ypBABpCTxW0NeYbFAS-1QK2qPQW5xVuGB7uwGhB82wuUrzHB_ujSEDtD4qpQS5HhDk4mN1F-ssmkQNpyjI

Kakai, H. (2020, July 24) Personal communication with the Responsible of Zang Media Organization.

Karmasin, M., Eberwein, T., & Fengler, S. (Eds.) (forthcoming). *Global Handbook on media accountability*: Routledge.

Kraidy, M. M. (2008). Al Jazeera and Al Jazeera English: A comparative institutional analysis. In M. Kugelman (Ed.), *Kuala Lumpur calling: Al-Jazeera English in Asia* (pp. 23–30). Washington, DC: Woodrow Wilson International Center for Scholars. Retrieved from http://repository.upenn.edu/asc_papers/274

LADDH (2009, April 4). Présentation. Retrieved January 8, 2021, from <http://www.droits-laddh.org/presentation.html>

Law of the National Authority of Media and Communications (2017). Retrieved January 29, 2021, from the Iraqi Parliament Website <http://cutt.us/so30D>

Le Desk & Reporters Without Borders. (2017). Media ownership monitor: Morocco. Retrieved January 13, 2021, from <http://maroc.mom-rsf.org/en/>

Leihns, N., & Nedjaa, A. (Eds.) (2015). Media ombudsmen. A manual. Dortmund/Tunis. Retrieved from <https://ajo-fr.org/wp-content/uploads/Handbook-for-Ombudspeople-Arabic.pdf>

Leihns, N. (2015). Persisting powers, financial shackles and political polarisation. The Egyptian Media System in Transition. In: Schneider, Nadja-Christina; Richter, Carola (eds.) New Media Configurations and Socio-Cultural Dynamics in Asia and the Arab World. Baden-Baden: Nomos.

Levitsky, S., & Ward, L. A. (2002). Elections without democracy: The rise of competitive authoritarianism. *Journal of Democracy*, 13(2), 51–65.

Libya Centre for Freedom and Press (2020). Retrieved January 13, 2021, from <https://lcfp.org.ly>

Libyan Centre for Defending Freedom of Journalists (n.d.). Retrieved January 14, 2021, from <https://lcdhr.org/hesn>

Libyan Organization for Independent Media (n.d.). Retrieved January 13, 2021, from www.lofim.org.ly

Lynch, M. (2015). How the media trashed the transitions. *Journal of Democracy*, 26(4), 90–99. <https://doi.org/10.1353/jod.2015.0070>

MadaMasr (2020, October 4). Journalist Basma Mostafa disappears in Luxor, then brought before State Security Prosecution. MadaMasr October 05, 2020 Retrieved January 23, 2021, from <https://www.madamasr.com/en/2020/10/04/news/u/journalist-basma-mostafa-disappears-on-assignment-in-luxor-then-brought-before-state-security-prosecution/>

MadaMasr (2016, December 15). Parliament disregards Journalists Syndicate in passing media regulators law: syndicate head. MadaMasr. Retrieved January 23, 2021, from <https://www.madamasr.com/en/2016/12/15/news/u/parliament-disregards-journalists-syndicate-in-passing-media-regulators-law-syndicate-head/>

Madanat, P., & Pies, J. (in press). Media Accountability in Jordan – (still) co-opted and contained. In: Fengler, S., Karmasin, M., Eberwein, T. (Hg.): *Global Handbook of Media Accountability*. Routledge.

Mamdouh, R. (2018, July 17). Egypt's new media laws: Rearranging legislative building blocks to maximize control, MadaMasr, July 17, 2018. Retrieved January 23, 2023, from <https://www.madamasr.com/en/2018/07/17/feature/politics/egypts-new-media-laws-rearranging-legislative-building-blocks-to-maximize-control/>

MediaAct (n.d.). Media accountability and transparency in Europe - and beyond. Retrieved January 11, 2021, from <http://www.mediaact.eu/project.html>

Media Association for Peace. (n.d.) Coalition of media NGOs In Lebanon. Retrieved January 11, 2021, from <https://maplebanon.org/portfolio/coalition-of-media-ngos-in-lebanon/>

◀ **Media Association for Peace** (n.d.) Mission & Vision. Retrieved January 13, 2021, from <https://maplebanon.org/mission-vision/>

Media Landscape (n.d.) Lebanon. Trade unions. Retrieved January 25, 2021, from <https://me>

dialandscapes.org/country/lebanon/organisations/trade-unions

Mellor, N. (2007). *Modern Arab Journalism. Problems and Prospects*. American University Press, Cairo 2007.

Mhanna, A. G. (2020, December). *Media accountability in Lebanon*. Presentation, Beirut, Dortmund.

Mohie, M. (2016, December 6). One, two, three, four media laws: How media legislation in Egypt is staging state control. *Mada Masr*, June 12, 2016. Retrieved January 23, 2021, from <https://www.madamasr.com/en/2016/12/06/feature/politics/one-two-three-four-media-laws-how-media-legislation-in-egypt-is-staging-state-control/owners/companies/>

Mostefaoui, B. (2013). *Médias et liberté d'expression en Algérie*. Alger: El Dar Othmania.

Mostefaoui, B. (2016). Note sur la régulation des médias en Algérie. *L'Année du Maghreb*, 15, 25–28. <https://doi.org/10.4000/anneemaghreb.2772>

Nötzold, K. (2015). Syrien: Von Einheitsstaats- zu Bürgerkriegsmedien. In Richter, C. & El Difraoui, A. (Eds.) *Arabisch Medien*. Konstanz: UVK. pp. 203-214.

Othman, J. (n.d.). البنية الصحفية الليبية في تاريخ الحكم الأكثر قسوة في تاريخ الصحافة الليبية. رأي- "بوزريبة". [Ismail Bouzariba Al-Zwi ... the Most Harsh Ruling in the History of the Libyan press!!] *Anas Magazine*. Retrieved from <https://alnnas.ly/%d8%b1%d8%a3%d9%8a-%d8%a8%d9%88%d8%b2%d8%b1%d9%8a%d8%a8%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d8%ad%d9%83%d9%85-%d8%a7%d9%84%d8%a3%d9%83%d8%ab%d8%b1-%d9%82%d8%b3%d8%a7%d9%88%d8%a9-%d9%81%d9%8a-%d8%aa%d8%a7%d8%b1/>

O'Toole, M. (2020, April 17). Coronavirus: Middle East states crack down on media freedom: Governments in the region and beyond are using the pandemic as a pretext to curtail vital reporting, analysts warn. *Middle East Eye*. Retrieved January 11, 2021, from <https://www.middleeasteye.net/news/coronavirus-middle-east-states-crack-down-media-freedom>

Pies, J., & Madanat, P. (2011a). Beyond state regulation: How online practices contribute to holding the media accountable in Jordan. *MediaAct Working Paper Series*, 5/2011. Retrieved from http://www.mediaact.eu/fileadmin/user_upload/WP4/WP4_Jordan.pdf

Pies, J., & Madanat, P. (2011b). Media accountability practices online in Syria: An indicator for changing perceptions of journalism. In *MediaAct Working Paper Series*, 10/2011. Retrieved from http://www.mediaact.eu/fileadmin/user_upload/WP4/WP4_Syria.pdf

Pies, J., & Hawatmeh, G. (2011). Media Accountability under the patronage of the regime – The case of Jordan. In T. Eberwein, S. Fengler, E. Lauk, T. Leppik-Bork (Eds.). *Mapping Media Accountability – in Europe and Beyond* (pp. 101-113) Köln: von Halem Verlag. Pies, J. (2012). *Discovery of the audience: Journalists' attitudes towards Media Accountability in Jordan*. Unpublished Research Paper within the EU-Project "Media Accountability and Transparency in Europe and the Arab World" (MediaAct).

Pies, J. (2014). Media Accountability in transition: Results from Jordan and Tunisia. In S. Fengler, T. Eberwein, G. Mazzoleni, C. Porlezza & S. Russ-Mohl (Eds.). *Journalists and Media Accountability. An International Study of News People in the Digital Age* (pp. 193-209). New York: Peter Lang.

Pies, J. (2015a). Wandel im Journalismus autoritärer Regime: Das Beispiel Jordanien. [Change in Journalism in Authoritarian Contexts. The Case of Jordan.] Bielefeld: transcript.

Pies, J. (2015b). Jordanien: Zwischen Politur und Strukturreform. [Jordan: Between Polish and True Restructuring.]. In C. Richter & A. El Difraoui (Ed.), *Arabisch Medien* (pp. 239-249).

Konstanz: UVK.

Pies, J. (2018). Katz und Maus: Im Nahen Osten bleibt die Pressefreiheit umkämpft. [Cat and Mouse: Press Freedom in the MENA Region Still Hard Fought]. *iz3w*, 3-4. pp.15-17.

Press Freedom Advocacy Association in Iraq (n.d.). Retrieved January 31, 2021, from https://pfaa-iq.com/?page_id=86

RSF (2016, May 1). How Kurdistan's PYD keeps the media and news providers in line. Retrieved January 14, 2021, from <https://rsf.org/en/news/how-kurdistans-pyd-keeps-media-and-news-providers-line>

RSF (2019). Syria: unbearable environment. Retrieved January 13, 2021, from <https://rsf.org/en/syria>

RSF (2019, July 15). Syrie pressions grandissantes sur les medias loyalistes. Published July, 15th, 2020. Retrieved January 13, 2021, from <https://rsf.org/fr/actualites/syrie-pressions-grandissantes-sur-les-medias-loyalistes>

RSF (2020). Jordan: Closely watched. Retrieved January 14, 2021, from <https://rsf.org/en/jordan>

RSF (2019). Media ownership monitor: Egypt. Retrieved January 23, 2021, from <https://egypt.mom-rsf.org/en/>

Republic of Lebanon Telecommunications Regulatory Authority (n.d.-a) Mission and Vision. Retrieved January 13, 2021, from <http://www.tra.gov.lb/Mission-and-Vision>

Republic of Lebanon Telecommunications Regulatory Authority (n.d.-b) Duties & regulatory principles. Retrieved January 26, 2021, from <http://www.tra.gov.lb/Duties-and-regulatory-principles>

Republic of Iraq Supreme Judicial Council (2003) Coalition Authority Resolution No. 14. Retrieved February 1, 2021, from the Website of Supreme Judicial Council <http://iraql.d.hjc.iq:8080/LoadLawBook.aspx?SC=210220069252878>

Repucci, S. (2019). Freedom and the media 2019: Media freedom - A downward spiral. Freedom House. Retrieved January 13, 2021, from <https://freedomhouse.org/report/freedom-media/freedom-media-2019>

Richter, C. (2015). Ägypten: Paradox von Vielfalt und Gleichschaltung [Egypt: Paradox of plurality and falling into line]. In: Richter, Carola und Asiem El Difraoui (Hg): Arabische Medien [Arab Media]. UVK, Konstanz, pp 131-142

Sabbagh, R. (2020, May 3). Arab reporters during Covid-19 lockdown: Life on the edge. Retrieved January 11, 2021, from <https://www.occrp.org/en/coronavirus/arab-reporters-during-COVID-19-lockdown-life-on-the-edge>

Sakr, N. (2001, June 1). Optical illusions: Television and censorship in the Arab World. Arab Media & Society. Retrieved January 11, 2021, from <https://www.arabmediasociety.com/optical-illusions-television-and-censorship-in-the-arab-world/>

Sakr, N. (2013). Transformations in Egyptian Journalism. London: I.B. Tauris.

◀ **Saoussen, B. C.** (2020, April 28). Covid-19 exacerbates freedom of expression pressures in Middle East and North Africa. Retrieved January 11, 2021, from Ethical Journalism Network (EJN) website: <https://ethicaljournalismnetwork.org/covid-19-exacerbates-freedom-of-expression-pressures-in-middle-east-and-north-africa>

Saghieh, N., Saghieh, R., & Geagea, N. (2010). *Censorship in Lebanon: Law and practice*. Trans. M. Abu Rayyan Ed. D. Khoury. Beirut: Marsad Al-Raqaba (The Censorship Observatory).

Sciacchitano, F. (2015). *Assessment of media legislation in Lebanon*. MedMedia. Retrieved from https://lebanon.mom-rsf.org/uploads/tx_lfrogmom/documents/2-1409_import.pdf

Shuman, M. (2017, July 29). *How do we prepare for the death of journalism?* Al-Youm Al-Sabe. Retrieved January 23, 2021, from <https://www.youm7.com/story/2017/7/29/%D9%83%D9%8A%D9%81-%D9%86%D8%B3%D8%AA%D8%B9%D8%AF-%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%AD%D9%84%D8%A9-%D9%85%D9%88%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D8%A7%D9%81%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B1%D9%82%D9%8A%D8%A9/3344529>

SKEyes Center for Media and Cultural Freedom (n.d.) *Who we are*. Retrieved January 14, 2021, from <https://www.skeyesmedia.org/en/About-Us>

SMEX (n.d.) *Who we are*. Retrieved January 14, 2021, from <https://smex.org/who-we-are/>

SMEX (2019, September). *Analyzing freedom of expression online in Lebanon in 2018*. Retrieved from https://smex.org/wp-content/uploads/2019/11/X_191125_FreeSpeechPostive_Report_EN_Interactive.pdf

SCM (2020, April 5). *Mapping the Syrian Media. An evaluation of the active emerging outlets and institutions 2011*. Retrieved January 14, 2021 from <https://scm.bz/en/en-studies/mapping-the-syrian-media>.

Taki, M. (2012, August). *Country case study: Syria*. BBC Media Action London. Available: <http://downloads.bbc.co.uk/mediaaction/pdf/syria.pdf>

The Electoral Knowledge Network (n.d.). *Broadcasting regulator*. Retrieved January 11, 2021, from <http://aceproject.org/main/english/me/meb06a.htm>

The Samir Kassir Foundation & Reporters Without Borders (n.d.) *Media Ownership Monitor Lebanon. Media ownership matters*. Retrieved January 13, 2021, from <http://lebanon.mom-rsf.org/>

Trombetta, L., Pinto, C., & Renino, R. (n.d.). *Lebanon. Media Landscapes*. Retrieved January 14, 2021, from <https://medialandscapes.org/country/lebanon/organisations/trade-unions>

Trombetta, L., & Pinto, C. (2018). *Syria. Media Landscapes*. Retrieved January 14, 2021, from <https://medialandscapes.org/country/syria>.

UN (2020a). *The impact of Covid-19 on the Arab region. An opportunity to build back better*. Retrieved January 11, 2021, from file:///C:/Users/Dell/Desktop/UN_policy_brief_covid-19_and_arab_states_2020.pdf

UN (2020b, September 14). *Governments must listen to demands for change, respect fundamental freedoms, Secretary-General Says in International Democracy Day [Press release]*. Retrieved January 11, 2021, from <https://www.un.org/press/en/2020/sgsm20248.doc.htm>

UNESCO (2013). *Assessment of Media Development in Egypt based on UNESCO's Media Development Indicators*. Paris. Retrieved January 21, 2021, from <https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000234425>

UNESCO (2013). *Role of a press council in promoting responsible journalism*. Retrieved January 14, 2021, from <http://www.unesco.org/new/en/communication-and-information/resources/news-and-in-focus-articles/in-focus-articles/2013/advancing-tolerance-and-respect-online-the-case-of-bosnia-and-herzegovina/role-of-a-press-council-in-promo>

ting-responsible-journalism/

UNESCO (2015a). Assessment of Media Development in Jordan. Based on UNESCO's Media Development Indicators. Amman: UNESCO Office Amman. [https://cdn.ethicaljournalismnetwork.org/AF%D9%84%D9%8A%D9%84-%D9%84%D8%AA%D8%AC%D9%86%D8%A8-%D8%AE%D8%B7%D8%A7%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%B1%D8%A7%D9%87%D9%8A%D8%A9-1-1.pdf](https://cdn.ethicaljournalismnetwork.org/AF%20%D9%84%D9%8A%D9%84-%20%D9%84%D8%AA%D8%AC%D9%86%D8%A8-%20%D8%AE%D8%B7%D8%A7%D8%A8-%20%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%B1%D8%A7%D9%87%D9%8A%D8%A9-1-1.pdf) <https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000234425>

UNESCO (2015b). Net-med youth project. Jordan youth media perception survey pages 18-29. Net-med youth discussion paper. Retrieved from http://www.unesco.org/new/fileadmin/MULTIMEDIA/FIELD/Amman/pdf/Jordan_Youth_Media_Perception_SurveyEN.pdf

Vogt, A. (2002). Regulation and self-regulation: the role of media commissions and professional bodies. *Political Communication*, 19, 211–223.

World Bank (2012): A demographic dividend or a demographic bomb in developing countries? Retrieved January 19, 2021, from <https://blogs.worldbank.org/developmenttalk/youth-bulge-a-demographic-dividend-or-a-demographic-bomb-in-developing-countries>.

Yehia, K. (2011). *Freedom at the Margin*. Cairo: Al-Ain Publishing.

Zaid, B., Ibahrine, M. (2011, June). Mapping digital media: Morocco. The Open Society Foundation. Retrieved from <https://www.opensocietyfoundations.org/publications/mapping-digital-media-morocco>

Zaid, B. (2017). The authoritarian trap in state/media structures in Morocco's political transition. *The Journal of North African Studies*, 22(3), 340–360. <https://doi.org/10.1080/13629387.2017.1307910>

Zaid, B. (2018). Comparative study of broadcast regulators in the Arab World. *International Journal of Communication*, 12, 4401–4420.

Zaid, B., Ibahrine, M., & Fedtke, J. (2020). The impact of platformization of Arab digital news websites on quality journalism. *Global Media and Communication Journal* (forthcoming).